الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير

عنوان البحث:

واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008

إعداد الطالب:

حساني عمر

إشراف:

أ.د. محمد عيسى محمد محمود

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
د.قدال زين الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د.محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
د.عمراني محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
د.رديف مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د.كاتب كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة التكوين المتواصل-وهران	مناقشا
أ.د.بكريتي لخضر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 -2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير

عنوان البحث:

واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008

إعداد الطالب:

حساني عمر

إشراف:

أ.د. محمد عيسى محمد محمود

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
د.قدال زين الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د.محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
د.عمراني محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
د.رديف مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د.كاتب كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة التكوين المتواصل-وهران	مناقشا
أ.د.بكريتي لخضر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 -2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد شكر الله عز وجل على نعمه كلها وتوفيقي في هذه الأطروحة، أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الأستاذ الدكتور ولد محمد عيسى محمد محمود الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث من بدايته إلى نهايته، وعلى كل ما قدمه من نصائح وإرشادات لإتمام هذا البحث وعلى صبره معنا خلال فترة انجازه، ولك منا ألف شكر.

إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث، وخصصوا له جهدهم ووقتهم في سبيل قراءته، وتحملهم مشقة السفر، فلهم مني كل الشكر والعرفان.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

حساني عمر

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اهدي هذا العمل المتواضع.

إلى روح والدتي رحمها الله تعالى وأسكنها فسيح جناته.

إلى والدي حفظه الله تعالى.

إلى كل أفراد عائلتي الصغير والكبير.

إلى كل رفقاء الدراسة وشركائي في العمل والمقام لا يتسع لذكرهم جميعا.

إلى جميع الأصدقاء والأحباب من دون استثناء.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء.	I
الشكر والتقدير.	II
فهرس المحتويات.	III
فهرس الجداول.	VI
فهرس الأشكال.	VIII
فهرس الملاحق	IX
فهرس الكلمات المختصرة.	X
المقدمة العامة.	أ – و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة.	**01**
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية وأهم النظريات المفسرة لها.	03
• مطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها.	03
• المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية.	04
• المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية.	04
المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية بين الحرية والتقييد.	12
• مطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية.	12
• المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية وحججها.	13
• المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية.	17
المبحث الثالث: ماهية اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.	21
• المطلب الأول: مفهوم اتفاقيات مناطق التجارة الحرة وخصائصها.	21
• المطلب الثاني: أسباب قيام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، الشروط والمنافع.	22
• المطلب الثالث: تجارب دولية حول اتفاقيات مناطق التجارة الحرة في العالم.	24
خلاصة الفصل الأول	30

الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتداعياتها.	31
تمهيد الفصل الثاني.	32
المبحث الأول: الإطار النظري للازمات المالية العالمية.	33
• المطلب الأول: مدخل حول الأزمات المالية العالمية.	**33**
• المطلب الثاني: مظاهر، خصائص الأزمات المالية العالمية وقنوات انتقالها.	36
• المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية، مراحلها وأهم النظريات المفسرة في حدوثها.	39
البحث الثاني: ماهية الأزمة المالية العالمية سنة 2008	45
• المطلب الأول: نماذج حول الأزمات المالية العالمية.	45
• المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية سنة 2008.	49
• المطلب الثالث: مظاهر الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأهم مراحلها.	54
المبحث الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008، خطط الإنقاذ والدروس المستفادة.	57
• المطلب الأول: آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008.	57
• المطلب الثاني: خطط الإنقاذ لمواجهة الأزمة المالية العالمية سنة 2008.	66
• المطلب الثالث: الدروس المستفادة من جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2008.	67
خلاصة الفصل الثاني	69
الفصل الثالث: التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008.	70
تمهيد الفصل الثالث	71
المبحث الأول: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر إليها.	72
• المطلب الأول: التطور التاريخي لاتفاقيات التبادل التجاري العربية.	72
• المطلب الثاني: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	76
• مطلب الثالث: الإطار التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر إليها.	**80**
المبحث الثاني: الإمكانيات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والجزائر	88
• المطلب الأول: إمكانيات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	88

• المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية للجزائر	95
• المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصاديات الجزائر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	101
المبحث الثالث: واقع التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتبعات الأزمة المالية العالمية سنة 2008.	104
• المطلب الأول: واقع التبادل التجاري العربي البيني في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	104
• المطلب الثاني: واقع التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	111
• المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه التجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	117
خلاصة الفصل الثالث.	120
الخاتمة العامة.	121
المراجع.	127
الملاحق.	149

فهرس الجداول، الأشكال، الملاحق والكلمات المختصرة

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نظرية التكاليف المطلقة	06
02	تطور الناتج المحلي الزراعي العربي في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2014 -2016.	88
03	تطور الصادرات والواردات الزراعية العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2009 -2016.	89
04	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	90
05	تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية بين عامي 2006 – 2018	91
06	تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بين عامي 2006 -2018	92
07	حجم الإنتاج العربي من النفط والغاز الطبيعي	93
08	التجارة البينية للبترول الخام في الدول العربية	94
09	حصة التجارة البينية من البترول الخام لأهم الدول لسنة 2018.	94
10	بيانات تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 -2018.	95
11	تطور الناتج المحلي الزراعي الجزائري خلال الفترة 2014 -2016.	96
12	الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2009 -2016.	97
13	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية).	98
14	حجم الإنتاج الجزائري من النفط والغاز الطبيعي	100
15	مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2015-2018.	101
16	يوضح التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	104
17	يوضح التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (تابع).	105
18	يوضح التجارة العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	106
19	يوضح التجارة العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (تابع).	107

20	الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية والبينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2018.	108
21	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2018.	109
22	تطور الصادرات والواردات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2018.	111
23	التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2005 -2008.	113
24	التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2009 -2018.	113
25	الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية الخارجية لسنة 2018.	114

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التجارة الدولية تبعا لنظرية هكشر–أولين	9
02	آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على الاقتصاد الجزائري.	65
03	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (بالمليون دولار) بين عامي 2006 و2017	99
04	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2018	112

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب توقعات عام 2020.	150
02	إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة 2003 -2018.	151
03	مصفوفة التجارة البينية العربية لسنة 2018.	152
04	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية.	153
05	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية حسب الدول لسنة 2018.	154
06	الصادرات الجزائرية السلعية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2018.	155
07	الواردات الجزائرية السلعية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2018.	156

الاختصار	الدلالة	الصفحة
NAFTA	North American Free Trade Agreement	24
ASEAN	Association of South East Asian Nations	25
MURCOSUR	**MER**cado **CO**mun del **SUR** / Southern common market	28
EFTA	European Free Trade Area	28
GAFTA	Greater Arab Free Trade Area	76

المقدمة العامة

احتل موضوع المبادلات التجارية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر، إذ أنها تمثل الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية أثناء تطورها منذ القدم، وذلك من خلال عمليات التبادل الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال، وذلك بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، كما تؤدي دورا أساسيا في تقدم البشرية، وقد عبر المجتمع الدولي عن اهتمامه من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات تجارية كانت أهمها اتفاقيات ألغات، والمنظمة العالمية للتجارة ، والتي تختص بوضع قواعد والضوابط لتنظيم هذه التجارة، وفي ظل هذه التحولات واجتنابا للانعزال لجأت الدول إلى إقامة تكتلات واتفاقيات فيما بينها سواء متقدمة أو نامية ، لذا فقد شهد الاقتصاد العالمي منذ التسعينات اتجاها نحو تكوين اتفاقات تجارية وإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، حيث يعتمد قيامها على ما يربط هذه الدول من روابط ومصالح مشتركة، بالإضافة لما ينتج عنه من تحسين لشروط التبادل التجاري للدول الأعضاء وانتعاش التجارة البينية للدول الأعضاء نتيجة لإلغاء القيود والحواجز التجارية فيما بينها وانتهاجها لسياسة موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء.

كما شهدت الساحة العالمية خلال الربع الأخير من القرن العشرين مستجدات وتطورات اقتصادية عديدة، أفرزتها موجة العولمة والانفتاح الاقتصادي تمثلت نتيجتها في الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث بدأت شرارتها سنة 2008 بفقاعة في قطاع العقارات، ثم سرعان ما انتقلت إلى القطاع الحقيقي في الاقتصاد الأمريكي، وبحكم قوة تأثر الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي، انتقل تأثير الأزمة ليشمل كل دول العالم المتقدم والمتخلف، وإن اختلفت درجة التأثير من دولة لأخرى لعوامل عديدة منها درجة الانفتاح الاقتصادي، فأصبحت هذه الأزمة سمة من سمات الحياة الاقتصادية المعاصرة، ونتيجة لتطور الاندماج الاقتصادي العالمي، والنمو السريع للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في عالم لا توجد فيه حدود، بالإضافة للنمو والتطور التكنولوجي والاتصال السريع، فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، بطبيعتها المتعددة الأطراف، وتشابك في العلاقات الاقتصادية، والسعي للتحرير الاقتصادي، وتعدد الروابط المالية والتجارية، فإن الأزمة المالية الحالية لا تستثني هذه التكتلات دون أن تكون منعزلة عن تأثيرها بشكل عميق أو بسيط على حسب درجة الروابط الاقتصادية.

أما الجانب العربي والجزائر بصفة خاصة تسعى لأن يكون لها نصيب من التجارة الدولية، فهي تمتلك العديد من المقومات الاقتصادية كالثروات الطبيعية والموارد البشرية الكبيرة التي تمكنها من تكوين هياكل إنتاجية ضخمة وسوقا واسعة لتبادل منتجات العمل وتكون مراكز مالية عالمية للتمويل والاقتراض والاستثمار،

وبالرغم من امتلاك الدول العربية كل هذه المقومات، إلا أن حجم صادراتها مازال متدنيا مقارنة ببعض الدول الأخرى وخاصة مابين الدول العربية نفسها وللوصول إلى تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لا بد من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وذلك عن طريق إقامة تكتل اقتصادي يساهم في تقوية إمكاناته التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حاليا، ويؤدي بالتالي إلى تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة والرفاهية في الدول العربية كما يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي والنهوض باقتصادياتها ومنافسة المصالح الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة التي ترغب بأن تبقى الدول العربية كسوق لتصريف منتجاتها وموردا لمصادر الطاقة والمواد الخام.

ويشدد الخبراء على أن إقامة منطقة تجارة حرة ورفع التعريفات الجمركية بين الدول العربية هو السبيل للنجاة من مشاكل التجارة التي تعاني منها ومن الأزمة المالية التي تعصف بالعالم، لا يخفى أيضا أنها الوسيلة الأكثر قدرة على الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية، كما أنها الإطار المناسب لتوحيد السياسات الاقتصادية للدول العربية.

انطلاقا مما سبق، فإن الإشكالية التي يسعى البحث إلى معالجتها تكمن فيما يلي:

ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على التبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟

وفي محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تستوقفنا الأسئلة التالية:

- ما مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفيما يتمثل الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي الخاص بها؟
- فيما تتمثل الأزمة المالية العالمية، وما هي أنواعها وأهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها ؟
- ما هو واقع التبادل التجاري بين دول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصفة عامة وبينها وبين الجزائر بصفة خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ؟
- ما هي أهم المشاكل التي تعيق تطور وتنمية التجارة بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

فرضيات الدراسة:

لأجل دراسة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية ووضعناها قيد الاختبار وهي:

– نتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية تأثر التبادل التجاري سلبا بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– إزالة التعريفة الجمركية والقيود الغير جمركية غير كاف لزيادة حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من أهمية اتفاقيات مناطق التجارة الحرة في العالم والتي أصبحت تلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد المعاصر وسهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد بدأت تزداد أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها وسيلة لتدعيم العمل العربي المشترك من جهة، ومن جهة أخرى في ظل ما يستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط ارتباطا مباشرا بالتبادل الدولي، والتي ارتسمت معالمه الجديدة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، وما تفرضه من شروط تنصب في مجملها على إزالة القيود على حركة التجارة العالمية.

أسباب اختيار الموضوع:

أما بالنسبة للأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فهي:

- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالتجارة الدولية.
- وجود رغبة قوية في انجاز هذا البحث.
- توفر المعلومات والمصادر بشكل لا بأس به.
- محاولة دراسة العوامل والتهديدات التي تواجه التبادل التجاري للجزائر مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع وبالتالي سيكون البحث جهد إضافي لإثراء المكتبة الجزائرية والبحث العلمي.

أهداف الدراسة:

يمكن بلورة أهداف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أهميتها والعوامل المساعدة على قيامها.

- تسليط الضوء على الأزمة المالية وما أفرزته من تأثيرات على حركة التجارة داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- الوقوف على المقومات الاقتصادية للجزائر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- التعرف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتبعات الأزمة المالية العالمية عليها.
- التعرف على أهمية التجارة الخارجية الجزائرية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- الوقوف على المشاكل ومعوقات تنمية التبادل التجاري بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

حدود الدراسة:

يتم التركيز في هذه الدراسة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والجزائر بصفة خاصة أما الجانب الزمني فسيتم اعتماد فترة مابين 2005 – 2018 وذلك باعتبار أن هذه الفترة هي بداية تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى ذلك تعتبر الفترة التي انضمت إليها الجزائر.

الدراسات السابقة:

تمثلت الدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث فيما يلي:

– دراسة قام بها الباحثان زيرار سمية، موساوي محمد بعنوان تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2000-2017)، مجلة الاقتصاد والمناجمنت بجامعة تلمسان، 27 جوان 2020، حيث توصل الباحثان إلى أن تعامل الجزائر مع الدول العربية سواء في مجال التصدير أو الاستيراد يبقى ضعيفا نوعا ما، وذلك يرجع إلى تشابه الهيكل الاقتصادي الإنتاجي لهذه الدول.

– دراسة قام بها الباحثان دحماني هوارية، دربال عبد القادر، تحت عنوان آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 2، العدد2، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة 2017، حيث توصل الباحثان أن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، وعلى الرغم من الزيادة في حجم الصادرات والواردات من دول المنطقة إلا أن الميزان التجاري شهد تذبذبا مابين تحقيق الفائض والعجز خلال الفترة (2009-2015).

– دراسة قامت بها الباحثة زيرمي نعيمة بعنوان التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الآفاق)، المجلة الجزائرية للإدارة والاقتصاد، جامعة معسكر، العدد 8، سنة 2016، حيث توصلت الباحثة إلى أن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية تتأثر بعاملين أساسيين إلى درجة كبيرة هما: أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة، والسياسات والهياكل الاقتصادية المنتهجة داخل أقطار المنطقة.

– دراسة قام بها الباحثان محمد زيدان، محمد يعقوبي، تحت عنوان تأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية (دراسة حالة: الميركوسور، الآسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، المجلد 4، العدد 4، سنة2013، حيث توصل الباحثان إلى أنه كان للازمة المالية العالمية لسنة 2008 آثار واضحة على أداء التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية حيث أثبتت الدراسة أن قيمة التجارة البينية لتجمعات الميركوسور، الآسيان، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، انخفضت بحدة خلال سنة 2009 بعد أن شهدت ارتفاعات في السنة التي سبقتها.

المنهج الدراسة:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختبار مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك لمحاولة فهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بغرض تحليل الجداول والإحصاءات التجارية والمنهج التاريخي للوقوف على مختلف الأحداث الاقتصادية التي وقعت خلال فترات زمنية معينة.

أما الأدوات التي سوف يتم استخدامها في البحث، فسوف يتم الاعتماد على مجموعة من المراجع تتمثل في الكتب، المطبوعات الجامعية الأطروحات والرسائل الجامعية ، المجلات العلمية المحكمة، الملتقيات والمؤتمرات الدولية، التقارير من الهيئات العربية، شبكة الانترنيت، والجداول الإحصائية.

خطة وهيكل البحث:

شملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية وسوف نتناول في كل منها ما يلي:

– الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار المفاهيمي لاتفاقيات لمناطق التجارة الحرة، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث نجد في المبحث الأول مدخل للتجارة الدولية واهم النظريات المفسرة لها، أما المبحث الثاني فيتحدث حول سياسات التجارة الدولية بين الحرية والتقييد، وبالنسبة للمبحث الثالث حول ماهية اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

- الفصل الثاني جاء تحت عنوان الأزمة المالية العالمية سنة 2008 م وتداعياتها، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث سنتناول في المبحث الأول حول الإطار النظري للازمات المالية العالمية، وفي المباحث الثاني فيتحدث عن ماهية الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وبالنسبة للمبحث الثالث فكان حول آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008، خطط الإنقاذ والدروس المستفادة من هذه الأزمة.

- الفصل الثالث فعنوانه التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث تطرقنا في المبحث الأول حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر إليها ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه حول الإمكانيات الاقتصادية للجزائر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وبالنسبة للمبحث الثالث فكان حول واقع التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتبعات الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

صعوبات البحث:

- أزمة كرونا والحجر الصحي الذي كان عائقا في الوصول بحرية إلى المكتبة الجزائرية.
- قلة الدراسات التي تتناول فيه حالة الجزائر في موضوع هذا البحث.
- موضوع البحث واسع ومتشعب تتداخل فيه مواضيع عديدة منه ما هو إقليمي وما هو عالمي.
- عدم دقة وتضارب في الإحصائيات من مصدر لآخر، وتأخر صدور التقارير والإحصائيات اللازمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة

تمهيد الفصل الأول:

تلعب التجارة الدولية دورا كبيرا في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد حيث تعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد العالمي، بحيث لها أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول كمورد رئيسي للدخل، وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية العلاقات بين الدول، لا سيما في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والحاجة إلى الأسواق الخارجية من أجل تصريف المنتجات المصنعة ونصف مصنعة، أو الحصول على المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، وأهم ما يميز في التجارة الدولية في السنوات الأخيرة، هو تبني معظم الدول لسياسات اقتصادية من أجل الرفع من مستوى وحجم التبادل التجاري، والحصول على مكاسب كثيرة من خلال اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري، وإزالة القيود والعقبات التجارية وتوسيع مجال الاستثمار.

في ضوء ما تقدم ارتأينا أن نتطرق لهذا الفصل في المباحث التالية:

- مبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها.
- مبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية.
- مبحث الثالث: ماهية اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها.

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وسنبرز هذا من خلال الحديث عن مفهوم التجارة الدولية وأهميتها بالإضافة إلى أهم نظريات التجارة الدولية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها.

تمثل التجارة الدولية العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما توفره من مكاسب لمختلف الأطراف المتبادلة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم التجارة الدولية، أهميتها وأسباب قيامها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

يقصد بالتجارة الدولية عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية [1]، أو هي عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة[2].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها[3].
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

---

[1] قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص13.

[2] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديمون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2014، ص217.

[3] فراس الأشقر، التجارة الدولية، مطبوعة جامعية، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سوريا، سنة 2017، ص5.

– ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، زيادة على اعتبارها منفذا لتصدير فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية[1].

– اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري[2].

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية.

من بين أسباب قيام التجارة الدولية نذكر ما يلي:

– التخصص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج.

– تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى.

– السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي[3].

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

– الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

– اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية[4].

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية.

يقوم التبادل الدولي على مبدأ التخصص بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو مجموعة سلع لتتبادل مع غيرها، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم النظريات والأفكار التي ظهرت من أجل الوصول إلى التفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الدولية.

---

[1] يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2017-2018، ص5.

[2] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، سنة 2013، ص12.

[3] درار عياش وآخرون، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 27، سنة 2013، ص31.

[4] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، سنة 2018 -2019، ص ص: 6 -7.

الفرع الأول: المدرسة التجارية.

اعتمد التجاريون في وجهة نظرهم الأساسية، بأن ثروة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من زيادة وإضافة إليهما وأن مصادر هذه المعادن إما بشكل داخلي يتمثل في استغلال المناجم المنتجة للمعادن النفيسة إذا توفرت عليها أو بشكل خارجي عن طريق القوة (الاستعمار، الاكتشافات الجغرافية)، أو عن طريق التجارة الدولية الأمر الذي يقتضي تفوق ميزانها التجاري بحيث يدفع الفرق بين صادراتها وارداتها بالمعدن النفيس، هذه الشمولية في تكوين مذهب التجاريين على أيدي الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال قد تفسر لماذا استمر هذا المذهب سائدا ومؤثرا في توجيه السياسة الاقتصادية في أوروبا مدة ثلاثة قرون[1].

لقد تم توجيه العديد من الانتقادات إلى التجاريين منها[2]:

- الخطأ في تعريف الثروة، التي تتكون من الذهب والفضة فحسب، وإنما تتكون من مجموع السلع والخدمات بما في ذلك الذهب والفضة، فالذهب والفضة يكونان شكلا واحد من أشكال الثروة، هناك مثلا: دولا تمتلك الذهب ولكنها فقيرة.
- اعتقادهم أن التجارة الخارجية تكون في اتجاه واحد، فالتجارة هي نفع متبادل لكل من الدولتين المتعاملتين.
- نقص كمية النقود سوف تعوض عن طريق انخفاض الأسعار والأجور والحصول على المعادن النفيسة، وذلك من الدولة التي زادت فيها كمية النقود وارتفعت فيها الأسعار والأجور وأدى ذلك إلى خروج المعادن النفيسة منها، وبذلك فإن النقود ظهرت كأنها أداة أو وسيلة للتبادل بدلا من أن تكون ثروة في حد ذاتها، ولقد هاجم العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم آدم سميث، هذه السياسات، ودعوا إلى تحرير التجارة من القيود.

الفرع الثاني: المدرسة الكلاسيكية.

1. نظرية النفقات المطلقة* عند آدم سميث (1732-1790):

إن أول محاولة لتفسير التجارة الدولية أو التخصص الدولي تفسيرا علميا قام بها آدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 حيث بدا بتعريف ثروة الأمم على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية، وليس قدرتها على جمع المعادن النفيسة وهذا يعني الاهتمام بزيادة على القدرة الإنتاجية وليس العكس وإن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية في ظل المنافسة الكاملة ولم يؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[3]،

---

[1] علالي مختار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2014-2015، ص10.

[2] بلقاسم ليندة، أثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية (دراسة قياسية تحليلية: حالة الاقتصاد الجزائري 1970-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2018-2019، ص115.

* **النفقات المطلقة:** النفقة المطلقة لسلعة ما في دولة هي كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة في هذه الدولة.

[3] همام نزار عبيد، **مقرر إدارة الأعمال الدولية**، مطبوعة جامعية، المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، سوريا، سنة 2019، ص: 50.

ويتمثل مضمون هذه النظرية أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة اقل من الدول الأخرى [1].

كما عمد آدم سميث إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك وهي:

1- وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين

2- قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل.

3- دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين.

4- حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة.

5- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة .

6- حرية المبادلات[2] .

الجدول رقم (01) : نظرية التكاليف المطلقة

الدولة / السلعة	التمور سا/طن	الزيتون سا/طن
الجزائر	1	5
تونس	2	4

المصدر: لوح حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 1990-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة 2016-2017، ص 12.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

تحتاج الجزائر 5 ساعات عمل يوميا لإنتاج طن واحد من الزيتون مقابل ساعة واحدة لإنتاج نفس الكمية من التمور، أي أن تكلفة الطن الواحد من الزيتون تساوي تكلفة 5 أطنان من التمور

بينما تحتاج تونس 4 ساعات عمل يوميا لإنتاج طن واحد من الزيتون مقابل ساعتي عمل لإنتاج نفس الكمية من التمور، أي أن تكلفة الطن الواحد من الزيتون تساوي ضعف تكلفة طن من التمور.

من خلال مقارنة النتائج نلاحظ أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمر، بينما تتمتع تونس بميزة مطلقة في إنتاج الزيتون، وعليه وبناء على نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث فإنه يجب على الجزائر أن تتخصص في إنتاج وتصدير التمور، بينما تتخصص تونس في إنتاج وتصدير الزيتون[3].

[1] Michel Rainelli**, le commerce international**, la découverte, Paris, 9eme edition, 2003, p:45.

[2] همام نزار عبيد، نفس المرجع السابق، ص 51.

[3] لوح حكيم، **دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 1990-2013**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة 2016-2017، ص ص: 12-13.

الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات المطلقة: من أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية النفقات المطلقة، ما يلي[1]:

1- عدم التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بينهما، سواء في المجال أو الأشخاص المتعاملين فيها أو في الخصائص أو النظريات التي تحكم بينهما.

2- اشتراط النظرية ضرورة توافر مبدأ حرية التجارة كشرط أساسي لوجود تقسيم العمل والتخصص، وهو ما يصعب التسليم به واقعيا، حيث إن توفر مبدأ حرية التجارة على النحو الذي نادت به النظرية نادر الوجود، حيث تتدخل الدول أيا كان النظام الاقتصادي الذي تتبعه بدرجة أو بأخرى في مجال التجارة بهدف المحافظة على تحقيق أهدافها الأساسية والإستراتجية في هذا المجال.

3- أغفلت النظرية إيضاح موقف الدول التي تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج جميع السلع، وهل ستجد في مثل هذه الحالة أي أساس لقيام التبادل التجاري مع غيرها من الدول أم لا؟، وكذلك موقف الدول النامية التي لا تجد أية ميزة مطلقة لديها لإنتاج جميع السلع، وهل سيكون من مصلحتها الاعتماد على استيراد كل ما تحتاجه من سلع من الدول الأخرى، فضلا عن عدم قرتها على سداد قيمة ما تستورده من سلع بسبب عدم امتلاكها موارد المتأتية من التصدير، مما يعرض التجارة الخارجية للدول ذات المزايا المطلقة في الإنتاج إلى خطر الكساد وعدم التصريف نتيجة لعدم قدرة الدول النامية على شراء هذه السلع، مما يؤثر على حركة وحجم التجارة الدولية.

2. نظرية الميزة النسبية (1772– 1832):

أورد دافيد ريكاردو David Ricardo نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي principale of Politic Economic عام 1817م ويعالج هذا الكتاب أساسا موضوع القيمة والتوزيع والريع[2]، طبقا لهذه النظرية، فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم باستيرا د السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها، فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل[3].

---

[1] فيروز سلطاني، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2017-2018، ص14.

[2] همام نزار عبيد، نفس المرجع السابق، ص53.

[3] باريك مراد، **التحري التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2013 -2014، ص43.

وقد اعتمدت نظرية دافيد ريكاردو على عدة فرضيات من بينها[1]:

1- وجود دولتين، وسلعتين في التبادل التجاري.

2- سيادة سوق المنافسة التامة، سواء في البيع والشراء.

3- انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفة الجمركية وغيرها من النفقات.

4- استخدام نظرية القيمة في العمل، أي إن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها.

5- توجد تقنية واحدة لصناعة السلعة داخل الدولة، ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى.

6- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

7- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية انتقالها خارج حدود الدولة.

8- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد، مع عدم انتقالها خارج حدود الدولة[2].

لقد تعرضت نظرية ريكاردو لانتقادات عديدة، تمحورت حول النقاط التالية[3]:

1- اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط، حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط، تبادل سلعتين فقط.

2- اعتمدت نظرية المنفعة النسبية على نظرية العمل للقيمة، إذ تأخذ في الحسبان تكاليف العمل فقط عند حساب تكاليف الإنتاج في حين أنها تهمل تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى.

3- افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج، لذا اكتفت بدراسة تبادل السلع، في حين أن الواقع يشير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر خصوصا (رأس المال) للتنقل عبر الحدود.

4- تفترض النظرية ثبات النفقة، وهذا الافتراض يتناقض مع الواقع.

5- تهمل النظرية تكاليف النقل.

6- تهتم النظرية بأسعار السلعة وليس بنفقاتها.

7- تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا.

8- تفترض نظرية الميزة النسبية على غرار كل النظريات الكلاسيكي ة، تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، إضافة إلى توفر المنافسة الكاملة والحرية في التجارة الدولية.

9- أوضح ريكاردو أن التجارة الدولية، بافتراض معطيات معينة، مفيدة للدول التي تجري التبادل فيما بينها، ولكنه لم يدرس القوى التي تحكم نسب التبادل الدول.

---

[1] همام نزار عبيد، نفس المرجع السابق، ص ص: 53 -54.

[2] Lahsen Abdelmalki, René Sandretto**, Le commerce international: analyses institutions et politique des états,** Deboeck Supérieur, 1er édition, juin 2017, p12.

[3] باريك مراد، نفس المرجع السابق، ص44.

الفرع الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية (نظرية هيكشر* - أولين ** (1933) B.Ohlin (1919) R.Heksher)

أوضحت النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في الدول المختلفة، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم هذه التجارة، ومن هنا جاءت مساهمة كل من **إلي هكشر** ومن بعده مساهمة تلميذه **برتل أولين** لتمثل أولى المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية.

الشكل رقم (01): التجارة الدولية تبعا لنظرية هكشر–أولين

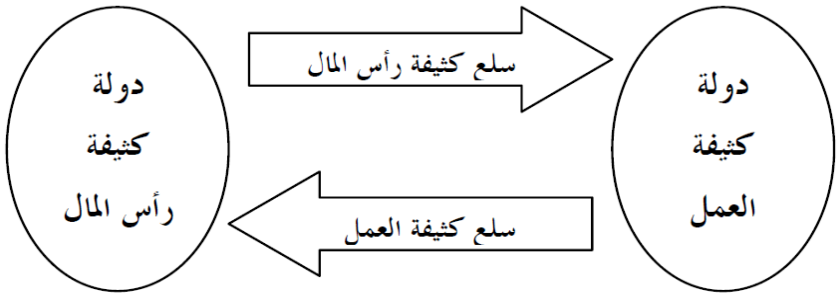

المصدر: رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة ، الجزائر، ط1، سنة 2009، ص28.

فمن خلال الشكل رقم (01) بنيت نظرية هكشر –أولين على أساس وجود عنصري إنتاج هما: العمل، ورأس المال،فبعض الدول تمتاز بوفرة نسبية في رأس المال مقارنة باليد العاملة، وبالمقابل وحسب قوانين العرض والطلب يتميز الأجر عموما في هذه الحالة بالارتفاع مقارنة بعائد رأس المال، ويترتب على إنتاج السلع التي تتطلب يد عاملة كثيفة في هذه الدول ارتفاع أثمانها في السوق المحلية بسبب استغلال العنصر النادر في إنتاجها، ونفس الحال ينطبق على الدولة الثانية التي تمتاز بمقابل ذلك بوفرة نسبية في العمل مقارنة برأس المال، هنا تأتي النظرية وتوصي الدول بإنتاج السلع كثيفة الاستخدام للعنصر الوفير داخل البلد، فالدولة تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية والتي تستخدم كثافة رأس المال بسبب التوفر النسبي لهذا الأخير، وتتخصص الدولة الثانية في إنتاج السلع التي تحتاج إلى استخدام مكثف لعنصر العمل [1].

---

* **هيكشر**:اقتصادي سويدي تحصل على شهادة دكتوراه من جامعة uppsala سنة 1907م من مؤلفاته أثر التجارة الخارجية على التوزيع سنة 1919م.

**أولين: درس على يد إيلي هكشر بجامعة lund بستوكهولم يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1977 مناصفة مع مناصفة مع james meade، شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944 – 1945.

[1] مجدي علي محمد غيث، نظرية هكشر–أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، ملحق 2، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، سنة 2014، ص ص: 873 -874.

لقد كانت نظرية هكشر –أولين موضوع العديد من الانتقادات التي مست فرضيات النظرية وكذا جوهرها وتتمثل أهمها فيما يلي[1]:

– تعتمد النظرية على اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج أي أنها تركز على الاختلاف الكمي في عوامل الإنتاج وتهمل الاختلاف النوعي داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج.

– عدم انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، فقط السلع هي القابلة للانتقال دوليا، ولكن الواقع يفند هذه الفرضية فهناك الهجرات العمالية، كذلك بالنسبة لرأس المال فالعديد من الشركات تستثمر خارج بلدانها الأصلية كل هذا يجعل من هذا الفرض غير واقعي.

– عدم قدرتها على تفسير التجارة الدولية في ظل المنافسة غير الكاملة.

– لم تأخذ بعين الاعتبار حالة تزايد غلة الحجم والتي هي صفة صناعات اليوم.

الفرع الرابع: النظريات الحديثة للتجارة الدولية.

1. نموذج الفجوة التكنولوجية M.V.Bosner (1961):

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرائق إنتاج مستحدثة ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي وتزول هذه الأخيرة بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة[2]. وحسب هذه النظرية فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة النسبية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج[3].

2. نظرية دورة حياة المنتج R.Vernon (1960):

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج مكملة لنظرية الفجوة التكنولوجية، بحيث تعتمد على المبدأ نفسه المتمثل في الفارق التكنولوجي ودوره في تحديد المنتجات، هذا وينسب تحليل هذه النظرية إلى الاقتصادي "فرنون" عام 1966، حيث تمثلت الفكرة الأساسية للنموذج "فرنون" كذلك تسمية: نموذج دورة حياة المنتج موضحا في ذلك أن المنتجات قد تكون جديدة في البداية إلى غاية انتشارها في الدول الصناعية الأخرى ثم إلى أن تصبح منتجات نمطية ومقلدة.

---

[1] سامية جدو، **قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية**، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزائر، المجلد 32، العدد3، سنة 2018، ص527.

[2] شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2011-2012، ص32.

[3] بالحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة الماجستير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، سنة 2010 – 2011، ص13.

فطبقا لنظرية دورة حياة المنتج فإن فرنون يراها تمر بأربعة مراحل أساسية والمتمثلة في [1]:

1- مرحلة التقديم: تعد مرحلة التقديم أو مراحل دورة حياة المنتج وتبدأ من لحظة تقديم السلعة أو الخدمة إلى السوق وظهورها فيه لأول مرة.

2- مرحلة النمو: عندما يتعدى المنتج مرحلة التقديم إلى السوق، ويدخل مرحلة النمو فإن ذلك دليل على أن المنتج قد أخذ طريقه إلى النجاح، وتتميز هذه المرحلة بنمو سريع في المبيعات، وكنتيجة لذلك بزيادة ملحوظة في أعداد المنافسين الذين يدخلون إلى السوق.

3- مرحلة النضج: تعتبر هذه المرحلة الأطول بين مختلف مراحل دورة حياة المنتج، حيث تصل المبيعات إلى أقصى حد ممكن، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأرباح بسبب شراء المنتج من طرف الغالبية العظمى من المستهلكين المستهدفين، كما تتميز بالاشتدا د المنافسة ، ويبدأ المنافسون في تخفيض أسعارهم ، بحيث يؤدي استعمال السعر كأداة تنافسية إلى اختفاء الكثير من المنافسين الضعفاء الذي لديهم تكاليف مرتفعة وليس لديهم ميزة تنافسية تميزهم عن غيرهم في السوق.

4- مرحلة الانحدار: يدخل كل منتج أو علامة تجارية عاجلا أو آجلا مرحلة انخفاض المبيعات وتدهورها بمعدلات سريعة، الأمر الذي قد يدفع المؤسسة إلى حذف المنتج من خطوطها الإنتاجية والتوجه إلى إنتاج منتجات أخرى.

[1] بورقبة قويدر وآخرون، **دورة حياة المنتج كمدخل لترشيد الخيارات الإستراتجية للمؤسسات** ، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، سنة 2020، ص ص: 288-289.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية

تتأثر التجارة الدولية بمجموعة من القواعد والإجراءات، والتي هي عبارة عن جزء من سياسات اقتصادية، تتخذها الدولة بهدف زيادة حصتها في التجارة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة الأجنبية لحماية منتوجها المحلي وضمان بقائها في السوق.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية

يتعرض نشاط التجارة الدولية في البلدان المختلفة لتشريعات ولوائح رسمية من طرف الدولة من أجل تنظيم التجارة الخارجية من جهة، وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارية

للسياسة التجارية تعاريف عدة فهي مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، إذ تختلف هذه الأهداف باختلاف درجة النمو الاقتصادي [1]، والهدف الرئيسي التي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات[2].

ولقد تعددت السياسات التجارية من حيث نطاق تطبيقها إلى:

السياسات التجارية الوطنية: والتي تتمثل في السياسات التي تتخذها دولة بمفردها للتأثير على تجارتها الخارجية.

السياسات التجارية الإقليمية: والتي تتمثل في السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول، لتحقيق مصالح تجارية أو اقتصادية مشتركة مثل سياسات المتخذة في إطار الاتفاقات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية[3].

---

[1] سمير حنا بهنام، **أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة (1990 – 2012)**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 37، العدد 118، سنة 2018، ص179.

[2] شتاتحة عمر، عبد الحفيظ أحمد، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية الجزائر نموذجا**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الثالث، سنة 2015، ص150.

[3] خروف منير، **المالية والتجارة الدولية**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، سنة 2014 – 2015، ص21.

السياسات التجارية الدولية: وهي سياسات تتخذها الدولة في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما، وأشهرها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ثم المنظمة العالمية للتجارة، التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية من قيودها المختلفة[1].

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

إن التعريف الذي أوردناه يشير إلى أن الهدف النهائي للسياسات التجارية الدولية في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وهناك عدة أهداف للسياسة التجارية، وتقسم هذه الأهداف إلى مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية وإستراتجية:

1. أهداف اقتصادية:

- تحقيق موارد للخزانة العامة.
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية
- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق.
- حماية الصناعة الوليدة.
- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية[2].

2. الأهداف الاجتماعية:

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كمصالح المزارعين أو المنتجين للسلعة معينة.
- إعادة توزيع الدخل القومي.

3. الأهداف الإستراتجية:

تتمثل الأهداف الإستراتجية للسياسة التجارية كل الأهداف المتعلقة بأمن المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، وذلك كما يلي:

- توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية، أو فرض الحصص على المنتج الأجنبي، أو منع الاستيراد نهائيا.

---

[1] موسوس مغنية، **أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2015 – 2016، ص33.

[2] أسماء عدائكة، السايح بوزيد، **السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات (مجلس التعاون الخليجي أنموذجا 2010 – 2016)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 4، جوان 2018، ص262.

– توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها.

– توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول وها يكون على السياسة التجارية أن تتبع من الوسائل ما يكفل ذلك[1].

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية وحججها

تتمثل أنواع السياسة التجارية فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة الحرية التجارية

تعد سياسة الحرية التجارية من السياسات التي نادى بها أنصار المذهب الاقتصادي التقليدي القائم على عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، وفيما يلي تعريف هذه السياسة واهم الحجج لمؤيدة لهذه السياسة.

1. تعريف سياسة الحرية التجارية:

يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المخفضة وقد يكون ذلك صحيح إلى حد ما، ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى إصلاحات الداخلية والتي قد لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطي ة على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة[2]، ومن بين أهم التعاريف لسياسة حرية التجارة نذكر:

تعني سياسة حرية التجارة " عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية وترك الحرية لعوامل الإنتاج للتوزع حسب معايير السوق والكفاءة الاقتصادية والمردودية المالية.

يقصد بسياسة الحرية التجارية: " إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى دولة أخرى"[3].

---

[1] معروف جيلالي، **التجارة الخارجية: معطيات جديدة وأثرها على دول الجنوب** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، سنة 2016 – 2017، ص13.

[2] أحمد عجيل جاسم، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأثرها على الصناعات العراقية**، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، المجلد 4، العدد 4، سنة 2020، ص 61

[3] روابح عبد الرحمن، **أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي (دراسة قياسية للفترة 2000 – 2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2018، ص102.

وهناك أربع أشكل لتحرير التجارة وهي:

1- التحرير من جانب واحد: وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أما باقي الدول.

2- التحرير الثنائي: حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

3- التحرير الإقليمي: وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة حرة فيما بينهم.

4- التحرير متعدد الأطراف: وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها[1].

2. الآراء لمؤيدة للحرية: تتمثل الحج الأساسية التي يقدمها أنصار حرية التجارة في التالي:

1- إن قيام التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم يتيح الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي، وتتمثل الفوائد المتحققة، من ذلك على مدى اتساع السوق الدولي وبالتالي فإن أي عمل يقيد حجم التجارة الدولية، يؤدي إلى تقليل الفوائد التي يمكن الحصول عليها نتيجة التقسيم الدولي للعمل.

2- لا تستطيع الدول المختلفة التمتع بمزايا الإنتاج الكبير إلا في ظل قيام تجارة دولية تمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما، أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة إلى دولة أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها.

3-يؤدي تقييد حرية التجارة الدولية إلى قيام الاحتكارات داخل الدولة، ولكن لا يمكن أن يقام مثل هذه الاحتكارات في ظل حرية التجارة، فإتباع سياسات الحماية الجمركية أو تخصيص حصص الاستيراد، يمكن المنتج المحلي من رفع سعره بسبب تعرضه لمنافسة السلع الأجنبية، وهكذا يحرم المواطن من إنتاج جيد رخيص.

4- إن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في السوق المحلية إلا بنفقات مرتفعة، وفي هذا وفر للدولة وزيادة لدخلها الحقيقي.

[1] قادري علاء الدين، فيلالي بومدين، **تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية** ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 01، سنة 2013، ص348.

5- إن حرية التجارة تشجع التقدم الفني، من خلال المنافسة التي تتم بين الدول المختلفة، وهذا يؤدي إلى زيادة وتنشيط الإنتاج، وتشجيع التقدم الفني، وتحسين الإنتاج[1].

الفرع الثاني: سياسة حماية

1. مفهومها: يقصد بها تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة [2].

2. الآراء المؤيدة لسياسة الحماية:

حيث يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.
- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة، حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية .
- تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.
- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات، وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقراً من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى بدائل المحلية[3].

---

[1] سميحة بن محياوي، **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بعض الدول العربية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014 – 2015، ص ص: 167 – 168.

[2] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية** ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012، ص12.

[3] جميل محمد خالد، **نفس المرجع السابق**، ص ص : 224 – 225.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تمثل أدوات السياسة التجارية كل الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها الدولة على تجارتها الخارجية، ومن أهم أدوات السياسة التجارية ما يلي:

الفرع الأول: الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في التيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات، ويمكن التمييز في شأن هذه الوسائل بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق وسعر الصرف.

1. **الرسوم الجمركية:** من المعروف أن الرسم الجمركي هو ضريبة التي تفرضها الدولة على السلع عند دخول حدودها، وقد تكون الرسوم الجمركية على الصادرات أو الواردات على حد سواء، ولكن غالبا ما تفرض هذه الرسوم على الواردات أكثر من الصادرات لحماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية، وقد يتم فرض الرسوم على الواردات قصد مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم[1].

2. **إعانات التصدير:** وتعني إعانات التصدير تقديم مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير إذ يؤدي الدعم الحكومي للمصدرين إلى تمكينه من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة تسبيا مما يزيد من قدرة تلك المنتجات على المنافسة، وتلجأ الحكومة إلى سياسة دعم الصادرات ليس لتقوية مراكز الصناعات الوطنية ومدها بأسباب البقاء والتطور فحسب بل لخدمة أغراض اقتصادية متعددة، من ذلك تخفيض العجز في ميزان التجاري وتأمين مصادر الصرف الأجنبي إضافة إلى ذلك، أن هذه الصناعات المخصصة للتصدير تفتح فرص عمل لعدد من الأفراد القوة العاملة ومنه القضاء على البطالة [2].

---

[1] حفيظ إلياس، **دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، سنة 2016 – 2017، ص111.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة عمان، الأردن، ط1، سنة 2007، ص ص: 166 – 167.

3. الإغراق: يعرف الإغراق بأنه حالة من التمييز في تسعير منتج ما وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في السوق بلد مستورد بسعر يقل عن السعر في سوق بلد مصدر [1] ، وتطبق سياسة الإغراق بشكل واسع من قبل الشركات الدولية النشاط بغرض زيادة الصادرات، والحد من قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في السوق الدولية [2].

4. الرقابة على الصرف الأجنبي:

نظرا لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها، والرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات[3].

فوجود الرقابة على الصرف الأجنبي يعني عدم وجود سوق حرة وبالتالي يصبح سعر الصرف ثابت ويتم تطبيقه على جميع المعاملات الخارجية.

وتهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض من بينها منع خروج رؤوس أموال من الدولة، والحد من الواردات غير ضرورية والتخفيف من العبء المالي الواقع على الدولة [4].

---

[1] سلمان عثمان، **مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 28، العدد 2، سنة 2006، ص 84 .

[2] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011، ص126.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة المكية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2017، ص148.

[4] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر سابقا، سنة 2005 – 2006، ص ص: 161 – 162.

الفرع الثاني: الوسائل الكمية

1. نظام الحصص:

تعرف الحصة على أنها تحديد حجم أقصى لا يجب تجاوزه عند استيراد سلعة معينة، وعادة ما يتم تطبيق هذا النظام عن طريق تقديم الدولة لرخص الاستيراد، وذلك لتحقيق هدف السياسة الاقتصادية التي حددتها، وتعتبر هذا الأداة كبديل عملي للرسوم الجمركية، فإذا أرادت السياسة تقليص حجم الواردات تستطيع أن تفرض حد أقصى للحجم المسموح استيراده من السلعة، وذلك ما يكون في شكل نظام حصص يسمح به لكل مستورد على حدى أو بشكل عام[1].

2. تراخيص الاستيراد: يشترط هذا النظام الحصول على ترخيص أو إذن من جهة إدارية مختصة من أجل القيام بعملية الاستيراد وتحدد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة، كما قد تباع كل هذه التراخيص في المزاد العلني، وتلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة الشديدة في العملات الأجنبية[2].

الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية

1. المعاهدات التجارية: يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي، غير أن المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية [3].

---

[1] فلة عاشور، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية (دراسة حالة الجزائر منذ 1994)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2012 – 2013، ص77.

[2] زعيمي رمزي، **تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2017 – 2018، ص79.

[3] وليد الحفاف، **إصلاحات إزالة القيود الغير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2009، ص51.

2. التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية [1].

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، سنة 2004، ص 308.

المبحث الثالث: ماهية اتفاقيات مناطق التجارة الحرة

يعتبر التحرير التجاري مجموعة من القواعد والإجراءات التي تعمل على إزالة مختلف العوائق والعقبات أمام تدفق التجارة الدولية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، أهمها البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات، والرفع من مستوى حجم التبادل التجاري بين الدول، وفي ظل التطورات الاقتصادية الراهنة سعت الدول إلى إبرام معاهدات واتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، وتسهيل عملية القضاء على مختلف القيود المفروضة على التجارة، وتحسين من شروط التبادل التجاري، والحصول على مكاسب كثيرة.

المطلب الأول: مفهوم اتفاقيات مناطق التجارة الحرة وخصائصها

في ظل تصاعد ظاهرة العولمة وحدوث تكامل على مستوى الأسواق الدولية أصبح تحرير التجارة الدولية ضرورة ملحة، فدخلت الدول في شكل اتفاقيات تجارية لتخفيف القيود التجارية، وضمان سهولة الوصول إلى مختلف السلع والخدمات أو تصريفها.

الفرع الأول: مفهوم اتفاقية منطقة التجارة الحرة

هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة[1].

وغالبا ما يتم التوقيع على هذا النوع من الاتفاقيات بعد جولات تفاوض عديدة ومعقدة بين الدول الأطراف نظرا لما تتضمنه نصوص هذه الاتفاقيات من تفاصيل عديدة والتزامات وإجراءات فنية وقانونية تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف المتعاقدة بعد توقيع الاتفاقية[2] .

الفرع الثاني: خصائص اتفاقية التجارة الحرة

تتميز اتفاقية منطقة التجارة الحرة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

---

[1] بوالكور نور الدين، شرون عز الدين، **الدول العربية بين ضرورة التكتل الاقتصادي وتحديات الأزمات المالية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول واقع التكتلات زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، سنة 2012، ص6.

[2] الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، **قواعد المنشأ في إطار اتفاقية أغادير**، الأردن، سنة 2011.

– عقد اتفاقية بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير المبادلات التجارية بينها، وإلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على حرية حركة السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يميزها على المناطق الاقتصادية الحرة وعن مفهوم الإقليم خاصة.

– لكل دولة من الدول الداخلة في الاتفاقية حرية رسم سياستها التجارية الخاصة بها في مواجهة العالم الخارجي.

– تأخذ منطقة التبادل الحر بمفهوم قواعد المنشأ، حتى تتفادى الانحراف الحاصل في التجارة، تماشيا مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص عدم التأثير سلبا في تدفقات التجارة الدولية للدول غير الأعضاء في المنطقة، إضافة إلى ضرورة احترام القيود غير التعريفية المتعلقة بالمعايير الصحية والبيئية ومعايير الجودة[1].

المطلب الثاني: أسباب إقامة مناطق التبادل الحر، الشروط والمنافع

تقوم اتفاقيات مناطق التجارة الحرة على العديد من الأسباب، ولضمان نجاحها يجب أن تتوفر العديد من الشروط، كما أن قيام هذه الاتفاقيات يترتب عنه العديد من المنافع وهو ما سنتطرق له بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: أسباب إقامة منطقة التبادل الحر

– تشجيع المنافسة المحلية، والحصول على التكنولوجيات الأجنبية، وتصدير المنتجات إلى أسواق جديدة وتأمين النفاذ إليها، وتعزيز المصداقية بشأن السياسة التجارية، وإعطاء إشارات قوية للمستثمرين من خلال سياسة الانفتاح والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

– ضمان عدم لجوء دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء في الاتفاقية إلى اتخاذ إجراءات تجارية مجحفة (زيادة في التعريفة الجمركية، إجراءات غير جمركية....) قد يكون لها عواقب سلبية على أسعار التصدير وأسعار الواردات لبقية البلدان المشاركة وعلى حصتها في السوق.

– تشجيع التصنيع وتسهيل إدماج البلدان الأقل نموا في شبكات الإنتاج الإقليمية، وفي عملية التصدير.

– الرفع من فاعلية مشاركة الدول في النظام التجاري العالمي وتعزيز القوة التفاوضية لبلدان الجنوب في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

[1] وهيبة بن داودية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2013 -2014، ص34.

– وضع الإصلاحات الضرورية لتحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي والتكامل السياسية، وفي الوقت نفسه منع تراجع هذه الإصلاحات لمحاربة اللوبيات واقتصاد الريع[1].

الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها لوصول إلى منطقة التجارة الحرة

للوصول إلى منطقة التجارة الحرة لابد من توفر شروط تتمثل في التالي:

1- تبني الإجراءات المتعلقة بشهادات المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية وكذلك الأمر فيما يخص المنافسة.

2- الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

3- متابعة تطوير السياسات الاقتصادية التي تقوم على اقتصاد السوق، والاندماج الاقتصادي بين الدول المشكلة لإقليم ما.

4- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما إلى البلدان النامية.

5- تصحيح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وتحديثها، وضرورة إعطاء الأولوية لدعم وتنمية القطاع الخاص، وإزالة كافة العقبات التي تعيق الاستثمارات بما فيها العقبات المتعلقة بالقطاع المصرفي[2].

الفرع الثالث: مزايا ومنافع اتفاقيات مناطق التجارة الحرة

تؤدي اتفاقية التبادل الحر إلى العديد من المنافع والمزايا للدول الأعضاء منها:

1- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

2- المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواقا واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية.

3- أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان

4- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.

---

[1] محمد أمين لزعر، **هل استفادت الدول العربية من اتفاقيات التجارة الإقليمية مع الدول المتقدمة ؟: حالة المغرب –الاتحاد الأوروبي** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 19، العدد1، يناير 2017، ص16.

[2] بشاري سلمى ، **دعم وتطوير التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2017 -2018، ص43.

5- تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من الاختيارات السلع.

6- تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية، واقتصاديات الحجم الكبير.

7- انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيا الحديثة[1].

المطلب الثالث: تجارب دولية لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة في العالم

لقد شهدت الاقتصاد العالمي العديد من التجارب والاتفاقيات التي تسعى إلى تحرير التجارة الدولية، ونظرا لأهميتها سنتناول في هذا المطلب إلى مختلف التجارب الدولية والعربية لهذه الاتفاقيات.

الفرع الأول: منطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

انشأ هذا التكتل بين ثلاثة بلدان وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وذلك بعد المصادقة المبدئية لعقد هذه الاتفاقية من طرف الكونغرس الأمريكي في سنة 1993، ويعتبر هذا التكتل من بين أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، إذ يبلغ حجم اقتصاده حوالي 7 ترليون دولار، وبعدد سكان 360 مليون نسمة ، ناهيك عن الإمكانات الاقتصادية التي يتمتع بها هذه المنطقة من ثروات طبيعية وتطور تكنولوجي وصناعة متقدمة [2].

ومنطقة التبادل التجاري الحر NAFTA هذه كانت منذ البداية، مضمارها تجاري، ولم تقضي بوجود سياسة مشتركة لأعضائها اتجاه الآخرين، فهي تقوم على تسهيل التبادل التجاري لجميع السلع مع استثناءات لبعض المواد الحضارية، وتحديد ضريبة حول الطاقة، فيما حضي قطاع الصناعات البترولية المكسيكية بخصوصية تجنب عرقلة دخول استثمارات أجنبية فيه[3].

أما عن أهداف تكتل شمال أمريكا فقد جاء ساعيا لتحقيق الأهداف الآتية:

- تكوين تكتل يكافئ التكتل الأوروبي.
- توسيع التجارة وفرص الاستثمار في الإقليم.

---

[1] عطاء الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، سنة 2010 – 2011، ص23.

[2] Miroslav N. Jovanovic , **the economics of international integration** , Edward Elgar Publishing , UK, 2006, pp: 675 -676.

[3] عبد اللطيف شهاب زكري، **الاتفاقيات تجارية رئيسية في العالم(EA - ASEAN-NAFTA) دراسة تحليلية مقارنة** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 66، سنة 2007، ص 64.

- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق الدولية.
- دعم التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال.
- إزالة عوائق التجارة وإشاعة المنافسة الحرة.

أما عن التنظيم المؤسسي لنافتا فهو يتكون من مفوضية تجارية وأمانة عامة ونظاما عاما لتسوية المنازعات والجهاز الرئيسي هو المفوضية التجارية وتضم مندوبين بدرجة وزراء يعقدون اجتماعات سنوية وتتخذ قراراتها بالإجماع، وقد تكون هذا التكتل من عدد من الاتفاقيات الرئيسية ينص أولها على إلغاء الرسوم المفروضة على السلع التي تتبادل بين الدول الثلاث الأعضاء من منشأها في حال أو تدريجيا، وتبدو أهداف هذا التكتل لا تختلف عن الأهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء، تعطي كل أولوياتها للقدرة على المنافسة التكتلات الاقتصادية الصاعدة على المستوى العالمي، وبالأخص الاتحاد الأوروبي[1].

الفرع الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)

تعتبر تجربة إتحاد جنوب شرق آسيا من أعمق التجارب التي أقيمت في العالم، ولا تضاهيها إلا التجربة الأوروبية، ولو أن مجال المقارنة لا يطرح بتاتا بين تجمعين، ذلك أن هذه الأخيرة كما تعرضنا لها توفرت لها العديد من العناصر الثقافية والاقتصادية وكذا الرصيد التاريخي مما أهلها إلى تحقيق ذلك المستوى من الأداء السياسي والاقتصادي[2].

أنشأت رابطة دول جنوب شرق أسيا (**الآسيان**) عام 1967 بموجب (إعلان بانكوك) مكونة من خمس دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين وتايلندا وتوسعت عضويتها فيما بعد لتشمل خمس دول أخرى هي: بروناي، الفيتنام، ميانمار (بورما)، لاوس وكمبوديا وتشترك تلك الدول في أنها تقع في جنوب شرقي آسيا متجاورة جغرافيا ومتشابهة في الثقافة السياسية وقد حدد الإعلان أن للرابطة ستة أهداف تدور جميعها حول مفهوم التعاون الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والتعاون مع المؤسسات الإقليمية ذات الأهداف المتشابهة[3].

كما أن الدول المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض

---

[1] شنيني عادل، نفس المرجع السابق، ص 90.

[2] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2012، ص39.

[3] محمد السيد سليم، **خبرات التكامل الآسيوية و دلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيان)** ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 366، سنة 2009، ص 100.

مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي (مجالات أخرى) خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل:

- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وبالعمل على تطوير مواردها البشرية.
- التعاون بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها.
- إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.
- نجاح سياسات الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد أخرى.

وفي عام 1991 أنشأت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير جمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ودخلت حيز التنفيذ عام 1994[1].

لقد تمثل الهدف الرئيسي من إنشاء منطقة التبادل الحر بين الآسيان في تطوير صناعات تنافسية بينها عن طريق تدعيم التجارة البينية، كما يسعى أعضاؤها إلى الانتقال من خلالها إلى درجة أعلى من درجات التكامل، إذ ركزوا في مؤتمرات القمة لسنتي 2002 و2003 على إنشاء مجموعة اقتصادية، أمنية، اجتماعية وثقافية، ففي المؤتمر التاسع لقمة الآسيان المنعقد في بالي بأندونيسيا في أكتوبر 2003 قدم إعلان الآسيان الاتفاق الثاني المتضمن الجانب الأمني، الجانب الاقتصادي والجانبين الاجتماعي والثقافي، حيث يتمثل الهدف النهائي في الوصول إلى السوق المشتركة أين التدفق الحر للسلع، الخدمات، الاستثمارات والتقليص من نسبة الفقر في سنة 2020[2].

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي[3] :

- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

---

[1] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب ، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة "**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد 6، سنة 2009، ص 82.

[2] طيب جميلة، غيدة فلة، **حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا** ، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 1، العدد 12، سنة 2015، ص98.

[3] موالدي سليم، **اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان "**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 3، سنة 2012، ص160.

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في المنطقة عن طريق بذل الجهود المشتركة و تشجيع التعاون الجهوي بين الدول الأعضاء.
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- تبادل المساعدات في مجال التدريب، والبحوث العلمية والمهنية والتقنية.
- تشجيع السلام والاستقرار الإقليميين وذلك باحترام العمالة في المنطقة وتطبيق القانون في العلاقات البينية والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم من خلالها إلغاء القيود الجمركية وغير جمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي، وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

الفرع الثالث: اتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر(أغادير)

تم عقد هذه الاتفاقية في شهر فبراير 2004 بين أربعة بلدان هي: المغرب، الأردن، تونس، مصر وذلك من اجل إنشاء منطقة للتبادل الحر فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في سنة 2006[1]، وذلك رغبة منها في تنمية المبادلات التجارية وتحريرها ودعم الشراكة العربية المتوسطية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بينها، وجعل فضائها الاقتصادي أكثر اندماجا وجذبا للاستثمارات الخارجية[2].

تهدف اتفاقية أغادير إلى ما يلي[3]:

- تنمية النشاط الاقتصادي، إضافة إلى رفع مستوى المعيشة داخل دول الأعضاء.
- توحيد السياسات الاقتصادية العامة والخاصة في مجالات التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي، إضافة إلى النظام المالي والخدمات والتعريفة الجمركية.
- تجانس التشريعات الاقتصادية إلى الدول الأعضاء لتوفير مناخ أفضل للأعمال.

[1] Gary Clyde Hufbauer and Claire Brunel , **Maghreb regional and global integration: adream to be fulfilled, Peterson Institute For International Economics**, Washington , septembre 2008, p15.

[2] الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، **عن اتفاقية أغادير**، http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=185 ، تم الاطلاع عليه يوم 04 / 03 / 2019، على الساعة 57 :10.

[3] رشا مصطفى عوض، **اتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2008، ص3.

الفرع الرابع: تكتل ميركوسور (MERCOSUR)

تم إنشاء هذا التكتل من طرف أربع بلدان رئيسية وهي البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وذلك سنة 1991 ليدخل حيز التنفيذ سنة 1995 حيث تم الاتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة وتحرير 80 % من التجارة الإجمالية داخل هذا التكتل خلال مرحلة انتقالية مدتها 10 سنوات [1].

كما كان من أهدافه إزالة الديون الداخلية بين دول الأعضاء وكذلك إنشاء ما يسمى ببنك الجنوب والذي سوف يسمح لدول الأعضاء بتمويل المشاريع والاستثمارات بدون تدخل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وقد تم إنشاء ذلك البنك في ديسمبر 2007 على أن يبدأ أعماله خلال عام 2008 واتخذ من مدينة كاركاس عاصمة فنزويلا مقرا له كما يضم تكتل دول الميركوسير مجموعة من الأعضاء يسمون بالأعضاء المنتسبين وهم : تشيلي، بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو وهم أعضاء لا يمتلكون حقوق التصويت الكاملة أو الوصول الكامل إلى الأسواق الأعضاء الرئيسيين ولكن بنسب أقل، والسبب في كون هذه الدول دولا منتسبة إلى المجموع هو أن دستور عمل الميركوسير لا يسمح بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول غير الدول الأعضاء الأساسية وهو ما يتمثل في انسحاب فنزويلا من مجموعة الأنديز حين انضمامها الكامل على مجموعة دول الميركوسير [2].

الفرع الخامس: منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)

تأسست منظمة التجارة الحرة الأوروبية عام 1960 من سبع دول غربية وهي: المملكة المتحدة، النمسا، الدنمارك، النرويج، وسويسرا وانضمت فنلندا إلى هذه المنظمة كعضو مزامل لا يتمتع بكامل الحقوق والامتيازات عام 1961 وحققت الافتا تجارة حرة في مجال البضائع الصناعية عام 1967، ولكنها اتخذت قليلا من التدابير الاحتياطية الخاصة لخفض العوائق على تجارة المنتوجات الزراعية، ولقد احتفظت كل دولة بنظامها الخاص من العوائق التجارية اتجاه الدول غير الأعضاء في الافتا،ويقع مركزها الرئيسي في جنيف، وفي الأول كانون الثاني عام 1994 انضمت الافتا إلى المجموعة الأوروبية لكي تشكل سويا المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA وهذه المجموعة تشكل اتحادا جمركيا يسمح بحركة لمعظم السلع والخدمات ورأس المال [3]، ولقد تحددت أهداف الرابطة في :

---

[1] Institute of Southeast Asian Studies, **MERCOSUR Economic integration: lessons for ASEAN**, report, Singapore, 2009, p07.

[2] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظريات وسياسات**، دار الفكر، الأردن، ط1، سنة 2011، ص ص: 99 – 100.

[3] حملاوي سكينة، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي– (أزمة اليورو)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر سنة 2016 – 2017، ص ص: 146-147.

- تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار المالي والارتفاع المستمر في مستويات المعيشة في دول الرابطة .
- العمل على سيادة المنافسة العادلة في التجارة بين الدول الأعضاء.
- تجنب حدوث تباين في توفير المواد الخام المنتجة محليا.
- المساهمة في توفير مناخ ملائم لنمو التجارة الدولية [1].

[1] بوعار عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظل مقتضيات العولمة** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012 – 2013، ص28.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن التجارة الدولية تعتبر العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية بين الدول حيث تعرف على أنها حركة انتقال السلع والخدمات من منطقة إلى منطقة جغرافية أخرى، ولا تقوم التجارة بين الدول إلا بوجود أسباب أهمها اختلاف في الأذواق والرغبة في تحقيق الأرباح، كما أن التجارة الدولية تخضع إلى مجموعة من القواعد والقوانين بغية تحقيق أهداف محددة أهمها حماية الاقتصاد القومي من المنافسة الأجنبية والتقلبات الخارجية، ونميز بين نوعين من السياسات التجارية، سياسة الحرية التجارية والتي تسعى إلى إزالة العقبات أمام تدفق التجارة الدولية، وسياسة الحماية وهي مجموعة الوسائل والقواعد التي تسعى إلى حماية المنتجات المالية من المنافسة الأجنبية، وفي إطار سعي الدول إلى الرفع من حجم التبادل التجاري والاستفادة من عدة مزايا سعت الدول إلى إبرام اتفاقيات تجارية في شكل مناطق تجارة حرة وذلك وفق شروط محددة مسبقا.

الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتداعياتها

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر الأزمات المالية أحد سمات الرئيسية للنظام الاقتصادي الراهن، ولا يمكن أن تحدث هذه الأزمات لسبب واحد، بل تختلف أسباب حدوثها حسب الزمان والمكان، فيمكن أن تحدث بسبب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وإفلاس العديد من البنوك الناجم إما عن عدم قدرة المقترضين لسداد ديونها، أو انتشار حالة من الهلع والذعر المترتب عليه سحب المودعين لأموالهم بسرعة غير متوقعة، هذا بالإضافة إلى الانتشار الواسع للأدوات المالية وارتفاع معدلات التضخم، واختلال التوازن في الاقتصاد العالمي، وقد ساعد هذه الأزمات على الانتشار وبروزها كأزمة عالمية، الانفتاح الكبير الذي يشهده الاقتصاد العالمي وتوسع حجم الأسواق العالمية والتطور الهائل في التكنولوجيا وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ونتيجة لتبعات وآثار الأزمات المالية على الاقتصادي العالمي وصعوبة التنبؤ بحدوثها فقد كانت محل اهتمام كثير من الباحثين.

يركز هذا الفصل على المحاور التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للازمات المالية العالمية.

المبحث الثاني: ماهية الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

المبحث الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008، خطط الإنقاذ والدروس المستفادة.

المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية العالمية

يشهد الاقتصاد العالمي العديد من الاضطرابات والاختلالات في شكل أزمات مالية عالمية، والتي يصعب علاجها والتنبؤ بحدوثها، بسبب التطورات العالمية الحديثة من إفرازات العولمة والانفتاح الكبير للأسواق المالية العالمية، فأصبحت هذه الأزمات تشكل هاجسا حقيقيا لعجلة التنمية الاقتصادية لدى الدول.

المطلب الأول: مدخل حول الأزمات المالية العالمية

أصبحت الأزمات المالية العالمية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولا، وذلك باعتبارها ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، فتعددت فيها الآراء واختلفت فيها الأسباب لحدوثها.

الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية العالمية

كلمة "الأزمة" في اللغة تعني الشدة، وهي هنا الشدة التي يستعصى حلها إلا ببذل جهد وإفراغ واسع[1].

كما عرف مصطلح الأزمة عدة تعريفات:

– تعني تهديد خطر متوقع أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمؤسسات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار[2].

– الأزمة هي خلل مفاجئ نتيجة الأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالبا ما تكون بفعل الإنسان[3].

---

[1] عدنان أحمد الصمادي، **الأزمة المالية الراهنة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، ديسمبر 2010، ص3.

[2] خليل الرفاعي، بسمة عولمي، **الوجيز في إدارة الأزمات في المؤسسة الاقتصادية** ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط1، سنة 2016، ص22.

[3] بلال خلف السكارنه، **الأزمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والآفاق المستقبلية)** ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث بعنوان خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28 – 29 / 4 / 2009، ص8.

– هي موقف أو حدث، أو حالة تخرج عن المألوف، وتؤدي إلى تغيير التوازن الاستراتيجي القائم، ويمكن أن تنشأ الأزمة بفعل الطبيعة، أو بفعل إنسان، فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها[1].

الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية العالمية

تتعدد وتتنوع العوامل المسببة للأزمات بحسب ظروف كل دولة، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية ويمكن توضيح أهم الأسباب في:

– **عدم استقرار الاقتصاد الكلي**: تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية، فيصعب على عملاء البنوك العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد في حالة انخفاض شروط التجارة الوفاء بالتزاماتها خصوصا خدمة الديون، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشرا في حدوث العديد من الأزمات المالية[2].

– **ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي**: تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة، ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا تلك المتعلقة بالديون المعدومة، هذا بالإضافة إلى ضعف النظام المحاسبي القانوني المساند للعمليات البنكية، وعدم الالتزام بالحد الأقصى للقروض الممنوحة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال البنك، خاصة إذا ترافق ذلك مع نقص الرقابة التي من شأنها أن تؤدي إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية[3].

– **المشتقات المالية**: رغم أن التعامل في أدوات المشتقات المالية، يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع، إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات إذ هي ترتبط بالتوقعات

[1] إسكندر نشوان، عصام الطويل، **تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات – من وجهة نظر الخبراء**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 24، العدد 4، سنة 2016، ص 102.

[2] عروسي سميرة، **أثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية الناشئة (2008 – 2011)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012 – 2013، ص ص: 14 – 15.

[3] ليندة رزقي، **أزمة منطقة اليورو وضرورة تفعيل الاستثمارات العربية البينية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2015 – 2016، ص 14.

فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح والخسارة حيث أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة وغير محتملة، مما يتسبب في خلق الأزمات[1].

– **ضعف الشفافية:** ويتجلى ذلك في قيام البورصات والبنوك بالتستر على خسائرها، وعدم إظهار المعلومات الحقيقة في قوائمها المالية، بحيث يتم التعتيم على الخسائر والديون المعدومة، ونجد أن مدراء البنوك والبورصات ينشرون قوائم مالية غير حقيقية، لا يشيرون فيها إلى الديون المعدومة، ومحاولة استفادتهم من هذه المعلومات، ناهيك عن وجود تواطؤ بين رجال السياسة وأرباب المال ومدراء المؤسسات المالية، ولقد ساعد ذلك في ضعف رقابة أجهزة الدولة، وترك الحرية الكاملة للسوق، بحيث أربعة أخماس أعمال المؤسسات المالية كان يتم خارج الميزانية، وهذا كله بحجة أن السوق يصحح أخطائه بنفسه ويعالج أزماته دون الحاجة إلى تدخل حكومي[2].

– **التحرير المالي:** يؤدي التحرير المالي إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، حيث حدثت في عقد التسعينات أزمات بنكية ومالية في مالا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي، وقد تصاعدت أزمات البنوك والأزمات المالية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية كندا وشمال أوروبا وإفريقيا فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا، وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل التحرير المالي والعولمة، حيث كانت لهذه الأزمات تأثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل وامتد تأثيرها السلبي على النظام المالي في البلاد الأخرى[3].

---

[1] مليابي حكيم، شوقي طارق، **المشتقات المالية من أدوات لا تحوط والتغطية ضد المخاطر إلى مسببات للأزمات المالية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول المنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين صناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 5- 6 ماي 2014، ص9.

[2] عبد السلام عقون، كمال رزيق، **الأزمة المالية الراهنة جذورها رأسمالية وحلولها إسلامية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 – 21 أكتوبر 2009، ص4.

[3] عبد الصمد سعودي، بلقاسم سعودي، **دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية الناتجة عن التحرير المالي (دراسة تطبيقية بالمحاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA)**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 5 / 4 / 2018، ص3.

المطلب الثاني: مظاهر، خصائص الأزمات المالية وقنوات انتقالها.

يتأثر الاقتصاد العالمي بالأزمات المالية العالمية نتيجة للتطورات التكنولوجية المعاصرة وحدوث ثورة في شبكة الاتصال العالمية، وهو ما يساعد ذلك على انتشارها بشكل أسرع وفي نطاق واسع حول العالم، وبتالي سوف ندرس في هذا المطلب إلى أهم مظاهر الأزمات المالية، خصائصها وقنوات انتقالها.

الفرع الأول: أهم مظاهر الأزمات المالية العالمية

تتمثل أهم مظاهر الأزمات المالية العالمية في ما يلي:

- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا على صعوبة استردادها.
- انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل.
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس[1].
- الانخفاض الكبير والمفاجئ في قيمة العملة.
- انهيار النظام المصرفي والمالي.
- تعطيل عمل آليات سوق الأوراق المالية كأداة للتسعير والتقييم.
- عدم القدرة على السداد وعلى كل المستويات[2].
- انهيار أسعار الأسهم والسندات في بورصة واحدة رئيسية أو مجموعة بورصات لأسباب متعددة منها المبالغة في المضاربات على الأسهم والسندات، ومنها الإشاعات على أوضاع مالية أو اقتصادية معينة[3].

---

[1] عبد الغني دادن، **أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة** ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012، ص163.

[2] هندرين حسن حسين، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 89، سنة 2011، ص18.

[3] محمد الناصر حميداتو، **تأرجح النمو**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 9 – 10 نوفمبر 2016، ص 12.

الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية

هناك ست خصائص للأزمات المالية حسب " **Steve Albert** " في كتابه إدارة الأزمات:

1- نقص المعلومات: وتعني عدم توفر معلومات دقيقة عن أسباب حدوث الأزمة وحجمها، ويعود عنصر نقص المعلومات إلى حداثة الأزمة التي على الأقل تتطلب معلومات أولية حتى تكون الرؤية واضحة أما متخذ القرار.

2- المفاجأة: تتسم الأزمات بعنصر المفاجأة بحيث لا يمكن التنبؤ بها، ولا يكون هناك أي سابق إنذار، مما ينبؤ بحدوث وضع جديد أقل ما عنه أنه سيء.

3- تصاعد الأحداث: حيث تتوالى الأحداث بسرعة لدرجة تضييق على من يمر بالأزمة، وعلى صاحب القرار.

4- حالة الذعر: يعني أن تكون هناك ارتباك ومخاوف كبيرة من حدة تصاعد الأحداث، بحيث تؤدي إلى تصرفات وردود أفعال غير مدروسة من الأطراف التي تتعلق بالأزمة.

5- فقدان السيطرة: عندما تقع الأحداث خارج توقعات صاحب القرار وتكون هناك فجوة كبيرة بين استعداداته وحجم وخطورة الأزمة فإنه يفقد السيطرة عليها.

6- غياب الحل الجذري السريع: بالطبع لا يستطيع صاحب القرار في المؤسسة أو أي مكان أن يقوم بإيجاد حل جذري وسريع للأزمة، لكن يجب أن يختار من البدائل ما يخفف من حدة تلك الأزمة وبأقل تكلفة [1].

الفرع الثالث: قنوات انتقال الأزمات المالية

هناك قناتان أساسيتان لانتقال أزمة المالية العالمية وهي:

- القناة المالية: التي هي بدورها مرتبطة أساسا بحجم الأموال المستثمرة في الخارج ودرجة المخاطرة، وبحجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبقيمة العملة المهيمنة على المستوى الدولي وتذبذبها وأعار الفائدة المقرضة، وأخيرا بحجم الأموال المحولة من العمالة المهاجرة[2].

---

[1] أحميمة خالد، **أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2005 – 2011)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2012 – 2013، ص ص: 5-6.

[2] أحمين شفي، **اقتصاديات البلدان العربية وتداعيات الأزمة الحالية وتحديات التنمية " أي نمط تنموي بديل"** ، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، العدد 8، سنة 2013، ص159.

– **قناة التجارة الدولية:** تؤدي هذه القناة دورا كبيرا في انتقال الأزمات المالية حيث شهدت التجارة الدولية اتساعا وتطورا بين مختلف الدول بفضل الاستغناء عن كافة أشكال الحماية التجارية، وقد ساهمت منظمة التجارة العالمية وتعدد التكتلات الاقتصادية والمناطق التجارية الحرة في ترسيخ الانفتاح التجاري بين الدول وفي رفع معدلات الارتباط أصبح من السهل انتقال الأزمات من مراكز نشوئها إلى غيرها من الدول.

– **قناة تناسق السياسات الاقتصادية:** يظهر أثر هذه القناة بالخصوص في حالة الدول التي تنتمي إلى نفس مناطق التجارة الحرة أو التي لديها نفس العملة أي الدول التي تشكل اتحادات نقدية، حيث من البديهي أن يكون لديها تشابه كبير على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية المتبعة، وبالتالي فإن رد فعل دولة ما على نشوب أزمة داخل حدودها ستدفع باقي الدول إلى اتخاذ سياسات مماثلة لهذا البلد ما يؤدي إلى تسارع رقعة انتشار الأزمة.

– **قناة الأسواق المالية:** ساهم ترابط الأسواق المالية وتنامي حركة رؤوس الأموال الولية ودخول أدوات مالية وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية في تطور هذه القناة، ولعل أحسن مثال عن دور هذه القناة في انتقال الأزمة هو أزمة دول جنوب شرق آسيا 1996-1997، كما تؤدي الروابط المالية التي تنتج عن مسار التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول إلى جعل الأزمة تنتقل بصورة تلقائية بين هذه الدول، إذ بمجرد نشوب أزمة في دولة ما يتوقع المتعاملين بأن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على أسواق باقي الدول في آن واحد وهو ما يؤدي إلى انتشار الأزمة[1].

[1] محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، **دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية " حالة الأزمة المالية العالمية 2007 –2008"** ، مجلة الاجتهاد والدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، المجلد 8، العدد1، سنة 2019، ص ص: 388 -389.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية، مراحلها وأهم النظريات المفسرة لها

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من بين أكثر المصطلحات تداولا في المجال الاقتصادي وذلك لما تحمله في طياتها من أسباب ومظاهر مختلفة تختلف حسب نوعها والمراحل التي تمر بها، كما نتج عن هذه الأزمة العديد من التفسيرات والدراسات التي حاولت تشخيص هذه الأزمات المالية.

الفرع الأول: أنواع الأزمات المالية

تتعدد أنواع الأزمات بتعدد الأسباب ونذكر أهم هذه الأنواع فيما يلي:

1. الأزمة المصرفية: تحدث بسبب اندفاع المودعين على سحب ودائعهم من البنوك أو بإخفاق أحد البنوك في القيام بالتزاماتها اتجاه المتعاملين[1]، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن تسرب الودائع من المصارف كان له الأثر الأكبر في حدوث الأزمة المصرفية في الثمانينات والتسعينات في الأرجنتين والفلبين وتركيا والأوروغواي وتايلندا وفنزويلا، ولعل هروب الودائع من المصارف في كوريا واندونيسيا نتيجة للمشاكل المتمثلة بتدهور نوعية الموجودات المصرفية وتدهور الثقة في الجهاز المصرفي سبب مهم في تحديد الأزمة المصرفية فيها [2]، ونميز بين نوعين من الأزمات المصرفية:

1.1. أزمة السيولة: تحدث هذه الأزمة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلبات السحب على الودائع، ومن المعروف أن البنوك تقوم بإقراض معظم الودائع التي لديها وتحتفظ بنسبة قليلة لمواجهة السحوبات اليومية، بالتالي فهي تلبي كل طلبات المودعين بالسحب إذا تخطت هذه النسبة وهنا تحدث الأزمة، وإذا مست هذه الأزمة بنوك أخرى فتحدث أزمة مصرفية[3].

---

[1] بكراوي عبد الله، **الأزمة المالية للنظام الرأسمالي وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، سنة 2015، ص1098.

[2] هيل عجمي جميل، **الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة** ، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 19، العدد 1، سنة 2003، ص282.

[3] فتيحة عقون، راضية مدي، **التمويل الإسلامي كبديل لمواجهة وتجاوز الأزمة المالية العالمية وآفاقها المستقبلية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 – 27 فيفري 2012، ص ص : 4-5.

2.1. أزمة الائتمان: وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح قروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض[1].

2. أزمات العملات: ترتبط أزمات العملات أساسا بالتقلبات في أسعار الصرف نتيجة المضاربة فتضطر السلطات النقدية لتخفيض سعر العملة لمواجهتها، وبالتالي تفقد النقود قيمتها كوسيط للتبادل وخزان للقيمة، وما يلي ذلك من تبعات على الأسواق المالية[2].

3. أزمة الأسواق المالية: وهي تحدث نتيجة الهبوط الحاد في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق كالأسهم والسندات، وهذه الانهيارات نتيجة حتمية لظاهرة الفقاعات حيث يؤدي ذلك إلى زيادة سعر الأصول المالية بشكل مبالغ فيه[3].

4. أزمة الديون: تحدث عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقترضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري " خاص" أو سيادي "عام"[4].

الفرع الثاني: مراحل الأزمات المالية العالمية

تشكل المراحل التي تمر بها الأزمة المالية إحدى العناصر الأساسية في دراسة وفهم هذه الأزمة المالية والحد منها مستقبلا، ولقد ارتأينا ذكر أهم المراحل التي تمر بها الأزمة المالية:

---

[1] قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، **الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، (حالة الجزائر)**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول الأزمة العالمية الراهنة انعكاساتها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2009، ص99.

[2] لكحل أمين، بودلال علي، **أثر أزمة الرهن العقاري على عقود الشراكة القطاع العام والقطاع الخاص** ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، سنة 2017، ص21.

[3] بلال محمد سعيد المصري، **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية، (دروس مستفادة)** ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، سنة 2016، ص80.

[4] سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (2008)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2013، ص95.

1. مرحلة أعراض الأزمة: وهي المرحلة التحذيرية التي تسبق حدوث الأزمة ويعتمد اكتشاف هذه المرحلة على مدى خبرة وإدراك المسؤولين والمخططين وصناع القرار ليتم اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة الأزمة القادمة[1].

2. مرحلة نمو الأزمة: تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى حيث تتطور نتيجة من خلال المحفزات الذاتية والخارجية والتي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة[2].

3. مرحلة نضج الأزمة (مرحلة انفجار الأزمة): وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما يخفق متخذ القرار في التعامل مع العوامل التي حركت الأزمة أو لم يستطع السيطرة على متغيراتها المتسارعة لتصل إلى هذه الدرجة من القوة والعنف منذرة بخطر محدق على مستقبل المنظمة ففي هذه المرحلة تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، حيث تنفجر مولدة طاقة ضخمة ذات أبعاد مختلفة ويصعب للوهلة الأولى حصرها أو حتى قياس حجمها لتأثير الصدمة التي أحدثتها ولوجود حالة من عدم التوازن وعدم وضوح الرؤية وتشابك الآراء ومما يزيد الموقف الأزموي تعقيدا ما يصاب به متخذ القرار من انهيار لمعنوياته وثقته بنفسه[3].

4. مرحلة حل الأزمة: في أغلب الأحيان يتم حل الأزمة في مراحلها الأولى لأن جميعها تقدم فرصا لحل الأزمة مع فرق الجهد، الوقت والتكلفة ففي المرحلة الأولى يكون الحل أسهل وأقل تكلفة وتزداد الصعوبة في المرحلة الثانية أما المرحلة الثالثة فيجب تظافر الجهود وموارد المؤسسة[4].

---

[1] ناجي ساري فارس، **آثار الأزمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي** ، مجلة الاقتصاد الخليجي، العراق، العدد 33، أيلول 2017، ص117.

[2] جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**، مركز حمو زابي للبحوث والدراسات الإستراتجية، لبنان، ط 1، سنة 2011، ص28.

[3] بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي – دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2010 – 2011، ص64.

[4] أبو بكر بوسالم، أسماء وناس، **دور التمكين النفسي للممرضين في الحد من الأزمات الصحية** ، دراسة ميدانية في المؤسسة الاستشفائية بالأغواط، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال ودورها في الوقاية من الأزمات دراسة بعض التجارب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 04 – 05 ماي 2015، ص130.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لحدوث الأزمات المالية

تتعدد النظريات المفسرة للازمات المالية وتختلف حسب نوعها ودرجة حدتها ومداها الزمني، وسوف نقوم في هذا العنصر بالتطرق لأهم النظريات المفسرة للازمات المالية العالمية.

1. النظرية الكينيزية:

أنصار النظرية الكينزية فسروا أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في المدد الزمنية المختلفة هو يرجع إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي، وحددوا سبب ذلك، بارتفاع أسعار النفط الخام في عام 1972، والتي تسببت بزيادة كلفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين، ومن ثم الأرباح المتوقعة، مما أدى إلى رفع سعر العرض الكلي لكل مستوى للاستخدام، وبسبب بقاء منحنى الطلب الكلي على حاله لم تتوقع المشروعات زيادة في الإيرادات فيحدث الركود الاقتصادي إلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الاستثمارات الجديدة[1].

2. النظرية النقدية:

صاحب هذه النظرية هو مؤسس مدرسة شيكاغو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، ركزت هذه النظرية على تحليل الطلب على النقود للتأكيد على أهمية السياسة النقدية التي تساهم في التخفيف من حدة الأزمات[2]، كما يرى النقديون أن أسباب حدوث الأزمات الاقتصادي ة يعود إلى عوامل نقدية تتصل بحجم لنقود والائتمان وأسعار الفائدة، حيث يحصل انتعاش اقتصادي عندما يتسع عرض النقود، ويمكن أن يستمر هذا الانتعاش إلى أقصى مدى له عندما تستمر أسبابه بحيث يحدث تضخم في الاقتصاد، ويحصل العكس، أي يحدث انكماش في الاقتصاد، عندما يحدث انكماش في عرض النقود، ويمكن أن يستمر الانكماش على أن يصل إلى أدنى حد له يتحقق الكساد، وبالتالي فإن أسباب التقلبات والأزمات الاقتصادية هي أسباب نقدية تصل بالنقود والائتمان وأسعار الفائدة والسياسات التي ترتبط بها[3].

---

[1] إيمان محمود عبد اللطيف، **الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانتس كليمنتس العالمية، العراق، سنة 2011، ص37.

[2] عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط1، سنة 2018، ص47.

[3] نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2012-2013، ص32.

3. كارل ماركس:

الأزمات المالية الاقتصادية وفقا لماركس هي أزمات إفراط في الإنتاج، نشأت في ظروف أسلوب الإنتاج الرأسمالي وهي لا تتكرر إلا في ظله، وتكمن أسباب الأزمة في طبيعة أسلوب الإنتاج هذا وتتحدد وفقا لقوانين وتناقضات المميزة له، كما أن الأزمات الاقتصادية وفق النظرة الماركسية عدة خصائص، فهي أزمات حتمية لا مفر منها، وهي اجتماعية بمقدار ما هي اقتصادية، ومغيرة لبنية على الأقل إن لم تكن مزيلة لها، فالأزمة هي بالتأكيد فوضى واختناق الأسواق وإفلاس وبطالة، كما أن الأزمات ظواهر تتكرر على نحو دوري لدرجة ما في الاقتصاد الرأسمالي وتسمى الفترة بين أزمة الاقتصادية وأخرى بالدورة الصناعية وتتكون هذه الدورة من أربع مراحل هي الأزمة والكساد والانتعاش والنهوض، وقد جرت العادة أن تبدأ الأزمة في التجارة إذ تتزايد أحجام السلع المكدسة بلا تصريف (إفراط الإنتاج)، وبالتدريج تبلغ السلع المكدسة حدا يبعث على انكماش الإنتاج وإشارة انكماش الإنتاج هي أزمة الإقراض السلعي الذي يعبر عنها إفلاس أصحاب مؤسسات التجارة بالجملة والتجزئة، ويؤدي شح السيولة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض، ويجري في البورصة انخفاض أسعار الأسهم كما تنخفض العائدات ويرتفع مستوى الفائدة وكل ذلك يؤدي لموجة إفلاس متصاعدة[1].

4. التفسير الكلاسيكي:

حاول العديد من اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية تفسير ظاهرة الأزمات التي ضربت النظام الرأسمالي وأبرزهم "جان باتسيت ساي"، "دافيد ريكاردو"، "روبرت توماس مالتوس"، "سيسموندي".

حاول كل من " آدم سميث"، "دافيد ريكاردو"، "جان باتسيت ساي"، تقديم تفسيرات مقدمة لتناقضات الاقتصاد الرأسمالي أو لما يسمى بالأزمات الاقتصادية الدورية وبالأخص لأزمات الإفراط في الإنتاج لكنهم لم ينجحوا في ذلك، إذ كانت لديهم قناعة كاملة بأن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها ما دامت أن كل زيادة في الإنتاج ستؤدي آليا إلى زيادة الاستهلاك، فحسب هؤلاء لا مجال لوقوع أزمة بسبب فائض الإنتاج .

[1] لبعل فطيمة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2016 – 2017، ص19.

حيث كل توقف في تصريف السلع سيكون مؤقتا فقط لأنه سرعان ما سيؤول بفعل ميكانيكية المزاحمة، نفس الشيء بالنسبة للأزمة النقدية حيث لا يمكن وقوعها هي الأخرى لأن النقود معدنية والمعدن يخزن القيمة وكذلك لكون هذه الأخيرة تخضع لقانون العرض يساوي الطلب[1].

[1] محمد الأمين وليد طالب، **دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، حالة البنك المركزي الأوروبي (B C G) والأزمة المالية 2007 – 2008**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2015 – 2016، ص69.

المبحث الثاني: ماهية الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أخطر الأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي العالمي، وذلك بسبب سرعة انتشارها والآثار السلبية التي خلفتها على مستوى الاقتصادي والعجز عن إيجاد حلول كافية لاحتوائها والتقليل من تبعاتها، حيث ظهرت بوادرها على مستوى الاقتصاد الأمريكي لتنتقل عبر كافة أقطار العالم بسبب ظاهرة العولمة الاقتصادية، وشدة تأثير الاقتصاد الأمريكي ومكانته في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: نماذج حول الأزمات المالية العالمية السابقة.

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية العالمية طيلة فترة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأهم هذه الأزمات المالية التي حدثت هي كما يلي:

الفرع الأول: أزمة الكساد الكبير 1929

وهي تعد من بين أخطر الأزمات المالية التي مرت على الاقتصاد العالمي حيث انطلقت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية وذلك بعد انهيار في أسعار الأسهم الأمريكية بحوالي 13 % وامتدت آثارها على مستوى الاقتصاد الحقيقي الأمريكي[1] هذا وتبعه انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الأمريكي[2].

يمكن إرجاع أسباب الأزمة إلى الأسباب التالية:

- انهيار في سوق الأسهم وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929.
- تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور.
- إفلاس مالا يقل عن 608 مصرف ومنها Bank of America
- تقليص الاحتياطي الفدرالي من قروضه للنظام المصرفي مما أسهم في تفاقم الأزمة.
- انتشار إشاعات عن نية إدارة الرئيس "فرانكلين روزفلت" خفض سعر الدولار، مما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب[3].

---

[1] Salah Mouhoubi , **La face cacheé de la crise financiére mondiale** , L'HARMATTAN, Paris, 2009, pp; 9-10.

[2] كمال رزيق، فريد كورتل، **الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق المستقبلية، جامعة الإسراء، الأردن، يومي 28 – 29 أفريل 2009، ص1.

[3] وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014 – 2015، ص 16.

– انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل في وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الراسمالية[1].

وكانت النتائج المترتبة على تلك الأزمة هي ما يلي:

– امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب العديد من دول أوروبا الغربية وكانت تهدد أركان النظام الرأسمالي.

– فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر والمعروف وفق مقولة " دعه يعمل دعه يمر" .

– قيام العديد من الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.

– أكدت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[2].

الفرع الثاني: أزمة المكسيك

تعتبر الأزمات المالية المتوالية التي حدثت في دول أمريكا اللاتيني ة سببها الرئيسي هو هروب رؤوس الأموال من داخل هذه الدول إلى الخارج، وذلك نتيجة وضع مجموعة من القواعد التي تنص على حرية انتقال رؤوس الأموال ناهيك على حركة السلع والخدمات والتكنولوجيا في هذه الدول ، الأمر الذي أدى إلى اندلا ع أزمة الميكسيك سنة 1994.[3]

فقد تعرضت المكسيك لأزمة مالية كبيرة في أواخر ذلك العام، عندما قامت الحكومة المكسيكية بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض سعر العملة المكسيكية " البيسو " المكسيكي، والذي فقد نحو 45 % من قيمته أما الدولار في شهر يناير عام 1995[4].

وتتمثل أسبابها كالآتي:

---

[1] حوحو سعاد، **تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014-2015، ص82.

[2] ثريا الخزوجي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق المستقبلية، جامعة الإسراء، الأردن، يومي 28 – 29 أفريل 2009، ص8.

[3] Valerio F. García , Black December: Banking Instability, **The Mexican Crisis and Its Effect on Argentina**, THE WORLD BANK, USA, 1997, pp; 19-20.

[4] أسماء دردور، نسرين بن زاوي، **الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20 – 21 أكتوبر 2009، ص7.

– ضعف النظم المالية: حيث أدى التوقف المفاجئ في تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية، الأمر الذي أدى إلى زعزعة استقرار القطاعات الإنتاجية.

– ترتيبات سعر الصرف: أدت المضاربة على البيزو المكسيكي إلى التخلي عن الارتباط بعملة أجنبية وإتباع سياسة التعويم بداية من 22 ديسمبر 1994، ونتيجة لتخوف المستثمرين من حالة عدم الاستقرار بعد إتباع سياسة التعويم، وتمت مهاجمة العملة من قبل المضاربين وترتب عن ذلك تخفيضات حادة في قيمة البيزو وانهارت أسواق الأسهم.

– الإصلاحات النقدية والمالية: أدت الإصلاحات النقدية والمالية إلى ارتفاع معدلات التضخم في المكسيك عن مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت الذي ما زالت العملة المكسيكية مربوطة بالدولار ترتب عليه الإضرار بالقدرة التنافسية للصناعات المكسيكية نتيجة لذلك وصل عجز الميزان الجاري إلى مستويات غير مستقرة، وانخفضت الثقة في البيزو المكسيكية بصورة شديدة مما أدى إلى حدوث تدفق كبير لرؤوس الأموال إلى الخارج، حيث اندلعت انتفاضة الجنوب واغتيل ابرز رمزين للمعارضة مما قوض الثقة في الحكومة المكسيكية[1].

مما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

– خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام، مما أدى إلى تضاعف البطالة.

– إفلاس 60 ألف شركة بناء.

– تقلص الناتج الإجمالي بما نسبته 10% .

– ارتفاع معدل التضخم إلى 35 % في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12 %.

– انخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي[2].

[1] نوري منير، حمدي معمر، **الأزمة المالية المكسيكية 1995 والحلول المقترحة من طرف خوزيه إنجل جوريا** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بالوادي، يومي 26 – 27 فيفري سنة 2012، ص ص: 6-7.

[2] زهية كراش، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة، **الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي المالي نموذجا)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 5 – 6 ماي 2009، ص9.

الفرع الثالث: أزمة الآسيوية

شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلند عقب قرار التعويم الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها، لقد كانت هذه الأزمة قوية وعنيفة، بدأت ظروف نشوء الأزمة تتشكل بعدما رضخت هذه الدول لضغوط البلدان الصناعية والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمات التجارة العالمية) ولأصحاب المصالح بتنفيذ سياسات تدخل ضمن ما يسمى بالعولمة، أي الاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال نهج ليبيرالي متطرف يزيح الدولة بعيدا عن الاشراف والرقابة، وكان من أهم هذه السياسات إجراء عمليات تحرير مالي ونقدي واسعة شملت التخلص من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية، دخولا وخروجا، مع السماح بعمليات الإقراض والاقتراض بالعملة المحلية، وفتح الأسواق المالية في هذه الدول أمام المستثمر الأجنبي، ومع تزايد التحويلات للخارج تعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لضغوط شديدة، بلغت ذروتها في حالة تايلند سنة 1997[1].

ومن بين الأسباب المؤدية لهذه الأزمة نذكر ما يلي[2]:

- انهيار أسعار الصرف وظهور مشاكل على مستوى سوق العملات
- القيام بتحرير أسواق المال وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وضعف الرقابة عليها.
- شعور الاقتصادات المتقدمة (الولايات المتحدة وأوروبا) خاصة، بأن هذه المجموعات من الدول قد تجاوزت الحدود المسموح بها ، وإنها بدأت تحرجها في الحروب التجارية الدائرة وقدرة هذه الدول على المنافسة الحادة في أسواق الدول المتقدمة ،كذلك رغبة الولايات المتحدة في هز العصا بوجه المارد الياباني والتنين الصيني، الذي بدأ بدينامكية عالية استيعاب بعض اقتصادات دول شرق وجنوب شرق آسيا أو يطوعها لصالحه (هونكوك وتايوان مثلا)[3].

---

[1] خالد أحمد علي محمود، **اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في إطار المؤسسات الاقتصادية** ، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2019، ص ص ص: 23-24-25.

[2] Pierre-Richard Agénor, Marcus Miller , **The asian financial crisis , causes , contagion , and consequences**, Cambridge University Press , United kingdom, 2006, p

[3] قحطان عبد السعيد، **الأزمة المالية الآسيوية 1997– الأزمة المالية العالمية 2008 (الأسباب، الآثار والدروس المستفادة)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 21، 2009، ص44 .

– دخول الصين على نطاق واسع مجال التصدير بالنسبة للسلع الصناعية التقليدية وكثيفة العمل التي تنتجها دول جنوب شرق آسيان حيث استطاعت أن تنافس منتجات الدول الآسيوية الأخرى وتستحوذ على جزء كبير من أسواق صادراتها خاصة الصادرات الصناعية التقليدية لهذه الدول[1].

– مشاكل ديون القطاع الخاص.

– انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وظهور خلل على مستوى ميزان المدفوعات.

– نقص الثقة في قدرة الحكومات على حل مشاكلها بنجاح[2].

ومن أهم نتائجها نذكر مايلي:

– تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية وخاصة المالية منها والسياسية القائمة.

– الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية من دول الأزمة في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو نسبيا لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير[3].

– تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها.

– تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في اندونيسيا، وكوريا الجنوبية، ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة[4].

المطلب الثاني: ماهية الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أخطر الأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي العالمي، وذلك بسبب سرعة انتشارها والآثار السلبية التي خلفتها على مستوى الاقتصادي والعجز عن إيجاد حلول كافية لاحتوائها والتقليل من تبعاتها، حيث ظهرت بوادرها على مستوى الاقتصاد الأمريكي لتنتقل عبر كافة أقطار العالم بسبب ظاهرة العولمة الاقتصادية، وشدة تأثير الاقتصاد الأمريكي ومكانته في الاقتصاد العالمي.

---

[1] عمرو محي الدين، **أزمة النمور الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة**، دار الشروق، القاهرة، ط1، سنة 2000، ص113.

[2] يوسف مسعداوي، **الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 366 – تموز / يوليو 2009، ص43.

[3] منصف شرفي، فارس قاطر، **الأزمة الآسيوية (الجذور، الآليات والدروس المستفادة)**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012، ص36.

[4] سلمان محمد الديراوي، **الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات الخليج العربية**، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 20، العدد الأول، دولة فلسطين، يناير 2016، ص ص: 248-249.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أسبابها، مظاهرها.

1. تعريف الأزمة المالية العالمية سنة 2008:

يمكن تعريف أزمة الرهن العقاري بأنها مليارات الديون الهالكة في ذمة مواطنين استدانوا قروضا من البنوك ولم يستطيعوا تسديدها وخصوصا القروض المخصصة لشراء المساكن، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الرهن العقاري بحيث وصل الحد بالمواطنين إلى تسديد قروض لمساكن لم تعد تساوي نصف قيمة الشراء الأصلية، ومن هنا أصبح النظام المصرفي على حافة الانهيار لافتقاده للسيولة مما تسبب في ارتفاع حالات الإفلاس والمصادرات العقارية وتراجع المبيعات بشكل لم يسبق له مثيل [1]، وهي الأزمة التي تفاقمت ابتداء من شهر أكتوبر من سنة 2008، بتحولها إلى أزمة مالية عالمية مست أساسا الأنظمة المالية للدول المتقدمة بفعل ترابطها والتحرك السريع لرؤوس الأموال، وما فتئت هذه الأزمة بما ترتب عنها من نقص السيولة وتدني مستوى الثقة بين المتعاملين وتراجع الطلب في الدول المتقدمة، أن تحولت إلى أزمة اقتصادية مست بدرجات متفاوتة النشاط الاقتصادي والمبادلات التجارية لبلدان العالم المختلفة، وهذا تبعا لمستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي [2].

ونبرز فيما يلي كيف حدثت أزمة الرهن العقاري ثم تطورت لأزمة كبرى، حيث انتقلت عدوى تلك الأزمة إلى دول العالم الأخرى باعتبار ما يمثله الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي:

- بدأت الأزمة مع انتعاش ورواج سوق العقارات الأمريكية في الفترة مابين 2001 – 2006، مما شجع البنوك، وشركات الإقراض على اللجوء إلى التمويل العقاري مرتفع المخاطر، حيث تم منح قروض لشراء المنازل دون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة بسيطة لمدة سنتين ثم تتزايد بعد ذلك.
- قامت المؤسسات المالية الكبرى ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات دين، وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول، أي أعادت إقراض ما حصلته في تمويل عقاري جديد مرات متتالية.
- بعدما تشبعت السوق العقارية وضعف الطلب على العقارات انخفضت أسعار المنازل، وفي ظل ارتفاع سعر الفائدة وعدم قدرة أصحابها على إعادة بيعها أو رهنها والحصول على قروض جديدة، توقفوا عن سداد أقساط القروض العقارية وفوائدها، وهنا بدأت أسعار السندات في الانخفاض، واتجه حملتها إلى بيعها بخسارة.

---

[1] قرمية دوفي، **الأزمة المالية العالمية وتغير المواقف حول دور الدولة (تقديم الاقتصاد الإسلامي نموذجا)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 19، جوان 2016، ص115.

[2] مغاري عبد الرحمان، **تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، سنة 2011، ص10.

– ظهرت ملامح الأزمة بوضوح مع بداية 2007، وذلك مع تزايد حالات توقف المقترضين عن دفع وزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع، وبروز ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثرة المنازعات بين المقترضين والبنوك.

– عجزت بعض البنوك عن مواجهة عمليات سحب الأموال وتمويل المؤسسات والأفراد فأعلنت إفلاسها، وفي المقابل انخفضت أسهمها وأسهم شركات الاستثمار العقاري، فأدى ذلك إلى انهيار الأسواق المالية وهدد بحدوث كساد اقتصادي.

– أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية في أوروبا وآسيا بالسوق المالية الأمريكية إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة الأمريكية إلى القارة الآسيوية والأوروبية، لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تعرف بالأزمة المالية العالمية[1].

2. أسباب الأزمة المالية العالمية سنة 2008:

1.2. أسباب المباشرة:

ويمكن إجمال الأسباب المباشرة وراء اندلاع الأزمة المالية في ما لي:

1- التوسع في الإقراض العقاري: شجع الازدهار الكبير الذي شهدته سوق العقارات الأمريكية منذ عام 1995، المصارف وشركات الإقراض على منح قروض ضخمة لقطاع الإسكان، ففي مطلع هذا القرن، ومع التوسع الكبير في قيمة الأصول، وفي مقدمتها العقارات، كانت السيولة مشكلة لدى المصارف والمؤسسات، بمعنى أن لديها فوائض هائلة من السيولة لا تجد منافذ استثمارية لها، ولأن العقار يبدو ملاذا آمنا للاستثمار، اتجه قدر كبير من تلك السيولة إلى قطاع العقارات.

2- رفع سعر الفائدة: اتخذ البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، في آب/ أغسطس 2006 ، قرارا مفاجئا برفع أسعار الفائدة الأساسية من 1 بالمائة في عام 2004 إلى 5 بالمائة في عام 2007، بسبب ارتفاع قيمة الدولار، في محاولة للحد من ارتفاع مستوى التضخم، وحتى تتمكن المصارف من تمويل احتياجاتها، رفعت أسعار الفائدة على القروض العقارية، ولم يعد المقترضون قادرين على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للمصارف، مما دفع جزءا كبيرا منهم إلى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم، وخلال هذه الفترة، ارتفعت

[1] عبد الحليم عمار غربي، **الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية رؤى وحلول، مطبوعات KIE PUBLAICATION**، مارس 2017، ص ص: 60- 61.

نسبة العقارات المعروضة للبيع إلى حدود غير مسبوقة، وكنتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة للعرض على الطلب، بدأت أسعار العقار بالانخفاض في الولايات المتحدة بشكل كبير في الأعوام الأخيرة[1].

3- توريق القروض: بمرتجى إعادة التمويل ، ولتحصيل أكبر قدر من السيولة والأرباح، قامت المصارف الأمريكية بعمليات توريق واسعة لقروض عقارية، فقد تم تحويل جلها إلى سندات مغطاة بها، ومن ثم تم طرحها للتداول في أسواق الأوراق المالية ، وبيعها لمصارف استثمارية ومؤسسات مالية أخرى محلية وأجنبية، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم تلك القروض المورقة بقروض الرهن العقاري قد بلغ نهايات العام 2008 حدود 10 آلاف مليار دولار أمريكي، متضاعفا بما يقارب الثلاث مرات عما كان عليه في العام 1997، ومستحوذا سوقها على أكثر من 40 بالمائة من سوق السندات الأمريكي.

وفي الأصل، لا يشكل توريق القروض مشكلا، ولكن الضرر بدأ عند قيام وكالات التصنيف الائتماني وتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا وآمنا، لأنها فقط تم شرائها من قبل مصارف ضخمة ، مثل : مصرف " مورغان ستانلي" ، و " ليمان براذرز" ، وبذلك تحمّلت وكالات التصنيف الائتماني جزءا مهما من الأزمة المالية العالمية الراهنة، لأن ذلك التصنيف غير دقيق جعل المصارف تتجاهل حجم المخاطر المعرّضة لها، وبالتالي كانت الشركات العقارية المقدمة للقروض أولى الجهات المتضررة عند ظهور حالات العجز عن السداد، لتنتقل الصدمة بعد ذلك إلى العديد من المصارف والمؤسسات المالية حول العالم، وقد سجلت خسائر قدرت بمليارات الدولارات، نتيجة امتلاكها لتلك الأوراق المالية العالية المخاطر[2].

4- غياب الرقابة الفعالة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية على عمليات تسنيد القروض العقارية وتأمينها وتسويقها للمصارف والصناديق بهدف تنظيمها وتقدير مخاطرها، ما يبشر بامتداد المشكلة إلى القروض العقارية التجارية، ديون بطاقات الائتمان، وديون شراء السيارات، وديون القروض الدراسية.

---

[1] بديعة لشهب، **الأزمة المالية العالمية " محاولة في الفهم والتجاوز"** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 52، سنة 2010، ص ص: 67 -68.

[2] نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة (تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية مابين 2008 إلى 2010)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 55 -56 / صيف – خريف 2011، ص40.

5- فشل وكالات التصنيف الائتماني في تخفيض علامات التصنيف للمصارف والأدوات المالية الصادرة عنها في الوقت المناسب، ما أوقف صمام أمان يعتمد عليه المستثمرين في الأسواق المالية في عملية التقييم عند اتخاذ قرارات الاستثمار[1].

2.2. أسباب غير مباشرة:

تظافر العديد من العوامل ليساهم بدوره بصورة غير مباشرة في حدوث الأزمة المالية العالمية 2008م، ويمكن حصر أهم تلك العوامل بما يلي:

1- ابتعاد المؤسسات المالية الوسيطة (والمصارف التجارية منها تحديدا) عن وظيفتها الأساسية كوسيط مالي بين وحدات الفائض المالي (المدخرين) ووحدات العجز المالي (المقترضين والمستثمرين)، في إطار نظرية الوساطة المالية، وتحولها إلى مؤسسات للمتاجرة والمضاربة بالأوراق المالية (الأسهم والسندات) وتمويل مختلف الأنشطة والقطاعات في إطار مزاولة أعمال الصيرفة الشاملة، وتساهلها (من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب).

2- تلازم عجز الميزان التجاري الأمريكي المزمن بسبب تزايد الاستيرادات من الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى وازدياد حركة السياحة إلى خارج الولايات المتحدة والذي ناهز 758 مليار دولار عام 2006 مع عجز متصاعد في الموازنة العامة بلغت عام 2008 حوالي 410 مليار دولار وهو ما يشكل 3 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

3- الحروب السريعة التي خاضتها القوات الأمريكية كما في الصومال ويوغسلافيا والنفقات الضخمة كما هو الحال في حربي العراق وأفغانستان، والتي كلفت الاقتصاد الأمريكي ثلاثة تريليونات دولار[2].

4- عدم استقرار الاقتصاد الكلي مثل: التقلبات في أسعار الفائدة العالمية، تقلبات أسعار الصرف الحقيقية حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي[3].

---

[1] محمد أيمن عزت الميداني، **الأزمة المالية العالمية: أسبابها، تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية، 3 آذار 2009، ص4.

[2] قحطان رحيم وهيب السامرائي، عدنان كريم فرهاد البياتي، **تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الصناعة المصرفية الإسلامية** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد23، العراق، سنة 2011، ص ص: 140-141.

[3] فيصل نافع كعيد العاني، **تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2010، ص 27.

المطلب الثالث: مظاهر الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأهم مراحلها.

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مظاهر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والوقوف على أهم المراحل التي مرت بها.

الفرع الأول: مظاهر المالية العالمية سنة 2008.

ويمكن تحديد مظاهر هذه الأزمة كما يلي:

- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك، ولم تستطع هذه البنوك مواجهة السحوبات المفاجئة مما أدى ذلك إلى عجز في السيولة، ومع وجود مشكلة سيولة يعاني منها النظام المصرفي قامت العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح لقروض للشركات والأفراد خوفا على صعوبة استردادها.
- نقص السيولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية أدى ذلك إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكا وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة العديد من أسعار الأسهم والسندات[1].
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية.
- انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.
- ازدياد معدل الطلب على الإعلانات الاجتماعية من الحكومات.
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس[2].

الفرع الثاني: تطور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: مرت الأزمة المالية العالمية بعدة مراحل أساسية يمكن تفصيلها على النحو التالي[3]:

---

[1] وصاف عتيقة، **دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية العالمية (حالة الدول العربية)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد14، سنة 2013، ص: 9.

[2] محمد صالح عبد الله المنهالي، **الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 30، سنة 2012، ص: 51.

[3] طبني خديجة وآخرون، **تبعات الأزمات المالية والاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2018**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020، ص187.

– **المرحلة الأولى أزمة عقار:** لقد سمح القانون الأمريكي بتملك الفئات الضعيفة الدخل لبيوت من خلال الاقتراض، مما دفع بأسعار العقارات بالارتفاع مع ارتفاع قيمة الأوراق المالية المرتبطة بها مما نتج عنه تضخيم حجم الديون وتوسع دائرة الاقتصاد الافتراضي مقارنة بالاقتصاد الحقيقي.

– **المرحلة الثانية أزمة مالية:** انتقلت الأزمة من لعقارات إلى المؤسسات المالية سواء كانت بنوك أو مؤسسات مالية نتيجة للذعر الذي وقع على مستوى الاستثمارات العقارية لجأ المودعون لسحب أموالهم مما سبب ضغطا على البنوك ومنه وقعت البنوك في أزمة سيولة بالإضافة إلى أزمة ائتمان مع انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية ومنه يمكننا الفصل في أن الأزمة أصبحت أزمة مالية تسبب خلل على مستوى القطاع المالي العالمي ككل.

– **المرحلة الثالثة أزمة اقتصادية:** بعدما أصبحت الأزمة العقارية أزمة مالية كان لها عدة تأثيرات إذ ضربت الاقتصاد الحقيقي ومنه تفشي حالات الركود الاقتصادي على مختلف دول العالم والناتج عن تراجع معدلات النمو والاستهلاك العالميين ومنه انتقلت الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية.

– **المرحلة الرابعة أزمة بطالة:** كان للازمة امتداد مالي واقتصادي وعلى إثر ذلك تأثر ذلك تأثر سوق العمل وبدأت موجة البطالة تعصف بملايين العمال إذ كان الأمر انعكاسا لتراجع معدلات الإنتاج في الشركات، ويوما بعد يوم كانت نسبة البطالة ترتفع بحيث أن إحصائيات تشير إلى أن هذا الارتفاع كان ملحوظا بصورة واضحة على مستوى الدول المتقدمة وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: عولمة الأزمة المالية 2008.

يمكن تفسير عالمية الأزمة المالية الأخيرة بالعوامل التالية[1]:

العامل الأول: حجم الاقتصاد الأمريكي الكبير (ربع الاقتصاد العالمي تقريبا وتشابكه مع اقتصاديات معظم دول العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستورد في العالم وأكبر مدين في العالم وأكبر اقتصاد في العالم وصاحب أكبر بورصات في العالم، ولذلك فان ظهور بوادر كساد اقتصادي في الولايات المتحدة، سوف ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية.

العامل الثاني: وجود مستثمرين أفراد وصناديق استثمار دولية تستثمر في أكثر من سوق مالية حول العالم وتقوم بتنويع استثماراتها بتوجيهها إلى عدة أسواق مالية في نفس الوقت، وتعمل في حالة الأزمات المالية بسرعة، فقد تخسر في السوق مالية مثل أمريكا، ولذلك تسارع لتعويض خسائرها من خلال بيع استثماراتها في أسواق أخرى

[1] عطية عز الدين وآخرون، **دور الالتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل عولمة الأزمات المالية " قياس أثر الأزمة المالية 2008 على مجموعة سامبا المالية"** مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، مجلد 03، عدد 01، جوان 2018، ص ص: 54-55.

مثل الأسواق المالية الأوروبية أو الأسواق الآسيوية أو العربية، ولا يشترط تحصيل المكاسب وإنما قد يتم البيع والسحب لتفادي خسائر جديدة.

العامل الثالث: أدت الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمعلومات والانترنيت إلى وصول المعلومات بسرعة إلى أنحاء العالم، انهيار اقتصاديات الدول الكبرى وانهيار البورصات، فإنهم يتوقعون عادة السيناريو الأسوأ، ولذلك تحدث حالة نفسية تصيب عدد كبير منهم فيسارعوا إلى بيع استثماراتهم حتى لو كانت في شركات ذات ملاءة ائتمانية جيدة.

العامل الرابع: ربط كثير من الدول أسعار صرف عملاتها بالدولار، ولذلك فإن حدوث هبوط في سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو، والين والجنيه الإسترليني يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء داخل أمريكا أو خارجها، وهكذا تحدث خسارة للدولة التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار، ولذلك فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب الاستثمارات من هذه الدول لتنتقل إلى دول أخرى ذات عملة معولمة مثل أوروبا ودول جنوب شرق آسيا.

العامل الخامس: يتوافر لدى الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان) الكوادر والكفاءات والقدرات البشرية للتعامل مع الأزمات المالية بسرعة، وكذلك القدرة على التكيف مع الظروف المختلفة ومرونة الجهاز الإنتاجي لتفادي الآثار الوخيمة للازمة على اقتصادياتها وتصديرها للآخرين، بالإضافة إلى ذلك لديها الموارد المالية الضخمة الكبيرة لضخ الأموال للمساعدة في جهود الإنقاذ للشركات المتعثرة من ناحية، ولتحريك الطلب الداخلي من ناحية أخرى، في حين تعاني الدول النامية من نقص الإمكانيات والقدرات المالية للتعامل مع مثل هذه الأزمات المالية العالمية من ناحية، وبطء التحرك من ناحية أخرى، ولذلك فان من يدفع معظم فاتورة الخسائر هو الدول النامية.

المبحث الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008، خطط الإنقاذ والدروس المستفادة.

تعتبر الأزمات المالية العالمية من أهم مميزات الاقتصاد الرأسمالي، بحيث تعتبر ظاهرة مثيرة للاهتمام وذلك لما نتج عنها من آثار سلبية خطيرة تهدد الاقتصاد العالمي، بحيث لجأت العديد من الدول إلى إتباع سياسات وبرامج للتقليل من هذه الآثار، كما كشفت هذه الأزمات العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها واخذ العبرة منها، وذلك لمواجهة الأزمات التي سوف تحدث في المستقبل.

المطلب الأول: آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات من منطقة لأخرى أو من بلد لآخر، غير أنها تشترك في كونها تلحق أضرارا بالغة في المناطق أو البلدان التي تحدث فيها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم الآثار للأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الفرع الأول: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي.

– انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي: شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا كبيرا منذ بداية 2008 نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية ودخل معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية في فترة انكماش اقتصادي، ولهذا شكلت الأزمة قيودا على النمو في تلك الدول وعلى الاقتصاد العالمي برمته بحكم الصلات والروابط المالية والاقتصادية التي تربط الرأسمالية بكل دول العالم، إذ سجل معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي خلال عام 2008 نحو 3.2 % مقارنة مع 5.2% في عام 2007[1].

– تضرر القطاع المصرفي العالمي: تعد هذه الأزمة من اخطر الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي، فقد أدت إلى خسائر ضخمة وإفلاسات في العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة، فنجد على سبيل المثال أن بنك سيتي غروب، أكبر البنوك الأمريكية من ناحية حجم الأصول قد تراجعت أرباحه الصافية بنحو 60 % في الربع الثالث من عام 2007 نتيجة لاضطرابات الرهون العقارية، أما بنك "بي أن بي باربيا" الفرنسي قد أعلن عن تجميد استثمارات بقيمة 1.6 مليار يورو أي ما يعادل 2.2 مليار دولار، عندما وجد البنك أن مخاطر الائتمان العقاري في الولايات المتحدة عالية جدا، من جهته أعلن بنك "يو بي اس" السويسري في 1 أكتوبر أن

[1] قرمية دوفي، **الأزمة المالية العالمية وتغير المواقف حول دور الدولة – تقديم الاقتصاد الإسلامي أنموذجا–** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 19، جوان 2016، ص118.

خسائره تراوحت مابين 600 و 800 مليون فرنك بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة فضلا عن خسارته لعدد كبير من موظفيه وقيامه بإلغاء نحو 1500 وظيفة لديه[1].

– **تراجع حجم التجارة الدولية:** حسب العديد من التحقيقات والدراسات فقد كان للأزمة المالية العالمية 2008 تأثير كبير على جانب التجارة الدولية، ويرجع هذا إلى أنها أثرت على العديد من المتغيرات التي لها علاقة بالتجارة العالمية فقد تسببت الأزمة في تغير شروط الإقراض، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وارتفاع درجة عدم التأكد في تعاملات الشركاء التجاريين، وهذا بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للعائلات نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية الكلية، وكل هذا له تأثير كبير على نشاطات الشركات داخل أسواقها المحلية[2].

– **ارتفاع البطالة:** أدت الأزمة المالية إلى ارتفاع متسارع لمعدل البطالة في العالم من 5% إلى 6 % في شهر سبتمبر 2008، وقد بينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن معدل البطالة في منطقة اليورو قدر ب 8% في ديسمبر 2008 كما عرف ارتفاع في شهر فيفري 2008 بنسبة 0.1 %، أما في الولايات المتحدة فقد وصل معدل البطالة في جانفي 2009 إلى 7.6 % وذلك نتيجة لارتفاع معدل البطالة بمعدل 0.4 % مقارنة بسنة 2008، وقد بينت المنظمة أن اليابان شهدت معدل البطالة خلال ديسمبر 2008 بمعدل 4.5 % بنسبة ارتفاع قدرت 0.5 % في شهر نوفمبر 2008، وكما بلغ معدل البطالة في فرنسا ب 7.1 % مرتفعا بنسبة 0.1 % عن نوفمبر 2008، أما في اسبانيا فمعدل البطالة كان كبير ووصل إلى 11.9 % في سبتمبر 2008 مقارنة ب11.5 % سنة 2007 وفي ايرلندا فقد وصل معدل البطالة إلى 6.2%[3].

– **ارتفاع أسعار الذهب:** يعتبر ارتفاع أسعار الذهب أحد آثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بل من ابرز الآثار إذ ارتفعت أسعار الذهب بشكل واضح بعد حدوث الأزمة المالية العالمية بعد أن كانت شبه مستقرة إلا أن حدوث الأزمة الذي أثر بشكل مباشر على العملات العالمية مسببة فيها أزمة ثقة وكذلك تأثيرها على الأسواق

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي، 20، 21 أكتوبر 2009، ص11.

[2] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل تكتلات اقتصادية للدول النامية (دراسة حالة الميركوسور، الآسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 – 27 فيفري 2012، ص5.

[3] ليلى عشوب، **الأزمة المالية العالمية وإمكانية حلها من خلال البنوك اللاربوية** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، سنة 2010-2011، ص28.

المالية العالمية، الذي دفع إلى زيادة الطلب على الذهب من قبل الأفراد والحكومات مما أدى إلى ارتفاع أسعاره، كما كان للضخ المتواصل للدولار لمعالجة الأزمة الأثر الواضح على زيادة أسعاره[1].

– انخفاض أسعار النفط: أثرت الأزمة على أسعار النفط من خلال قناتين الأولى تمثلت بضعف الطلب على النفط الناتج عن الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاعات الإنتاجية في دول العالم، والثانية: تمثلت بانهيار البورصات كأسواق نيويورك ولندن وطوكيو وسنغافورا والتي تعتبر مصادر لتحديد أسعار النفط المستقبلية وبشكل خاص سوقي نيويورك ولندن وقد قادت التوقعات المتشائمة للمضاربين إلى انخفاض تلك الأسعار المستقبلية، وأدى هذا كله إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، الأمر الذي انعكس سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي تأثرت موازين مدفوعاتها وبالتالي وارداتها المالية بشكل كبير[2].

الفرع الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول المتقدمة

أدى انهيار البورصات العالمية إلى انكماش الاستثمار الاقتصادي، وتراجع نسبة النمو عام 2008، وعام 2009، وقد راجع صندوق النقد الدولي توقعاتهن وأعلن أن نسبة النمو لن تتعدى في كل الأحوال 2% بل وستكون مالية بالنسبة لبعض الدول، هذا الوضع سيكون من نتائجه المباشرة تراجع الطلب والاستهلاك كنتيجة تراجع الأجور وتدهور القدرة الشرائية، وسيزداد عدد العاطلين جراء التسريحات، وإفلاس الشركات، إذ يتوقع المكتب الدولي للشغل أن يتأثر من البطالة تقريبا 210 ملايين شخص في العالم عام 2009 أي بزيادة 20 مليون عاطل في ظرف أقل من سنة، ولعل ما يبشر بذلك الأزمة التي مست في الأيام الأخيرة قطاع صناعة السيارات. وسيكون من النتائج المباشرة أيضا ارتفاع مديونية العديد من الدول بحيث ستتحول الديون الخاصة إلى ديون عمومية بسبب إفلاس الشركات الكبرى وما تلاها من إنقاذ وتحمل الدولة للعبء، وهو ما سينعكس سلبا أيضا على الوضع الاجتماعي بعد تراجع الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية ومن جهة أخرى ستلجأ الدول المتضررة إلى مزيد من الاقتراض،وخاصة فيما يتعلق بالديون الداخلية عبر إصدار سندات الخزينة[3].

---

[1] وسام حسين علي، أحمد حسين بتال، **العلاقة السببية بين الأزمة المالية العالمية وأسعار النفط الخام**، مجلة كلية المعارف الجامعة ، جامعة الأنبار، العراق، العدد 15، سنة 2011، ص11.

[2] باسم خميس عبيد، أحسان جبر عاشور، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي في العراق** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 8، العدد 16، سنة 2016، ص275.

[3] سلمان محمد الديراوي، **الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية** ، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، فلسطين، الج لد20، العدد 1، يناير 2016، ص252.

الفرع الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي

لم تعد الأزمة الأمريكية جزئية تقتصر على العقارات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي وهو الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدل النمو.

إذ عانى الاقتصاد الأمريكي منذ سنوات من نمو متباطئ نتيجة العجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة، فضلا عن ارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر.

وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة فتفاقم العجز في الميزانية ووصل أقصاه في الربع من عام 2008 أي قدر بمبلغ 410 مليار دولار أي بحوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، بلا شك يتعين الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية.

كما ارتفعت حجم المديونية لتصل إلى 36 تريليون دولار، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حولي 64 % من الناتج المحلي الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى 27.6 تريليون دولار، أي حوالي 9.2 ترليون دولار ديون الأفراد نتيجة التمويل العقاري وحوالي 18.4 ترليون دولار ديون على الشركات[1].

الفرع الرابع:آثار الأزمة المالية العالمية على أوروبا

امتد أثر الأزمة المالية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في ماي 2008 بمعدل 1.9% وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992، وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاضا قدره 0.2%، على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات مكتب الإحصاءات القومية إلى 904000، بزيادة حوالي 32500 حالة وذلك في أغسطس 2008، بينما شهد الاقتصاد الايرلندي في الربع الأول من العام انكماشا في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5 %، وهي السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشا قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك ايرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولا في الكساد الاقتصادي[2].

---

[1] علي عبد كريم حسين الجابري، **الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العالمي** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 20، سنة 2009، ص ص: 6-7.

[2] فريد كورتل، كمال رزيق، **الأزمة المالية مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد20، سنة 2009، ص16.

الفرع الخامس:آثار الأزمة المالية العالمية على دول آسيا

بدت آسيا في بداية الأزمة في منأى عن تداعياتها وذلك بفضل احتياطاتها الرسمية وأطر سياساتها الاقتصادية والميزانيات العمومية القوية لقطاعي الشركات والبنوك.

وواقع الأمر أن دول آسيا تضررت بشكل كبير من الأزمة خاصة في ظل قناة التجارة وانخفاض مستويات الإنتاج والصادرات في أغلب دول المنطقة، فقد تأثرت اقتصادياتها المتقدمة في المنطقة بصفة كبيرة بسبب اعتمادها على الصادرات وارتباطها الكبير بتراجع الطلب العالمي على السيارات والالكترونيات والسلع الاستثمارية.

وقد ساهم ارتباط المؤسسات المالية الأسيوية بسوق المال الأمريكي إلى امتداد الأزمة، وبدا ذلك واضحا من خلال انخفاض المؤشرات البورصية في العديد من الدول الأسيوية في مقدمتها اليابان حيث سحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة، مما نتج عنه ارتفاع الين مقابل الدولار، فانعكس سلبا على الصادرات اليابانية[1].

الفرع السادس: آثار الأزمة المالية العالمية على الدول النامية

إن الأثر يتفاوت من دولة لأخرى، كلما كانت الدولة أكثر فقرا، كلما كانت تداعيات الأزمة عليها أقل، لكن الرأسمال الحكومي مهيمن في هذه الدول، كما أن البنوك ليست مرتبطة بشبكة علاقات عالمية واسعة، وليست معتمدة بشكل كبير على رؤوس الأموال الأجنبية بل من خلال الاستثمارات المباشرة والمساعدات التنموية الممولة من المهاجرين[2].

ويمكن إجمال هذه الآثار بالنقاط التالية:

– انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية لا سيما تلك المصدرة للمواد الخام نتيجة انخفاض الطلب العالمي، وهو ما سينعكس على موازنات الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريعها التنموية وعلى استمرارها في دعم الغذاء لسكانها.

– وجود مخاوف من تؤثر الأزمة على المساعدات التي تتلقاها الدول الفقيرة من الدول الصناعية. وهو ما يمكن أن يزيد من عدد الفقراء، ويعمق مسويات الفقر في الدول النامية.

---

[1] بهية بوكروح، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول (2007 –2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010–2011، ص ص: 125–126.

[2] طارق الحاج، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 20، سنة 2009، ص6.

– تراجع تحويلات العاملين إلى الدول النامية، ذلك أن هذه التحويلات أصبحت أحد مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية.

– خسائر الصناديق السيادية التابعة للدول النامية والعاملة على مستوى الأسواق المالية للدول الصناعية المعنية بالأزمة.

– احتمال تقلص الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ومنح القروض مما يعيق من قدرتها على التنمية [1].

الفرع السابع: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي

يمكن تصنيف اقتصاديات هذه الدول وفقا لحجم اندماجها وانفتاحها على الاقتصاد العالمي كما يلي:

– اقتصاديات ذات درجة انفتاح عالية وتشمل دول الخليج العربي.

– اقتصاديات ذات درجة انفتاح متوسطة وتشمل الأردن، المغرب، مصر وتونس.

– اقتصاديات ذات درجة انفتاح منخفض وتشمل: ليبيا، سوريا، الجزائر، السودان والعراق.

1. مجموعة الدول ذات درجة الانفتاح العالية (الأسواق الخليجية)

تمثل هذه المجموعة دول الخليج العربي النفطية، والتي تعرضت بشكل مباشر إلى خسائر مالية كبيرة بسبب الأزمة المالية وحدوث الصدمة في أسواق المال، والتي انتقلت آثارها إلى الاقتصاد المحلي لتلك الدول، والسبب هو درجة الانفتاح الكبيرة على الأسواق المالية والحركة الكبيرة لرؤوس الأموال والمضاربات، وكان من آثار الأزمة المالية الراهنة على أسواق المال والتجارة في دول الخليج العربي ما يلي:

أ– انخفاض أسعار النفط وما خلفته من آثار سلبية على الموازنة العامة لهذه الدول،حيث تراجع سعر البرميل من 150 دولار إلى 77 دولار في الوقت الحال، أي بنسبة انخفاض تقدر 50 %، هذا الأخير الذي انعكس سلبيا على الموازنة العامة لتلك الدول، وهذا نظرا للمكانة التي تحتلها الموارد النفطية في موارد الموازنة، والتي تصل إلى ما يقارب 65 % من حجم إيرادات الموازنة العامة لهذه الدول.

ب– خسائر الأسواق الخليجية والتي تم تقديرها بشكل تقريبي بما يعادل 150 مليار دولار، حيث خسرت السعودية لوحدها ما يقارب 17 مليار دولار في يوم واحد، ويعود ذلك للأرضية الهشة لهذه الأسواق والتي تقوم بدرجة كبيرة على المضاربات والربح السريع مع درجة المخاطرة الكبيرة، فبمجرد شعور أصحاب هذه الأموال بالخطر، تم بيع الأسهم بكميات كبيرة، الأمر الذي أدى إلى انهيار هذه الأسواق.

[1] كمال بن موسى، عبد الرحمن بن ساعد، **الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، سنة 2011، ص ص: 10-11.

ج- منيت أسواق الخليج بخسائر كبيرة وتدهور في المؤشرات البورصية، وقد كانت الإمارات وخاصة سوق دبي الأكثر ضررا وخسارة، فلقد تأثر مؤشر سوق دبي بدرجة كبيرة، حيث أنه هوى من 6000 نقطة في أفريل 2008 إلى 1500 نقطة في فيفري 2009، أما سوق أبو ظبي، فكان تأثره أقل حدة من سوق دبي، حيث أنه هوى من مستوى 5000 نقطة في أفريل 2008 إلى أعلى من 2000 نقطة في فيفري 2009، كما هوت بورصة السعودية أكبر البورصات العربية متأثرة بالأزمة المالية العالمية مثلها مثل جميع البورصات وأسواق المال العالمية، حيث هوى المؤشر العام للسوق السعودي من قرابة 10000 نقطة في أفريل 2008 إلى ما يقارب 5000 نقطة في فيفري 2009.

د- تشير بعض التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا، والتي تقدر أصولها ب 1500 مليار دولار عرفت تراجعا في مداخيلها بنسبة 30 % وخسرت 450 مليار دولار، كما ستتأثر استثمارات هذه الدول في الخارج وذلك بحسب الجهة التي تم فيها الاستثمار.

هـ- تأثر المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات الدين المهيكل المرتبط بتلك السندات أو عقود مبادلة الدين، ومثال ذلك خسائر بنك الخليج الدولي بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري، بما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية " ABC" بمقدار 500 مليون دولار[1].

2. دول المجموعة الثانية: وهذه الدول هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي متوسط ومنها مصر، الأردن، تونس، وتأثر هذه الدول بالأزمة العالمية سيكون اقل من درجة المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات وبالتالي فهذه الدول سيكون تأثرها من خلال اختلال موازين مدفوعاتها وانخفاض الطلب على صادراتها غير البترولية وتباطؤ تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، ناهيك عن انخفاض حجم المداخيل السياحية وخاصة دولتي مصر وتونس هذا بالإضافة إلى معدل البطالة الذي سيشهد ارتفاعا بفعل عودة العمال المغتربين المسرحين خاصة من دول الخليج العربي[2].

---

[1] بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال ، **تداعيات الأزمة المالية الراهنة على أسواق المال والتجارة العربية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 – 27 فيفري 2012، ص ص: 12-13.

[2] شويكات محمد، روابح عبد الرحمن، **قراءة في الأزمة المالية العالمية " أزمة الرهن العقاري** " ، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، المجلد 1، العدد1، الجزائر، 25 جوان 2014، ص71.

3. دول المجموعة الثالثة: لم يتأثر القطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة بتداعيات الأزمة المالية العالمية لكونه أكثر انغلاقا وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي العالمي بصورة مباشرة حيث لم يتعرض سوق الأوراق المالية لدول المجموعة للتقلبات في القيمة السوقية نظرا لصغر حجم التداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها، بالإضافة إلى انغلاقها أمام الاستثمار الأجنبي.

إلا أن اقتصادات دول المجموعة تأثرت من جراء انخفاض الطلب على النفط والناجم عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت كل من الجزائر وليبيا العضوين في منظمة أوبك بخفض حصصهما الإنتاجية خلال عامي 2008 و 2009 وذلك تطبيقا لقرار منظمة أوبك بتخفيض حصص الإنتاج ونتيجة لتلك العوامل، تراجع حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة بنسبة 28 % في المتوسط عام 2009، مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 2 في المائة في عام 2008[1].

الفرع الثامن:آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

– على مستوى المالية العامة: إن الموارد المالية العمومية توقف ب60% على عائدات البترول. وبالتالي فانخفاض سعر البترول له أثر كبير على وضعية الموازنة للدولة، بمقارنة نواتج الجباية البترولية المحصلة نهاية مارس 2008 نجد أن هذه النواتج في انخفاض مستمر من 1026 مليار دينار في الثلاثي الأول لسنة 2008 إلى 695 مليار دينار نهاية الثلاثي الأول من سنة 2009.

– على مستوى معدل النمو الاقتصادي: فإن معدل النمو في الجزائر لسنة 2009 قدر ب 2.4 % بالمقابل سجلت 4.9 % في سنة 2008 وهو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة في هذا المجال، بحيث تواجه مشاريع التنمية الوطنية عدة صعوبات نتيجة انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض مداخيل الدولة، بالإضافة إلى أن توظيف 44 مليار دولار من احتياطي الصرف في سندات الخزينة الأمريكية بمعدل لا يتعد 2 % في ظل التدهور المستمر لسعر صرف الدولار وارتفاع نسبة التضخم في الاقتصاد الأمريكي، أدى إلى انخفاض قيمة سندات الخزينة الأمريكية بمعدل 30 % مما أثر على التوظيفات الجزائرية في الخزينة الأمريكية حيث انخفضت من 44 مليار دولار إلى 34 مليار دولار أي تكبد خسارة بمقدار 10 مليار دولار.

– تراجع مداخيل البلاد من العملة الصعبة : الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة مدانة في العالم، وأمام تراجع قيمة الدولار بسبب عجز الموازنة السنوية، سيرتفع التضخم وما دامت 98% من صادرات الجزائر يتم

[1] جمال الدين زروق، **الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية** ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2011، ص13.

فوترتها بالدولار و50 % من الواردات تتم باليورو فإن نتيجة ستكون تراجع حاد في مداخيل البلاد من العملة الصعبة[1].

– على مستوى السوق المالي: بالنسبة لبورصة الجزائر التي تأسست سنة 1993 وانطلقت في العمل بشكل محتشم سنة 1998، فإن محدودية أسهمها وضعف رأسملتها البورصية، التي لم تتعدى خلال سنة 2007 نسبة 0.25 % من الناتج الداخلي الخام،إضافة إلى عدم ارتباطها بالأسواق المالية الدولية وافتقارها الكلي لرؤوس أموال أجنبية جعلها في منأى عن التأثيرات السلبية للازمة التي عرفتها العديد من بورصات العالم[2].

– على مستوى قطاع المحروقات: تأثر الاقتصاد الوطني هو الآخر من الصدمة الخارجية جراء الأزمة المالية العالمية 2008، خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات وانخفاض إيرادات الصادرات، فإن قناة انتقال آثار الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري كانت متمثلة في سنة 2009، أساسا بمستوى أسعار المحروقات وانخفاض الطلب في هذه المادة[3]، وهو ما يوضحه الشكل رقم (02) .

الشكل رقم(02): آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على الاقتصاد الجزائري.

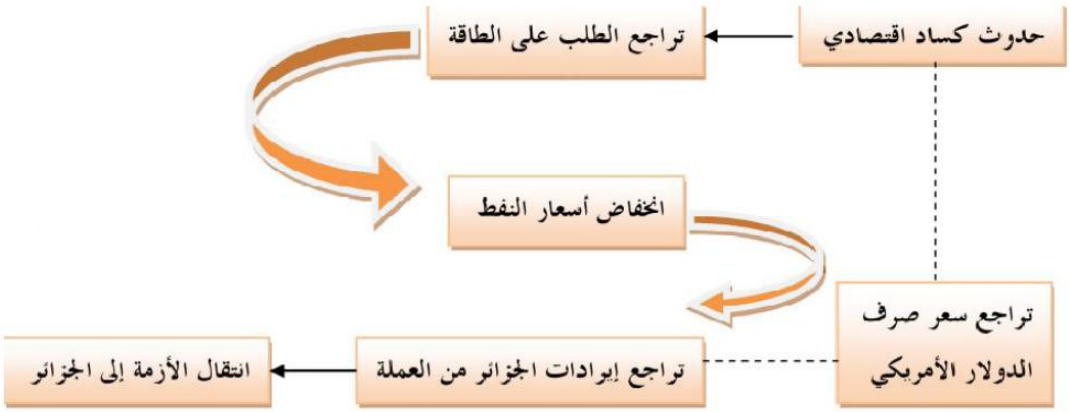

المصدر: داودي ميمونة، **ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929 – 1933) والأزمة المالية (2007 – 2008)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2014، ص152.

فحسب الشكل رقم (02) فإن الاقتصاد الجزائري ليس بمنأى عن الصدمات الخارجية بحيث أن انتقال هذه الأزمات المالية والاقتصادية العالمية هو حتمية لا مفر منها، ذلك كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد

[1] حمزة بعلي، بلال مشعلي، **تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية** ، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد1، العدد1، 1 سبتمبر 2016، ص ص: 96 – 97.

[2] خاطر سعدية، **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية 2008**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2014-2015، ص30.

[3] يسعد عبد الرحمن، **دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية (دراسة حالة الجزائر 1990 – 2013)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2014 -2015، ص222

على تصدير المحروقات وأي تراجع في الطلب العالمي على المحروقات سوف يؤثر على أسعار البترول بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة من الإيرادات البترولية ومنه تراجع جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بذلك، بالإضافة إلى تأثر الجزائر من خلال التضخم المستورد بحيث أن الأزمات التي تضرب الاقتصاديات الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سوف ينجر عنها تراجع قيمة الدولار السنوية ومنه ارتفاع معدلات التضخم وبما أن الجزائر صادراتها تفوتر بالدولار والواردات بالاورو سيرتفع معدل التضخم في الجزائر كنتيجة للتضخم المستورد وكل ذلك يدفع إلى تراجع احتياطات الصرف الأجنبي ومنه تنتقل الأزمات الخارجية إلى الجزائر وتبقى العلاقة التبادلية بين الصيغة المالية والصيغة الاقتصادية للازمات[1].

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

لمعالجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 اتبعت العديد من الحكومات والمؤسسات مجموعة من السياسات والإجراءات وخطط الإنقاذ، وذلك للتخفيف من حدتها وخطورتها، ومواجهة آثارها السلبية.

1- خطة الإنقاذ الأمريكية: اعتبرت هذه الخطة كأكبر تدخل حكومي في الأسواق المالية منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وتقوم هذه الخطة أساسا على ضخ حوالي 700 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي وتخفيض سعر الفائدة إلى 0.25 % علاوة على إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى 145 مليار دولار تعرض لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي.

2- خطة الإنقاذ في منطقة اليورو: وتمثلت أهم ملامح هذه الخطة فيما يلي:

- ضمان القروض بين البنوك مع إمكانية إعادة تمويلها، كما أعلن قادة الدول المشاركة في خطة الإنقاذ استعدادا كاملا لتملك حصص في البنوك.
- تأمين رأسمال بهذه البنوك مع ضمان أدوات الدين الجديدة أو شراءها مباشرة.
- التعهد بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لمسح ديون البنوك تكملة لجهود البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عملية الإقراض بين البنوك.

3- خطة الإنقاذ البريطانية: بمقتضى هذه الخطة فقد قامت الحكومة البريطانية بضخ حوالي 37 مليار دولار جنيه استرليني باربعة بنوك " اتش بي أو اس"، "روايال بنك أوف سكوتلند"، "لويدز تي أس بي"، " باركليز"

[1] طبني خديجة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص186.

4- خطة الإنقاذ في الدول الصناعية السبع: تعهدت الدول الصناعية السبع بإيجاد كافة الإجراءات اللازمة لتقديم المساعدة للمؤسسات واستعادة ثقة المودعين، من خلال تأمين ودائعهم عن طريق توفير ضمانات من قبل السلطات العليا[1].

5- الدول العربية: فعلى الصعيد المالي، ومن اجل تحفيز الطلب المحلي نظرا لتراجع الطلب الخارجي وما ترتب عليه من آثار سلبية على نشاط الاقتصادي والعمالة، تبنى عدد من الدول العربية سياسات مالية توسعية خلال عام 2009، خلافا للتوقعات بأن العديد من الدول المنطقة ستحجم عن التوسع في المشاريع العامة التي بدأتها وخططت لها في السنوات التي سبقت الأزمة، وقد ساهمت الأرصدة والاحتياطات التي تراكمت خلال سنوات الازدهار في تيسير التوسع المالي في عدد من الدول المنتجة للنفط، بينما اتجهت الدول التي واجهت ظروفا مالية صارمة في السابق إلى اعتماد على الدين المحلي لتمويل زيادة الإنفاق، الأمر الذي قد ترتب عليه ضغوطا مالية كبيرة في المستقبل، ودعما لسياسة زيادة الإنفاق العام[2].

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

يقول الكاتب وناثان شيلفر في مقال نشرته فورين بوليسي الأمريكية إن الأزمات المالية ستحدث مرة أخرى لا محالة، وإنه لا احد يمكنه التنبؤ بمدى سوئها، وتساءل حول الدروس التي يمكن استخلاصها من أزمة 2008 المالية[3]، وفيما يلي أهم النقاط الأساسية حول الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

1- لقد أثبتت تداعيات الأزمة المالية العالمية بأنه في ظل عولمة القطاع المالي إن عدم تبني وتطبيق أطر رقابية محلية ودولية مناسبة للتعامل مع الابتكارات المالية من مشتقات وأدوات مالية معقدة سيؤدي عاجلا أم آجلا إلى إضعاف دور إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وبالتالي إلى وضع القطاع المالي والاقتصاد الكلي برمته على حافة الهاوية، وهذا يستوجب أن يترافق التحرير المالي مع السعي لتقوية الأنظمة الرقابية والإشرافية على مكونات

---

[1] مرزوقي رفيق، بوهزة محمد، **الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية** ، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 -21 أكتوبر 2009، ص ص: 4-5.

[2] أحمد أبوبكر علي بدوي، **الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الجهود الإصلاح المالي**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2010، ص ص: 2-3.

[3] فورين بوليسي، **الركود يلاحق العالم ...ما الدروس المستفادة من الأزمة المالية 2008**، الجزيرة، قطر، متوفر على موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/8/26/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9 تاريخ الاطلاع: 2020/08/04 ، على الساعة 17: 12.

القطاع المالي الذي يشمل أسواق الأوراق المالية والمصارف الاستثمارية والمصارف التجارية،وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية المتنوعة.

2- الإفصاح والشفافية أمران ضروريان لتطوير واستقرار الأسواق المالية، وفي المنطقة هناك حاجة ماسة لتوفير قدر أكبر من البيانات والمعلومات حول أداء الشركات والمسائل التي تؤثر في أسعار الأسهم وفي قرار المستثمرين، وهذا أمر غير متوفر بالشكل المطلوب حاليا.

3- على البورصات العربية الناشئة عدم نسخ تجارب أسواق الدول المتقدمة على قاعدة أن كل ماتقوم به هذه الأسواق هو ممارسات صحيحة ومناسبة لكل الدول. وهذا يستوجب الانتقائية في نوعية الأدوات المالية التي يتم إدراجها والسماح بتداولها في أسواقنا المالية، والمعيار الأول لاعتماد أي ممارسة أو أداة مالية يجب أن يكون مبنيا على مستوى نضج السوق المعنية، ووجود مسبق للأطر الرقابية والقانونية التي تنظم عمل هذه الأدوات وتداولها، ومراعاة التوازن بين الحاجة لتطوير الأسواق وتعزيز السيولة فيها من جهة، وبين طبيعة الأدوات المالية المستخدمة من جهة أخرى.

4- هناك شبه إجماع مؤخرا بأن الأزمات المالية التي توالت على النظام العالمي من الأزمة المالية التي بدأت في دول جنوب شرق آسيا بدءا من عام 1997، مرورا بالفضائح المالية التي هزت القطاع المالي الأمريكي خلال عامي 2001 -2002، وحتى الأزمة المالية الراهنة التي بدأت تظهر في منتصف عام 2008، كلها إنما تكشف عن فشل في حوكمة الشركات. والعبرة التي يجب أن نستخلصها هي أن عدم الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من ناحية توازن العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وضعف دور لجان الرقابة الداخلية، وضعف مستوى الشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين، يساهم بشكل مباشر في تقويض العمل المؤسسي ويزيد من إمكانية حصول أزمات مالية، خاصة في ضوء التزايد الهائل في حجم التعاملات المالية بين أسواق الدول المختلفة[1].

5- إن إبقاء الاستثمارات العربية ضمن المحيط العربي يجعلها أكثر أمنا واستقرارا، ولن يتأتى ذلك إلا بتبني السياسات الجاذبة للاستثمار، وأن خيار التخفيف من الارتباط بالأسواق المالية العالمية يجنب المستثمرين العرب الكثير من المخاطر، ولعله حان الوقت لأن يكون للبلدان العربية النفطية رأيها في النظام المالي العالمي[2].

---

[1] إبراهيم عاكوم، **أسواق الأوراق المالية العربية، انعكاسات وعبر من الأزمة المالية العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2009، ص ص ص: 14-15-17.

[2] يوسف مسعداوي، **الأزمات المالية العالمية : الأسباب والنتائج المستخلصة منها** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 365، سنة 2009، ص50.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تطرقنا للفصل الثاني نستخلص أن الأزمات المالية عبارة عن اضطرابات حادة ومفاجئة على مستوى التوازنات الاقتصادية تؤدي إلى تباطؤ وتدهور النشاط الاقتصادي، كما تتعدد أسباب حدوث الأزمات المالية أهمها حدوث نقص في السيولة على مستوى الأفراد أو المؤسسات، ونتيجة لطبيعة النظام الرأسمالي الذي يمتاز بوجود علاقات وروابط مالية بين مختلف دول العالم شهدت العديد من بلدان العالم المتقدمة والناشئة العديد من الأزمات المالية العالمية اختلفت حدتها ودرجة خطورتها من دولة إلى أخرى، ومن أبرز هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت عبر العالم نظرا لمكانة الاقتصاد الأمريكي وارتباطه بالاقتصاد العالمي، فتأثرت عدة دول بالأزمة المالية سنة 2008 لكن بدرجات متفاوتة حسب درجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد الأمريكي، فاضطرت هذه الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية تساهم في التقليل والحد من آثار هذه الأزمة المالية العالمية.

الفصل الثالث:

التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

تمهيد الفصل الثالث:

لقد حظيت اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بأهمية كبيرة في إطار ما تشهده السنوات القادمة من تطورات وتغيرات على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث تسعى إلى توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء من خلال التنسيق في السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات التجارية والجمركية لتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، هذا إضافة إلى تشجيع العلاقات بين البلدان في مجال الاستثمار والتكنولوجيا وتقسيم العمل، وبالتالي ضمان البقاء في خارطة التجارة الدولية.

وتسعى الدول العربية بدورها إلى الاستفادة من المزايا التي تتيحها اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والرغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهة ظاهرة العولمة والأزمات المالية العالمية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بعد عدة محاولات وتحت تسميات مختلفة لتحرير التبادل التجاري العربي.

أما على الصعيد الوطني فقد زاد الشعور لتحقيق مزيدا من التعاون والانخراط في العمل العربي المشترك لزيادة التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية والتقليل من ظاهرة التبعية الاقتصادية مع العالم الغربي وآثارها السلبية، انضمت الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ونظرا لأهمية الموضوع سوف نتناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر إليها.

المبحث الثاني: الإمكانيات الاقتصادية للجزائر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الثالث: التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الأول: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر إليها.

تتميز العلاقات مابين الدول العربية بأنها علاقات متميزة، وذلك باعتبارها دول متجانسة تاريخي ا وجغرافيا وحضاريا وثقافيا، وهو ما يجعلها تسعى إلى تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية مشتركة في شكل اتفاقيات، للقضاء على مختلف المشاكل والعقبات، ومواجهة التحديات والتطورات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لاتفاقيات التبادل التجاري العربية.

لقد شهدت المنطقة العربية العديد من التجارب والاتفاقيات فيما بينها، والتي من شأنها تعزيز العمل العربي المشترك، والرفع من مستوى التعاون الاقتصادي فيما بينها.

الفرع الأول: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت * بين دول الجامعة العربية عام 1953:

تم توقيع هذه الاتفاقية عام 1953 وبذلك فهي أول اتفاقية اقتصادية عربية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقد استهدفت هذه الاتفاقية قيام تعاون اقتصادي لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تسهيل التبادل التجاري بينها، واهتمت بشكل أساسي في منح التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة حيث تم إخضاع هذه السلع لتعريفة جمركية منخفضة بنسبة 25% من التعريفة الجمركية المطبقة في الدول المستوردة بالنسبة للسلع الصناعية وأعفت المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد إذا كانت ناشئة من إحدى الدول الأطراف في اتفاقية، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية من الناحية العملية بعد تطبيق قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في بداية عام 1965[1].

الفرع الثاني: اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال

حصلت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1953 وتم التوقيع عليها من لبنان والأردن ومصر في عام 1953 والسعودية والعراق في عام 1954، ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

---

* **تجارة ترانزيت:** هي إعادة تصدير السلع والبضائع المستوردة، حيث يتم نقل البضائع من مراكز الإرسال إلى مراكز وموانئ الاستقبال بقصد إيداعها مؤقتا أو إجراء بعض عمليات التصنيع عليها أو تغليفها أو تعبئتها ثم يتم تصديرها دون أن تؤدى عنها أي رسوم جمركية.

[1] تقي عبد السالم، **مستقبل التجارة العربية البينة في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 28، سنة 2011، ص21.

- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.
- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاء من الضرائب وعدم وضع عراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية[1].

الفرع الثالث: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية

بتاريخ الثالث من حزيران من عام 1957 وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في دورة انعقاد العادية الرابعة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية، وانضمت غالبية الدول الأعضاء في الجامعة[2]، وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى:

- تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين البلدان العربية .
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية في العالم العربي.
- تعزيز التكامل بين الموارد البشرية والطبيعية عن طريق حرية تبادل السلع والمنتجات وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس أموال وحرية الإقامة والعمل وحرية النقل والترانزيت واستخدام وسائل النقل والمطارات المدنية [3].

تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية في عام 1964 واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

الفرع الرابع: السوق العربية المشتركة

ترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة إلى عام 1964 عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى، وأطلق على تلك الاتفاقية، اتفاقية السوق العربية المشتركة، انضمت أربع دول للسوق في عام 1965 وهي: مصر وسوريا والأردن والعراق، وبعد اثنتي عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هي: ليبيا واليمن وموريتانيا عام 1977، والحقيقة أنه خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها

---

[1] عبد الكريم جابر شنجا، **التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة: ما المطلوب ؟** ، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، العدد 2، مارس 2011، ص 22.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، سنة 2012، ص ص: 270 -271.

[3] عبد الرزاق حمد حسين، **التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 1، العدد 1، سنة 2011، ص94.

وجوهرها منطقة تجارة حرة ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حياتها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول.ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 [1].

وتتمثل أهم أهداف السوق العربية المشتركة بالآتي [2] :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس أموال.
- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في منتصف 1978 عدة قرارات بهدف تطوير تجربة السوق، وأهم ما جاء في تلك القرارات بالاتي[3]:

– وضع صيغة مرنة لانضمام الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية الأقل تقدما إلى السوق العربية المشتركة وهي كل من السودان والصومال واليمن وموريتانيا.

– اقر المجلس الموافقة المبدئية على إنشاء صندوق تعويض الدول الأقل نموا تعويضا مؤقتا عن تأثرها بحالة انضمامها إلى السوق العربية المشتركة.

– كما اقر المجلس البدء بتهيئة المتطلبات القانونية والفنية والإدارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل.

وعليه فلم يتحقق سوى القليل جدا من أهداف قيام السوق وخاصة في مجال تحرير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، كما أن اتفاقية السوق لم تتضمن تحرير انتقال السلع من القيود الكمية والإدارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل.

الفرع الخامس: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تم عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية،

---

[1] حسن لحساسنة، عبد الواحد غردة، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي** ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد2، جوان 2012، ص 206.

[2] سامي حاتم العفيفي، **التكتلات الاقتصادية العربية بين التنظيم والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، سنة 2005، ص 227.

[3] شهاب حمد شيحان وآخرون ، **التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق الأوسطي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، مجلد 8، عدد 26، سنة 2012، ص191.

والمواد الخام المعدنية وغير معدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى في سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة، وتنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية، رغم الاجتماع العربي على هذين المشروعين إلا أنهما لم يحظيا بنجاح يذكر، إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذها [1]، تهدف هذه الاتفاقية إلى ما يلي[2] :

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها.
- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم تسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة من هذا التبادل.
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها.

[1] الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص ص:30- 31

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، بدون سنة، ص6.

المطلب الثاني: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA

تبرز أهمية اتفاقيات منطقة التجارة الحرة بعدما أثبتت التجارب الدولية السابقة قدرتها على تجاوز العديد من العقبات، وبذلك أصبحت آلية مهمة للرفع من حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات.

الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كحلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية وذلك لمواجهة التحولات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدولية في حقبة العولمة، وفي سبيل ذلك فقد أصدرت القمة العربية في اجتماعها عام 1996 قرارا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لبرنامج عمل ودول زمني يتم الاتفاق عليهما، وعليه أصدر المجلس قراره رقم 1317 في دورته العادية رقم 59 بتاريخ 19 / 2 / 1997 والذي تم فيه الإعلان عن قيام منطقة تجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1 / 1 / 1998، ثم صدر قرار المجلس رقم (1/ 1417) في دورته العادية رقم 68 في 12 / 9 / 2001، بتخفيض المدة من عشر سنوات إلى ثماني سنوات لتنتهي المرحلة الانتقالية للمنطقة في 1 / 1 / 2005 بدلا من يناير 2007. ودخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ ابتداء من أول كانون الثاني/ يناير 2000، حيث أصبحت جميع السلع ذلت المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معفاة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب[1].

وكانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت ثلاثة بدائل لإقامة منطقة تجارة حرة هي:

- دمج مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية.
- ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل، وإقامة منطقة تجارة ثنائية يتم من خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا على وفق إطار موحد يحتوي على مبادئ وقواعد موحدة، ثم ربط هذه المناطق ببعضها البعض.

[1] صلاح محمود عبد المحسن عرفه، **التحليل الاقتصادي لأثر انضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، جامعة المنصورة، مصر، مجلد 7، العدد 1، يناير 2016، ص5.

– التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات خلال مدة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة .

الاقتراح الثالث هو الذي قامت الدول العربية بتبنيه [1]، وهو ما تم بالفعل في عام 1998 أين نفذت اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى مع استجابات متفاوتة لانضمام الدول العربية ، والذي وصل عدد الدول العربية المنضمة إلى 17 دولة عربية، هذه الاتفاقية تقضي بإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العربية البينية في الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، ويترك لهذه الدول قرار وضع السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي[2] ، ولقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005 [3]، وأن يكون إنشاء هذه المنطقة قائما على النحو التالي:

– أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية وأحكام منظمة التجارة العالمية.

– أن يتم إقامة منطقة تجارة حرة عربية من خلال تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري فيما بين الدول العربية خاصة وأن نصوص هذه الاتفاقية تتجه لذلك.

– أن يشمل البرنامج التنفيذي خطة عمل وجدولا زمنيا محدد لإنشاء هذه المنطقة.

من خلال الدورة التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقاهرة في دورته العادية (68) في سبتمبر 2001، شملت قراراته مجموعة من الموضوعات ومن بينها تخفيض الفترة الزمنية للمرحة الانتقالية حيث تنتهي في أول جانفي 2005 بدلا من 2007، وذلك وفقا لتكليف القمة العربية المنعقدة في عمان مارس 2001 بإسراع الخطى للانتهاء من المرحلة الانتقالية في عام 2005 [4] .

[1] زهية لموشي، **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي** ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد9، العدد 33، سنة 2013، ص119.

[2] صونيا بتغة، **ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية: آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، سنة 2007 – 2008، ص96.

[3] Burnard hoekman, jamel zarrouk, **changes in cross-border Trade costs in the pan-arab free Trade area** . 2001 – 2008, the world Bank, August 2009, p: 2.

[4] معراج هواري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 4، العدد 8، سنة 2007، ص8.

الفرع الثاني: تعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعرف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أنها: اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني مابين الدول العربية [1]، خلال فترة زمنية محددة ب 10 سنوات، وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير جمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة[2].

الفرع الثالث: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم واليود المختلفة.
- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
- مراعات الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعل الأخص أوضاع الدول الأقل نموا.
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية وتطوير البنية التحتية للاستثمار.
- الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة التخصص التسويقية.
- انجاز التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء والذي سيؤدي إلى خلق وحدة اقتصادية متكاملة.

---

[1] مونيا بتغة، **ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع المسيلة، الجزائر، سنة 2007 – 2008، ص96.

[2] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية دراسة حالة الميركوسور، الآسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 – 27 فيفري 2012، ص17.

[3] حملاوي ربيعة، منصري نجاح، **مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الاوروموتوسطية** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 33 ، جانفي 2014، ص140.

الفرع الرابع: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تكمن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية إضافة إلى زيادة حجم التبادل وتنويعه في [1]:

- تساعد منطقة التجارة الحرة على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والتعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وزيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى الأخرى في العالم.
- تخلق مجالا ومناخا مناسبا في تحقيق التعاون في علاج مشكلات البيئة ومنع التلوث في تلك الدول.
- زيادة القدرة على التصدي لمنافسة السلع والخدمات المستوردة داخل منطقة التكتل الاقتصادي.
- زيادة القدرة على النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى غير الأعضاء ومواجهة السياسات الحمائية التي تضعها الدول الأخرى.

الفرع الخامس: مقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

على الرغم من عودة محاولات إقامة منطقة تجارة حرة عربية إلى خمسينات من القرن الماضي، إلا أن تلك المحاولات حققت نتائج مخيبة للآمال ولربما تكون هذه المحاولة الجديدة أكثر نجاحا من المحاولات السابقة وذلك نظرا لمجموعة من الظروف التي يمكن عدها مقومات نجاح أساسية يمكن أن يستند إليها التكامل الاقتصادي في مرحة إنشائه وهي لازمة لنجاحه وتعمل على تفعيل الجهود التكاملية ومن أهم هذه المقومات نذكر ما يلي:

1- إرساء ألغات لقواعد جديدة تساعد على قيام تكتل إقليمي.

2- السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981 التي تعد الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة للاعتراف بها خاصة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، لذلك وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية البرنامج التنفيذي للمنطقة.

4- تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات الاقتصادية متشابهة قائمة على اقتصادات السوق وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية[2].

---

[1] هبايش فوزية، **دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة (حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2011 – 2012.

[2] زهية لموشي، **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي** ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 9، العدد 33 ، سنة 2013، ص ص : 120 – 121.

5- توفر الإرادة السياسية: إن عملية التكامل الاقتصادي عملية سياسية واقتصادية في آن واحد ووجود القرار السياسي ضروري لقيام منطقة تجارة الحرة، وفي حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يلاحظ أن إنشائها قد صدر على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية، وعلى مستوى وزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد في الدول العربية، وهو ما يعني أن الإرادة السياسية متوفرة لإقامة هذه المنطقة.

6- الإطار المؤسسي الفاعل: حيث يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويساعده في أداء مهامه عدد من الأجهزة واللجان المتخصصة.

7- تقارب مستويات التطور الاقتصادي وذلك لأن الدول التي تتقارب فيها مستويات التطور تتوزع مكاسب التكامل فيما بينها بشكل متقارب وأكثر عدالة، وتعتبر الدول العربية متقاربة فيما بينها من حيث التطور الاقتصادي بسبب التقارب في مستويات البحث العلمي والتكنولوجي ومستويات تراكم رأس المال، وهو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد بين الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عند قيامها[1].

المطلب الثالث: الإطار التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانضمام الجزائر

لكل اتفاقية قواعد وأسس تقوم عليها، كما أن الجزائر باعتبارها واحدة من الدول العربية تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طرق الرفع من مستوى المبادلات التجارية بينها وبين الدول العربية، لذلك سوف نتناول في هذا المطلب الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأهم القواعد والأسس التي بنيت عليها، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء، وفي الأخير انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع الأول: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لا بد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهي تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي نشأت بموجبها وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي:

- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية لعام 1981.

[1] الجوزي فتيحة، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006، ص ص ص : 120 – 121 – 122.

- البرنامج التنفيذي للاتفاقية.
- لائحة فض النزاعات.
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع [1] .

الفرع الثاني: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تبنى المجلس الاجتماعي الاقتصادي لجامعة الدول العربية في شباط 1997 البرنامج التنفيذي لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية وجدولها الزمني حسب اتفاقية 1981 الخاصة بتسهيل وتطوير التجارة العربية، وضمن هذا البرنامج يتم التبادل التجاري للبضائع العربية بين الدول الأعضاء حيث تعامل معاملة البضاعة الوطنية من جهة قواعد المنشأ والمقاييس والخصائص والمعايير الصحية وشروط الحماية الأمنية والضرائب المحلية والرسوم. وطبقا لقواعد الاتفاقية يمكن لأي بلدين عربيين عضوين في هذه المنطقة أن يقوما بتبادل الامتيازات التجارية بينهما بشكل أسرع من المادة المحددة في الجدول الزمني للبرنامج التنفيذي [2] .

الفرع الثالث: القواعد والأسس لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1- يعتبر هذا البرنامج إطار لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة حرة عربية الكبرى.

2- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من 1 / 1 / 1998.

3- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية[3].

---

[1] رانية ثابت الدروبي، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)** ، مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 23، العدد 1، سنة 2007، ص203.

[2] نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشراكة الاوروميتوسطية على التجارة العربية البينية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014 – 2015، ص177.

[3] جامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية)، **إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ، قرار مجلس اقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د ع 59، بتاريخ 19 / 2 / 1997، ص ص : 15 – 16.

4- تراعى الأحكام والقواعد الدولية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج، كذلك تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق.

5- يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية ، الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

6- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي [1].

7- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، التي سوف ينطبق عليها الإعفاء التدريجي هي السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1 / 1 / 1998 م وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب [2].

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي (المؤسسي) لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتمثل الهيكل التنظيمي للمنطقة في:

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ويتكون المجلس الاقتصادي من وزراء الاقتصاد للدول المتعاقدة أو من ممثليهم، وذلك تطبيقا للمادة الثامنة من نفس المعاهدة والتي قررت أن ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلوهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق تلك الأغراض المبنية في المادة السابعة، ويتولى أيضا بالموازاة الإشراف على تنفيذ الاتفاقية حيث ورد في المادة الحدية عشر من نفس الاتفاقية ما يلي:

- يتولى المجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقية.
- يصدر المجلس قراراته فيما يتعلق بأحكام هذه الاتفاقية بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء.
- للمجلس أن يشكل لجانا يفوضها بعض اختصاصاته المشار إليها في الاتفاقية، أما البرنامج التنفيذي فقد اعتبر المجلس الاقتصادي جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية [3].

2. الأجهزة التنفيذية: وتتكون من:

---

[1] تواتي بن علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي واستراتجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2013 – 2014، ص68.

[2] تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 6، سنة 2008، ص188.

[3] بورحلة ميلود، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم وآفاق** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2010 – 2011، ص ص: 118 – 122.

1.2. لجنة التنفيذ والمتابعة: تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات علاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك.

وتتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي وفق المنهجية التالية:

أ- دراسة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر.

ب- تعقد اللجنة أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفا، كما يمكن عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين في التجارة.

ج- تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

د- تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، وفي حالة عدم الوصول إلى قرار برفع الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف[1].

2.2. لجنة المفاوضات التجارية: والتي أنيطت بها مهمة تصفية القيود غير الجمركية على السلع المحظور استرادها أو تداولها في أي دولة لأسباب دينية أو فنية أو أمنية ومعنى ذلك اعتماد البرنامج على المتابعة، والتنفيذ على تطبيق التحرير الشامل للتجارة العربية البينية وفي نفس الوقت فض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول العربية[2].

3.2. لجنة قواعد المنشأ:

من المفترض أن تساهم هذه القواعد في نمو المبادلات التجارية وتنسيق وتكامل الإنتاج الصناعي العربي، وأن يتم ذلك من خلال تشجيع التمييز في المعاملة لصالح الأطراف العربية بحيث تحفز الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تدبير مستلزمات ومكونات الإنتاج من داخل المنطقة، لضمان استيفاء شروط منح المنتج صفة منشأ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[3].

---

[1] منظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي** ، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2001، ص24.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، سنة 2007، ص135.

[3] الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحديات تنمية التجارة العربية البينية**، القاهرة، مصر، يومي 8 – 9 سبتمبر 2001، ص4

تتولى اللجنة وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذي، وهي مكلفة بالمهام التالية:

أ- وضع قواعد منشأ خاصة بالسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ب – تفسير قواعد المنشأ والنظر في أي خلاف ينشأ نتيجة تطبيق قواعد المنشأ العربية.

ج- ترفع توصياتها إلى لجنة التنفيذ والمتابعة تمهيدا لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسبا[1].

4.2. اللجنة الجمركية: وتهتم بالقضايا الجمركية المرتبطة بتطبيق البرنامج.

5.2. الأمانة الفنية: تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي وتقوم ب:

- إعداد مشاريع جداول الأعمال للجان المنبثقة من البرنامج.
- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء في البرنامج، ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة بين الدول الأعضاء في البرنامج، ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية.
- التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص في إعداد التقرير السنوي وفي إدراج القضايا التي تواجهها عند تطبيق البرنامج على جداول أعمال لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية الأخرى والمشاركة في اجتماعاتها.
- التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية العربية وتطوير أنشطتها لتحقيق البرنامج.
- تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية وتكوين قواعد للمعلومات تشمل البيانات الاقتصادية والإحصائية عن الدول العربية، النظم التجارية، البيانات الجمركية، التعريفة الجمركية، الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وقواعد المنشأ العربية، بيانات إنتاج واستيراد وتصدير السلع العربية، بيانات الأسواق الدولية، بيانات المنظمات التجارية الدولية، معدلات التخفيض الجمركية للدول العربية المشاركة في البرنامج.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة**، الخرطوم، السودان، نوفمبر 2000، ص83.

- تستعين الأمانة الفنية بالمنظمات الفنية المتخصصة في مجال قواعد المنشأ العربية، المواصفات والمقاييس، الرزنامة الزراعية وغيرها من المجالات التي يغطيها البرنامج[1].

6.2. اللجان الفنية المؤقتة وفرق العمل: هي عبارة عن لجان تضم خبراء حسب الاختصاص: مثل فريق عمل الرزنامة الزراعية ، اللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية.

7.2. لجان أخرى: هي كيانات غير محدودة يمكن أن تشترك في متابعة برنامج المنطقة وذلك برفع تقارير لها إلى لجنة المتابعة والتنفيذ

الفرع الخامس: الامتيازات الممنوحة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة للدول العربية إلى ما يلي[2]:

1- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100 %: تتمتع السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة بالإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005.

2- معاملة الدول الأقل نموا: تضم كل من السودان واليمن، وتتمتع صادراتها إلى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة بالإعفاء الكامل، لكن مستورداتها من الدول العربية تتمتع بتخفيض جزئي بنسبة 20 % للسودان و16 % لليمن.

3- المعاملة الخاصة لفلسطين: لا تطبق الإعفاء على استيراد السلع العربية وتتمتع سلعها المصدرة بالإعفاء الكامل.

4- المعاملة الوطنية: تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

5- مراعات الأحكام الدولية: تراعى الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

---

[1] زينب جابر سالم وآخرون، **الاتفاقيات الدولية**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط1، سنة 2008، ص249.

[2] جامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي)، اتحاد الغرف العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (دليل تعريفي)**، سنة 2015، ص ص: 7-9 .

6- اعتماد الشفافية: تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي.

الفرع السادس: انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية في مطلع سنة 2009، بعد أن أودعت لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفيد بذلك، واتخذت الخطوات التنفيذية المصاحبة لذلك من خلال إبلاغ المنافذ الجمركية تطبيق الإعفاء الكلي على السلع العربية المنشأ والمستوردة إلى الجزائر، وكانت الجزائر قد صادقت على اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين البلدان العربية بتاريخ 3 آب (أوت) 2004، وأعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات التحاقها بمنطقة التجارة الحرة العربية منذ سنة 2005، بمناسبة انعقاد القمة العربية في الجزائر، إلا أن الأمر قد تأخر إلى مطلع سنة 2009، بحجة أن الموضوع كان لا يزال قيد الدراسة لدى السلطات العليا في البلاد. بالمقابل، شرعت البلدان العربية الأخرى الأعضاء في المنطقة في منح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من الفتح من آذار / مارس 2009[1].

تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي، التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة وكذا الأمانة العامة للجامعة العربية.

تتولى " لجنة التقييم والمتابعة " التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (والتي تضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات أرباب العمل) متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر[2].

هذا الاتفاق من شأنه أن يسمح للجزائر بتنويع مورديها، إلى جانب اعتبار المنطقة العربية سوقا مهمة بالنسبة للجزائر، ولعل أهم الأهداف المتوخاة من هذا الانضمام ما يلي:

- تنويع مزودي الجزائر من السلع، وولوج المنتجات الجزائرية خارج المحروقات من النفط والغاز — السوق العربية، والرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.

---

[1] توات عثمان، عيه عبد الرحمن، **تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 53 – 54 / شتاء – ربيع سنة 2011، ص119.

[2] وزارة التجارة الجزائرية، **منطقة التبادل العربي الحر ، https://www.commerce.gov.dz/ar** ، تاريخ الاطلاع: 27 / 02 / 2019.، على الساعة 06:15

- التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وتشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من وإلى الجزائر، وتحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي، فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، وخدمات استقرار الأسعار ووفرة العرض.
- تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني[1].

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الآفاق)** ، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 8، أفريل 2016، ص201.

المبحث الثاني: الإمكانيات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والجزائر.

تشهد اقتصاديات دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما فيها الجزائر العديد من التحولات والتغيرات الهامة تمس العديد من القطاعات والمجالات والتي بدورها تتأثر بالأحداث التي تحصل على المستوى الدولي أو على مستوى الإقليمي.

المطلب الأول: إمكانيات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تتمتع الدول العربية بإمكانيات اقتصادية هامة تزيد من فعالية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سوف نتطرق من خلال هذا المطلب لأهم العناصر وذلك في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية متمثلة في واقع النمو الاقتصادي، الإمكانيات الزراعية، قطاع الصناعة ، قطاع الاستثمار، والنفط العربي.

1. النمو الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

من خلال البيانات الموضحة في الملحق رقم (01) الذي يوضح الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بحيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015 حوالي 1675.8 مليار دولار لترتفع هذه القيمة تدريجيا إلى غاية 2790.8 مليار دولار سنة 2018. وتختلف قيمة الناتج المحلي الإجمالي من دولة لأخرى، وأهم الدول التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي العربي السعودية حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 450 مليار دولار لترتفع هذه القيمة إلى 688.6 مليار دولار سنة 2018 تليها الإمارات العربية المتحدة والتي بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 -2015 حوالي 249.1 مليار دولار سنة 2018 ثم مصر حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 -2015 حوالي 178.8 مليار دولار لترتفع هذه القيمة إلى 249.6 مليار دولار سنة 2018. بالنسبة للجزائر فقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 -2015 ما قيمته 133.9 مليار دولار لترتفع هذه القيمة إلى 173.8 مليار دولار سنة 2018.

2. الإمكانيات الزراعية في الدول العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الجدول رقم (02) تطور الناتج المحلي الزراعي العربي في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة2014-2016

القيمة : بالمليون دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016
الناتج الزراعي	142956.24	148006.37	144375.99
%الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	5.03	5.91	6.06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، السودان، سنة 2018.

من خلال الجدول رقم (02) عرف الناتج المحلي الزراعي تذبذبا من سنة لأخرى حيث بلغت قيمته سنة 2014 حوالي 142956.24 مليون دولار أمريكي لتشهد هذه القيمة ارتفاع طفيف سنة 2015 وتصبح 148006.37 مليون دولار ثم تنخفض إلى 144375.99 مليون دولار سنة 2016.

أما فيما يخص نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي المحلي فبلغت سنة 2014 حوالي 5.03% لتشهد هذه النسبة تحسن طفيف وتبلغ 6.06 % سنة 2016 رغم هذا التحسن إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

وتكمن أسباب ضعف القطاع الزراعي إلى ما يلي[1]:

- ضعف البنية التحتية في الريف.
- اعتماد معظم الزراعات العربية على تساقط المطر.
- زيادة السكان بنسب تفوق كثيرا نسب زيادة الإنتاج الزراعي.
- تناقص مساحات الأراضي المخصصة للزراعة بسبب عوامل التصحر والتوسع العمراني.
- ضعف الخدمات البحثية والتسويقية والإرشادية.
- عدم قدرة المزارعين على مواكبة التقدم التكنولوجي الزراعي المرتفع الكلفة.
- صعوبة توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين والحرفيين العاملين في القطاع الزراعي على مستوى الوطن العربي.

الجدول رقم (03): تطور الصادرات والواردات الزراعية العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2009 –2016.

القيمة: بالمليون دولار أمريكي

السنوات	متوسط الفترة 2009–2013	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية العربية	25303.4	43740.2	38948.5	36872.4
نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية	2.96	3.38	4.34	4.69
الواردات الزراعية العربية	83367	124706.3	112871.4	105728
نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية	12.45	13.47	12.93	13.38

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، السودان، سنة 2018.

من خلال الجدول رقم (03) حققت الصادرات الزراعية العربية سنة 2009 - 2013 ما قيمته 25303.4 مليون دولار لترتفع هذه القيمة إلى 43740.2 مليون دولار سنة 2014 لتنخفض هذه القيمة تدريجيا وتصبح 36872.4 سنة 2016.

[1] مالكي رشيد، بغداد شعيب، **قراءة في إمكانيات ووضعية التكامل الزراعي العربي** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنراست، الجزائر، المجلد7، العدد 6، سنة 2018، ص ص : 589 -590.

أما الواردات الزراعية العربية بلغت خلال الفترة 2009 -2013 حوالي 83367 مليون دولار لترتفع هذه القيمة تدريجيا وتصبح 112871.4 مليون دولار سنة 2015، ثم تنخفض هذه القيمة سنة 2016 وتصبح 105728 مليون دولار.

فيما يخص نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية بلغت نسبتها خلال الفترة 2009 -2013 حوالي 2.96% لترتفع هذه القيمة تدريجيا وتصبح 4.99 % سنة 2016.

أما نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية فشهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت خلال الفترة 2009 -2013 حوالي 12.45 % لترتفع هذه النسبة إلى 13.47 سنة 2014 ثم شهدت هذه النسبة انخفاض طفيف وتصبح 12.93 سنة 2015 وتعاود الارتفاع من جديد سنة 2016 وتبلغ13.38%.

3. قطاع الصناعة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم(04): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	716940	1187989	2094892	2794747	2450837	2415813	2484410	2682654
إجمالي القطاع الصناعي	293860	553707	910766	1218913	784340	714723	804996	999635
مساهمة في الناتج المحلي %	40.98	46.60	43.47	43.61	32	29.58	32.40	37.26
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	215831	439965	710005	950809	521537	452217	545761	719616
مساهمة في الناتج المحلي %	30.10	37.03	33.89	34.02	21.27	18.71	21.96	26.82
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	78029	113742	200761	268104	262803	262506	259235	280019
مساهمة في الناتج المحلي %	10.88	9.57	9.58	9.59	10.72	10.86	10.43	10.43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2019.

من خلال الجدول رقم (04) تشكل الصناعة الاستخراجية حصة الأسد في إجمالي الصناعة لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية سنة 2000 حوالي 215831 مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 40.98%، لترتفع هذه القيمة إلى 950809 مليون دولار سنة 2014 أي بنسبة 43.61 % من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع في أسعار المحروقات التي شهدتها خلال هذه الفترة، حدوث الصدمة النفطية خلال النصف الثاني من سنة 2014 أدى إلى انهيار في أسعار المحروقات مما أدى إلى انخفاض في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية وتصل إلى 452217 مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 29.58 %، مع التحسن الطفيف لأسعار المحروقات ارتفعت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية وتصل إلى 719616 سنة 2018 وبنسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي 37.26 %

وفيما يخص الصناعة التحويلية من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ تباطئ في نمو الصناعة التحويلية حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية 78029 مليون دولار سنة 2000 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 10.88 % لترتفع القيمة المضافة إلى 280019 مليون دولار سنة 2018 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 10.43%.

وبالنسبة لإجمالي قطاع الصناعة فمن خلال الجدول رقم (04) بلغت القيمة المضافة سنة 2000 حوالي 293860 مليون دولار لتبدأ هذه القيمة في الارتفاع إلى غاية 1218913 مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 43.61 %، لتبدأ هذه القيمة في الانخفاض التدريجي وتصبح 999635 مليون دولار سنة 2018 وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 37.26 % ويرجع هذا الانخفاض بسبب الانخفاض الذي شهدته الصناعة الاستخراجية.

4. الاستثمارات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1.4. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة في الدول العربية:

الجدول رقم(05): تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامي 2006 – 2018

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	66313	97397	137607	148921	168060	197364	210740	242758	271037
السنوات	2015	2016	2017	2018					
القيمة	312991	344842	378688	422390					

المصدر: المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019**، الجداول الإحصائية، http://dhaman.net/ar/ ، تاريخ الاطلاع 26 / 06 / 2020، على الساعة 02: 1

من خلال الجدول رقم(05) بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية سنة 2006 حوالي 66313 مليون دولار لترتفع هذه القيمة ارتفاع تدريجي لتبلغ سنة 2018 حوالي 422390 مليون دولار ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في الفوائد المالية لدى الدول العربية خاصة الدول النفطية منها التي شهدت ارتفاع في أسعار المحروقات خلال فترات زمنية مختلفة.

الجدول رقم(06): تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامي 2006 –2018

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	283759	368149	457818	533868	600913	640883	687796	731288	760681
السنوات	2015	2016	2017	2018					
القيمة	786531	824674	860509	889356					

المصدر: المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019**، الجداول الإحصائية، http://dhaman.net/ar/ ، تاريخ الاطلاع 26 / 06 / 2020، على الساعة 02: 1

وبالنسبة لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية الموضحة في الجدول رقم(06) فقد بلغت سنة 2006 حوالي 283759 مليون دولار لتتجه هذه القيمة نحو الارتفاع التدريجي وتبلغ سنة 2018 حوالي 889356 مليون دولار ويرجه سبب هذا الارتفاع إلى تحسن البيئة الاستثمارية لدى بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة الدول الخليجية كالمملكة العربية السعودية والإمارات مثل تطوير البنية التحتية اللازمة كالمطارات والموانئ، بالإضافة التي تخفيض الضرائب وتسهيل الإجراءات الإدارية ومنح التراخيص إضافة إلى توفير المعلومات اللازمة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي لمختلف القوانين والقطاعات الاقتصادية.

2.4. الاستثمارات البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يمثل الملحق رقم (02) مصفوفة إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة 2003 -2018، بحيث تحتوي هذه المصفوفة على نوعين من البيانات هي الدول المستقبلة للتدفقات الاستثمارات العربية البينية والدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية.

1.2.4.الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية.

فيما يخص الدول المصدرة للمشاريع الاستثمارية العربية احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بتكلفة إجمالية 183553.6 مليون دولار بحيث أهم الدول التي تستثمر فيها هي مصر بقيمة 49160.6 مليون دولار ثم السعودية بقيمة 21210 مليون دولار.

ثم في المرتبة الثانية الكويت بتكلفة إجمالية قدرها 42985.3 مليون دولار ومن بين أهم الدول التي تستثمر فيها هي الدول العربية المتحدة بقيمة 8768.9 مليون دولار والبحرين بقيمة 7746.1 مليون دولار.

في المرتبة الثالثة البحرين بتكلفة إجمالية بلغت 38693.3 مليون دولار وأهم الدول المستثمرة فيها هي ليبيا بقيمة 20101.4 مليون دولار، وتونس بقيمة 6000 مليون دولار.

أما الجزائر فجاءت في المرتبة 11 بتكلفة إجمالية بلغت 1033.2 مليون دولار، وأهم الدول التي تستثمر فيها هي اليمن بقيمة 850.2 مليون دولار وتونس بقيمة 138.5 مليون دولار ثم العراق بقيمة 44.5.

2.2.4. الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية.

بالنسبة للدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينة احتلت مصر الصدارة بتكلفة إجمالية بلغت 90880.4 مليون دولار، وأهم الدول التي تستثمر في مصر هي الإمارات العربية المتحدة بقيمة 49160.6 مليون دولار وقطر بقيمة 15671.8 مليون دولار.

في المرتبة الثانية السعودية بتكلفة إجمالية بلغت 34821.9 مليون دولار وأهم الدول التي تستثمر في السعودية هي الإمارات العربية المتحدة بقيمة 21210 مليون دولار والكويت بقيمة 5023.7 مليون دولار.

في المرتبة الثالثة سلطنة عمان بتكلفة إجمالية قدرها 29253.5 مليون دولار، وأهم الدول التي تستثمر في سلطنة عمان هي الإمارات العربية المتحدة وقطر بقيمة 4112 مليون دولار

في المرتبة الرابعة الجزائر بتكلفة إجمالية 24977.8 مليون دولار وأهم الدول التي تستثمر في الجزائر هي الإمارات العربية المتحدة بقيمة 15275.8 مليون دولار ثم مصر بقيمة 4329.2 مليون دولار تليها قطر بقيمة 2761.9 مليون دولار، ثم تونس بقيمة 1032 مليون دولار.

5. النفط العربي في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم(07): حجم الإنتاج العربي من النفط والغاز الطبيعي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الإنتاج العالمي من النفط (ألف برميل في اليوم)	76237.3	78677.6	79955.8	85540	88068
إنتاج الدول العربية للنفط (ألف برميل في اليوم)	22845.3	23905.9	24613.3	24341.5	24795.4
نسبة الدول العربية من الإنتاج العالمي للنفط	30	30.4	30.8	28.5	28.2
إجمالي الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	3546.7	3550	3564	3664	3842
إنتاج الغاز الطبيعي لدى الدول العربية (مليار متر مكعب)	580.3	565.1	573.6	568.4	597.2
نسبة الدول العربية من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي	16.4	15.9	16.1	15.5	15.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019.

من خلال الجدول رقم (07) بلغ حجم إنتاج الدول العربية للنفط الخام سنة 2014 حوالي 22.84 مليون برميل يوميا أي بنسبة 30 % من الإنتاج العالمي للنفط ليرتفع حجم الإنتاج العربي للنفط إلى 24.79 مليون برميل يوميا سنة 2018 أي بنسبة 28.2 % من الإنتاج العالمي للنفط الخام.

أما الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاجه لدى الدول العربية سنة 2014 حوالي 580.3 مليار متر مكعب أي بنسبة 16.4 % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي لتتطور هذه القيمة بين الانخفاض والارتفاع وتصل إلى 597.2 مليار متر مكعب سنة 2018 أي بنسبة 15.5 % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي.

الجدول رقم (08): التجارة البينية للبترول الخام في الدول العربية الوحدة: مليون دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة التجارة البينية للبترول (مليون دولار)	8135	7492	6580	5095	6564
حصة التجارة البينة للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية	6.7	6.4	6.4	4.9	6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2019، ص162.

على صعيد أداء التجارة البينية العربية للبترول الخام المبينة في الجدول رقم (08) حيث بلغت سنة 2014 ما قيمته 8134 مليون دولار لتنخفض هذه القيمة إلى 5095 سنة 2017 بسبب الصدمة النفطية،كما انخفضت حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية من 6.7 % سنة 2014 إلى 4.9 سنة 2017، التحسن الطفيف لأسعار النفط أدى إلى ارتفاع في حجم التجارة البينية العربية للبترول الخام إلى 6564 مليون دولار سنة 2018 حيث بلغت حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية 6%.

الجدول رقم (09): حصة التجارة البينية العربية من البترول الخام لأهم الدول لسنة2018 (%)

حصة الصادرات البينية من البترول الخام لأهم الدول لسنة 2018 (%)			حصة الواردات البينية من البترول الخام لأهم الدول لسنة 2018 (%)		
الدولة	صادرات بينية	صادرات نحو بقية العالم	الدولة	واردات بينية	واردات من بقية العالم
الجزائر	4.3	95.7	الأردن	100	0
الإمارات	2	98	لبنان	100	0
السعودية	3	97	مصر	61.4	38.6
قطر	0	100	المغرب	13.5	86.5

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2019، ص168.

وفيما يخص أهم الدول المصدرة للبترول الخام على مستوى التجارة البينية الموضحة في الجدول رقم (09) بلغت حصة الصادرات البينية الجزائرية من إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية 4.3 % ثم الإمارات العربية المتحدة بلغت حصة الصادرات البينية الإماراتية من إجمالي التجارة الخارجية الإماراتية للبترول الخام حوالي 2 % أما السعودية فقد بلغت حصة الصادرات البينية للبترول الخام من إجمالي التجارة الخارجية الإجمالية لبترول الخام حوالي 3 %.

وبالنسبة لأهم الدول العربية المستوردة للبترول الخام العربي الموضحة في الجدول رقم (09) تعتبر الأردن ولبنان من بين أهم الدول العربية التي تعتبر على البترول العربي الخام وذلك بنسبة 100%، بالنسبة لمصر بلغت حصة الواردات البينية المصرية للبترول الخام من إجمالي الواردات المصرية للبترول الخام 61.4% ثم المغرب بلغت حصة الواردات البينية المغربية للبترول الخام من إجمالي الواردات المغربية للبترول الخام حوالي 13.5% والباقي يستورد من بقية العالم.

المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية للجزائر

سوف أحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء حول واقع الاقتصاد الجزائري وأهم الإمكانيات، وذلك من خلال إبراز أهم النقاط متمثلة في واقع النمو الاقتصادي الجزائري، قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الاستثمار وقطاع النفط.

1. النمو الاقتصادي الجزائري

الجدول رقم (10): بيانات تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 –2018. (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.6	1.7	3.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	2.0	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7
السنوات	2016	2017	2018					
معدل النمو	3.2	1.3	1.4					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

– قاعدة البيانات(أطلس بيانات العالم)، الولايات المتحدة الأمريكية، https://ar.knoema.com/ تاريخ الاطلاع: 20 /05 / 2020، على الساعة 12:11.

– بن شاعة رضا، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991 إلى 2013**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016 -2017، ص150.

رغم النمو الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري لكنه يبقى مرتبط بقطاع المحروقات وهذا الأخير رهين بالتقلبات التي يعرفها سوق النفط وهو ما يجعل الاقتصاد مرتبط بالعالم الخارجي، من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي من 2.2 % سنة 2000 إلى 7.2 % سنة 2003 وذلك راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في نمو طفيف في قطاع خارج المحروقات وخاصة القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، ليشهد بعد ذلك تذبذب في معدل النمو الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2004 -2018، وذلك رغم حجم البرامج التنموية والمبالغ الكبيرة التي تم صرفها عليها، حيث تم تسجيل أدنى مستوى في النمو الاقتصادي سنة 2009 بمعدل 1.6 % وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية ليشهد هذا المعدل تحسن تدريجي بسبب تحسن في أسعار النفط ويصل إلى 3.8 % سنة 2014، نتيجة لتبعات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي وتخمة المعروض في سوق النفط الأمر الذي أدى إلى حدوث ما يعرف بالصدمة النفطية سنة 2014 وبتالي انهيار في أسعار المحروقات مما اضطرت الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ عدة قرارات أهمها تخفيض إنتاج النفط الأمر الذي أدى إلى تراجع في معدل النمو الاقتصادي إلى 1.7 % سنة 2018.

2. قطاع الزراعة في الجزائر

إن ما يعرفه القطاع الزراعي مؤخرا في الجزائر من اهتمام كبير إنما هو سعي نحو تثمين البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الوطني للتحرر من قيود التبعية النفطية، على اعتبار أن القطاع الزراعي يمثل البديل الأمثل لمواجهة الأزمة المالية الراهنة ومعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد، فالمتتبع لما يمر به هذا القطاع من استراتيجيات وسياسات يلاحظ سعي

الجزائر إلى تطوير هذا القطاع والنهوض بقدراته، ومن أجل هذا ارتأينا استعراض بعض المؤشرات التي نجد أنها ضرورية ومعبرة عن الواقع الزراعي في الجزائر[1].

الجدول رقم (11): تطور الناتج المحلي الزراعي الجزائري خلال الفترة 2014 –2016 (بالمليون دولار أمريكي)

السنوات	2014	2015	2016
الناتج الزراعي	21966.60	19718	19476.73
%الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	10.29	11.81	12.29

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، السودان، سنة 2018.

يوضح الجدول رقم (11) تطور الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2014 - 2016، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الزراعي هو من القطاعات المهمشة ويعاني من الإهمال وعدم الاهتمام، حيث بلغت قيمة الناتج الزراعي سنة 2014 حوالي 21966.60 مليون دولار لتنخفض هذه القيمة إلى 19476.73 مليون دولار أمريكي سنة 2016، أما بخصوص مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته 10.24 % سنة 2014 لترتفع هذه النسبة إلى 12.29% سنة 2016 وبالرغم من هذا التحسن الطفيف إلا أن هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانات التي تحظى بها الجزائر ومختلف البرامج ومشاريع التنمية التي تم صرفها في هذا القطاع.

الجدول رقم (12): الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2009 –2016.

القيمة: بالمليون دولار أمريكي

السنوات	متوسط الفترة 2009–2013	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية الجزائرية	**406.8**	**647**	**648.1**	**771.2**
نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية	**0.74**	**1.03**	**1.86**	**2.57**
الواردات الزراعية الجزائرية	**10333.5**	**12872.9**	**10247.8**	**9085.7**
نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية	**22.73**	**22.09**	**19.78**	**19.29**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، السودان، سنة 2018.

يوضح الجدول رقم (12) الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2009-2016، حيث بلغت متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة 2009- 2013 ما قيمته 406.8 مليون دولار حيث تمثل هذه القيمة نسبة 0.74 % من الصادرات الإجمالية، لترتفع هذه النسبة إلى 2.57 % سنة 2016 وذلك لارتفاع قيمة الصادرات الزراعية إلى 771.2 مليون دولار أمريكي خلال نفس السنة.

[1] بحري بسمة، **ترقية صادرات القطاع الزراعي بين الفرص والتحديات** ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 2 العدد 1، جوان 2018، ص108.

أما بخصوص الواردات الزراعية فبلغ متوسط قيمتها خلال الفترة 2009-2013 ما قيمته 10333.5 مليون دولار وبنسبة 22.73 % من الواردات الكلية لتنخفض هذه النسبة إلى 19.29 % سنة 2016 وذلك نتيجة لانخفاض في قيمة الواردات الزراعية إلى 9085.7 مليون دولار أمريكي خلال نفس السنة، رغم هذا الانخفاض الطفيف في الواردات الزراعية لكن بالمقارنة مع الصادرات الزراعية الجزائرية يدل على أن الدولة الجزائرية لم تصل بعد إلى تحقيق لاكتفاء الذاتي.

3. قطاع الصناعة في الجزائر

الجدول رقم (13): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2005	2010	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	54772	103071	161159	213859	166295	160047	167515	178344
إجمالي القطاع الصناعي	24703	50382	63153	66446	38797	34951	40545	46839
مساهمة في الناتج المحلي %	45.10	48.88	39.18	31.07	23.33	21.83	24.20	26.26
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	21536	45786	56426	58104	31448	27891	33210	39212
مساهمة في الناتج المحلي %	39.31	44.42	35.01	27.16	18.91	17.42	19.82	21.98
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	3167	4596	6727	8342	7349	7060	7335	7627
مساهمة في الناتج المحلي %	5.78	4.45	4.17	3.90	4.41	4.41	4.37	4.27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2019.

من خلال الجدول رقم (13) يتضح سيطرة الصناعة الإستخراجية على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالصناعة التحويلية وهو ما يثبت مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية سنة 2000 ما يقارب 21536 مليون دولار لترتفع هذه القيمة إلى 58104 مليون دولار سنة 2014 ويرجع ذلك إلى ارتفاع في أسعار المحروقات من جهة والتوسع في نشاط الاكتشافات والتنقيب والاستثمار في قطاع المحروقات الأمر الذي أدى إلى الزيادة في الإنتاج ، لتنخفض هذه القيمة المضافة إلى 27891 مليون دولار سنة 2016 بسبب الصدمة النفطية سنة 2014 وحدوث انهيار في أسعار المحروقات، بعد ذلك أدى التحسن الطفيف لأسعار المحروقات إلى ارتفاع في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية إلى 39212 مليون دولار سنة 2018.

أما فيما يخص مساهمة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول رقم (13) فقد تم تسجيل نسبة 39.31 % سنة 2000 لترتفع هذه النسبة إلى 44.42 % سنة2005، وذلك بسبب الارتباط الوثيق لهذا القطاع بأسعار المحروقات التي شهدت ارتفاع خلال هذه الفترة، لتبدأ هذه النسبة بالانخفاض

إلى غاية 17.42 % سنة 2016 وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتراجع في أسعار المحروقات لتشهد بعد ذلك تحسن طفيف في هذه النسبة إلى 21.98 % سنة 2018 الناتج عن الارتفاع الطفيف لأسعار المحروقات.

وبخصوص الصناعة التحويلية فمن خلال الجدول رقم (13) بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية سنة 2000 إلى ما يقارب 3167 مليون دولار لترتفع هذه القيمة إلى 8342 مليون دولار سنة 2014 ويرجع هذا التطور الهام إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة، إضافة إلى ارتفاع مداخيل البلاد من جراء الطفرة التي شهدتها أسعار المحروقات والتي يعتمد عليها هذا القطاع في التمويل وتوسيع المشاريع وبالتالي الزيادة في الإنتاج، لتنخفض هذه القيمة إلى 7627 مليون دولار سنة 2018 وذلك بسبب إتباع الحكومة الجزائرية سياسة الترشيد في النفقات من جراء الصدمة النفطية وتبعاتها والتي أدت إلى تراجع في إيرادات البلاد.

وبخصوص مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحيث لم تتجاوز 5.87 % في أحسن الأحوال، وهو ما يعبر عن ضعف أداء الصناعة التحويلية مقارنة بالصناعة الاستخراجية، بحيث لم تكن في المستوى المطلوب بالرغم من مختلف المساعدات وبرامج الإنفاق الحكومي التي وفرتها الحكومة الجزائرية لهذا القطاع، حيث انخفضت هذه النسبة وبشكل متذبذب لتبلغ 4.27 % سنة 2018، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على[1]:

- تتصف بأنها صناعة تحويلية بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية، ترتكز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة.
- سلع نمطية غير منافسة من حيث الجودة وذلت جودة متوسطة.
- لا تساير تطور حاجة وأذواق المستهلكين وتكاد تخلو من أي تجديد أو ابتكار، يرافقه الجمود بالنوعية والشكل وأسلوب التغليف والتعليب.
- تدني النوعية نتيجة المنافسة الشديدة، والعرض الكبير نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المرخصة وغير المرخصة.
- القيمة المضافة عليها متدنية جدا بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول الصناعية.

[1] عبد العزيز عبدوس، **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 13، سنة 2013، ص ص: 85 -86.

4. قطاع الاستثمار في الجزائر :

الشكل رقم (03): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (بالمليون دولار) بين عامي 2006 و2017

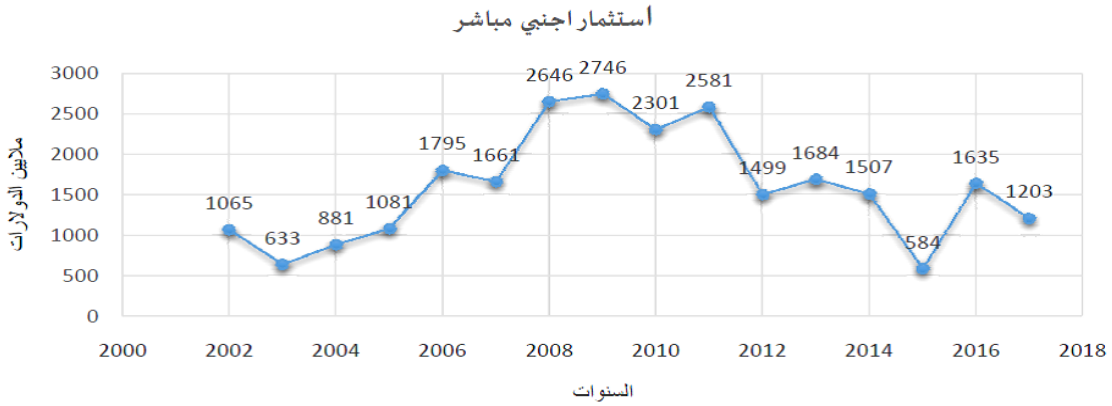

المصدر: خياري زهية، مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر2019، ص299.

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر استمر في التزايد من سنة 2006 إلى سنة 2011 ووصل إلى أعلى مستوياته خلال سنة 2009، ثم تعاود الانخفاض في السنوات الموالية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015، ويمكن إرجاع هذه التحسينات إلى استقرار الوضع الأمني بالإضافة إلى تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كما يعود التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وتعود كل تلك الزيادات في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى التعديلات المستمرة في إصدار القوانين والتشريعات المشجعة لاستقطاب المستثمرين الأجانب[1].

غير أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عام 2012 عرفت تراجعا تدريجيا إلى غاية 2017 وهذا راجع لفرض قاعدة 51/49 على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والتي تنص على أن المستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، ولقد أكد الخبير الاقتصادي (ربيع صابري) مدير المكتب الألماني الجزائر للدراسات لمجلة "الأبحاث الاقتصادية" أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا

[1] صارة زعيتري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980 –2015**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة 2019، ص113.

يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة "**إعمار**" و"**القدرة**" و"**جراند**" تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة 51/49 [1].

5. قطاع النفط في الجزائر

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

– أهمية البترول الجزائري: تعتبر الجزائر دولة نفطية فهي منتجا ومصدرا لكميات كبيرة وهامة من البترول الخام ويعتمد هيكلها الاقتصادي والاجتماعي على الريع البترولي، وتكمن أهمية البترول الجزائري في العديد من الجوانب نجزها في ما يلي:

1– القرب من الأسواق الاستهلاكية : إن أهم ما يؤهل البترول الجزائري إلى المنافسة الدولية هو الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية لقرب موانئها التصديرية من الموانئ الأوروبية وكذلك الأمريكية إذا ما قورنت مع دول آسيا والشرق الأوسط وهذا ما ترتب عليه ميزة الفرق في تكلفة النقل التي أهلت المنتجات البترولية الجزائرية إلى وضع تنافسي أفضل.

2– جودة النفط الجزائري: إن النفط الجزائر يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من الدول المصدرة من حيث درجة نقاوته من الكبريت والمشتقات الخفيفة إذ أن نسبة الكبريت في البترول الجزائري تقدر ب 0.14 % وهي أقل نسبة إذا ما قورنت مع أنواع البترول الأخرى[2].

الجدول رقم(14): حجم الإنتاج الجزائري من النفط والغاز الطبيعي الوحدة: ألف برميل / يوم

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج النفط (ألف برميل في اليوم)	1193	1157	1020.3	993	970
إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	83.3	84.6	95	96.6	97.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، ص ص: 28 -34.

[1] أسماء سي علي، **تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002 –2017) –دراسة تحليلية–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، المجلد 15 العدد 21، سنة 2019، ص ص: 182 -183.

[2] بوداوود فاطمة الزهراء، الزاوي أسماء، **أثر انهيار أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر –دراسة في السياسات البديلة– قسم العلوم السياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 10 -11 أكتوبر 2017، ص3.

من خلال الجدول رقم (14) بلغ إنتاج الجزائر من النفط سنة 2014 حوالي 1.193 مليون برميل يوميا لتنخفض هذه القيمة تدريجيا إلى 970 ألف برميل يوميا سنة 2018 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى اجتماع مجموعة دول اوبيك في 28 سبتمبر 2016 بالجزائر العاصمة والذي يرمي إلى تخفيض الإنتاج لتحسين أسعار النفط.
أما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاجه سنة 2014 ما قيمته 83.3 مليار متر مكعب لترتفع هذه القيمة تدريجيا إلى 97.5 مليار متر مكعب سنة 2018، وذلك نتيجة دخول حقول غازية جديدة حيز الخدمة.

الجدول رقم(15): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2015-2018.

الوحدة: المليون دولار

السنة	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات
2015	33080.6	35138	94.14
2016	27917.5	29698	94
2017	33202.8	35132	94.50
2018	38952.6	41783	93.22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، الجزائر، جوان 2019، ص ص: 27 -28.

من خلال معطيات الجدول رقم (15) يتضح مدى أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، فمن جانب صادرات المحروقات بلغت قيمتها سنة 2015 حوالي 33080.6 مليون دولار لتنخفض هذه القيمة إلى 27917.5 مليون دولار سنة 2016 وذلك بسبب الصدمة النفطية والتي أدت إلى انهيار في أسعار المحروقات، ثم ارتفعت هذه القيمة إلى 38952.6 مليون دولار سنة 2018 نتيجة التحسن الطفيف في أسعار البترول.
أما فيما يخص نسبة صادرات محروقات إلى إجمالي الصادرات بلغت سنة 2015 نسبة 94.14% وهو ما يثبت أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد على سلعة واحدة مما يجعل الاقتصاد الوطني هشا وعرضة للازمات الاقتصادية، ثم تنخفض هذه النسبة وتبلغ 93.22 % سنة 2018، رغم هذا الانخفاض الطفيف إلا انه يفسر جهود الدولة في التخلص من تبعية المحروقات.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه اقتصاديات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والجزائر

تعاني اقتصاديات دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما فيها الجزائر في الآونة الأخيرة، العديد من التحديات والتي سيتم ذكرها في عنصرين رئيسيين هما: التبعية الاقتصادية، وأزمة فيروس كورونا.

1 - التبعية الاقتصادية:

يقصد بالتبعية الاقتصادية الوضع الذي يتوقف فيه اقتصاد بلد ما على توسع وتطور اقتصاد بلد آخر يخضع له الاقتصاد الأول، لذلك فإن ظاهرة التبعية الاقتصادية تعد من السمات الأساسية التي تتميز بها البلدان النامية

حيث أنه على الرغم من تحررها من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الاستقلال السياسي، فإنها لم تتحرر بعد من التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة[1]، كما تتجسد التبعية الاقتصادية في ثلاثة أشكال أساسية هي:

1- التبعية التجارية: حيث يتجسد مظهر التبعية التجارية من خلال تبيان مدى مساهمة التجارة الخارجية "استيراد وتصدير" في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، بمعنى آخر تبيان مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لدولة أخرى، فالعجز في الميزان التجاري وتراجع الإنتاج هو أحد التعبيرات التخلف في تطوير الصناعة وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية.

2- التبعية الغذائية: فتظهر من خلال تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، بحيث تصبح سلعة الغذاء كأداة تستخدمها الدول المصدرة للضغط على الدول المستوردة بسبب ضآلة إنتاج هذه الأخيرة في المجال الزراعي وعجزها عن إشباع الطلب المحلي بالسلع الغذائية.

3- التبعية المالية: وذلك أن الارتباط بين عملة الدولة النامية وعملة دولة التكنولوجيا وبالخصوص عملة الدولار الأمريكي لأن الاقتصاد الأمريكي المتصدر لاقتصاديات العالم جعل معظم الدول النامية وخصوصا التي ترتبط معه بعلاقات تجارية ومالية وعسكرية متينة. تسعى إلى ربط عملاتها المحلية بالدولار عسى وأن يكون هذا الربط له حث الاقتصاد الضعيف حتى يستمد القوة من الاقتصاد الأمريكي، بينما هذا الربط أدى إلى مزيد من إحكام التبعية للاقتصاد الأمريكي القوي، وحتى لو استمد عناصر القوة من خلال هذا الربط إلا أنه لم يتسم بالاستقلالية والديمومة، فضلا عن تعرضه بين المدة والأخرى للاهتزازات والتقلبات، عبر أداة الربط وهي العملة، ذلك بسبب تعرض مصدر القوة (الاقتصاد الأمريكي) للازمات التي تنبع من طبيعة النظام الرأسمالي في حد ذاته (الأزمة المالية لسنة 2008)[2].

2 – أزمة فيروس كورونا: COVID-19.

فيما يخص فيروس كورونا المستجد والتي تعد مجموعة كبيرة من الفيروسات المعروفة بأنها تسبب أمراضا تتراوح من نزلات البرد إلى أمراض أكثر خطورة، وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه: فيروس حيواني المصدر ينتقل إلى الإنسان عند المخالطة اللصيقة لحيوانات المزرعة أو الحيوانات البرية المصابة بهذا الفيروس، لكن رغم هذا يحتاج هذا

[1] محمود حميد خليل، **التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة 2003 –2008**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 34، سنة 2011، ص101.

[2] عيواج طالب، **تأثير التبعية الاقتصادية على حرية المنافسة** ، مجلة الحقوق وعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، سنة 2019، ص342.

الفيروس إلى بحث أكثر لتحديد المصدر الدقيق له[1]، وكان لأزمة كورونا كوفيد- 19 تداعيات عديدة على الاقتصادات أهمها[2]:

1- انخفاض أسعار النفط: انخفضت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بعد تراجع الطلب العالمي لنحو الثلث وهبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسليمها في مايو 2020 إلى أدنى مستوى لها في التاريخ ، متجاوزة الصفر، بسبب فائض المعروض النفطي، نتيجة لقلة الاستهلاك، فقد توقفت حركة النقل داخليا أو خارجيا في كثير من الدول أو تراجع مستوى حركتها كما أن إجراءات حظر التجول والتباعد الاجتماعي قد ساهمت في ذلك، وقد أدى توقف حركة الطيران وقطاع السياحة إلى انخفاض الطلب على المنتجات النفطية أيضا.

2- تعطل الحركة التجارية: من أقسى هزات أزمة كورونا كانت اضطرار السلطات لإغلاق القطاعات التجارية مما أدى ذلك إلى تراجع في الحركة التجارية وانخفاض إيرادات أصحاب المحلات والأسواق الكبرى وبالتالي تحملهم نفقات تشغيلية دون قدرتهم الحصول على إيرادات تغطيها.

3- زيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف: قامت عدد كبير من القطاعات الاقتصادية بتسريح موظفيها وزاد عدد العمال طالبي الإعانات الاجتماعية نتيجة فقدانهم وظائفهم، وعلى الرغم من قيام الدول بتخصيص دعم مالي مباشر للشركات للإبقاء على موظفيها بتخفيض الضرائب عليها أو تأجيلها أو تقديم قروض ميسرة لها لدفع جزء من الأجور، والعمل على توفير السيولة لها أو حتى اضطرار الدول أحيانا بدفع جزء من رواتب عمالة هذه الشركات أو السماح لها بتسديد نصف الرواتب أو قيام صناديق الضمان الاجتماعي بالإسهام بالرواتب، فعلى الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن عددا من الشركات قامت بالاستغناء عن موظفيها كنتيجة لتوقف أعمالها أو فقدان سيولتها.

[1] أبو بكر خوالد، خير الدين بوزرب، **فعالية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة في مواجهة فيروس كورونا (COVID-19) : تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 2، العدد2 خاص، سنة 2020، ص40.

[2] ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، **أثر جائحة فيروس كورونا (COVID – 19)على الاقتصاد العالمي**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد2، العدد2 خاص، سنة 2020، ص ص: 121-124.

المبحث الثالث: التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تلعب التجارة الدولية دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعد مؤشرا لقياس قدرة الدولة على التسويق والإنتاج والمنافسة في السوق الدولي، ويعد خيار الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للجزائر أساسا إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المنطقة في تنمية التجارة الجزائرية مع دول المنطقة وتوسيع السوق لتصريف المنتجات وتشجيع استغلال الثروات والموارد الطبيعية وفق أسس اقتصادية.

المطلب الأول: واقع التبادل التجاري العربي البيني في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

نتطرق في هذا المطلب إلى عنصرين رئيسيين أولا واقع التجارة الإجمالية والبينية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سوف ندرس فيه واقع التجارة العربية الإجمالية قبل وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وواقع التجارة العربية البينية* قبل وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أما العنصر الثاني سواء على مستوى التجارة العربية الإجمالية أو التجارة البينية العربية سوف نتطرق فيه الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي وذلك في إطار تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع الأول: واقع التجارة العربية الإجمالية والبينية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1. واقع التجارة العربية الإجمالية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جدول رقم (16): يوضح التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بالمليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات عربية الإجمالية	259.7	238.1	247.5	308.2	408.1	559.6	685.4	796.1	1076.5
واردات عربية الإجمالية	149.7	167	175.9	198.7	258.3	348.9	406.4	535.9	669.6
% من الصادرات العالمية	3.9	3.8	4.1	4.5	5.5	4.4	5.7	5.7	6.7
% من الواردات العالمية	2.6	2.7	2.6	2.8	3	3	3.3	3.7	4

صندوق النقد العربي، **تقرير التجارة الخارجية العربية**، الفصل الثامن، 2005، 2006.

1.1. قبل حدوث الأزمة المالية العالمية 2008: من خلال الجدول رقم (16) ارتفعت قيمة الصادرات العربية الإجمالية من 259.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 1076.5 مليار دولار سنة 2008 ويرجع سبب هذا الارتفاع

* **التجارة البينية العربية:** هي التجارة التي تتم بين دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إلى الزيادة في الصادرات النفطية العربية الناتجة عن ارتفاع في أسعار النفط، من جهة أخرى ارتفعت نسبة الصادرات العربية الإجمالية بالنسبة للصادرات العالمية من 3.9% إلى 6.7 % خلال نفس الفترة.

بالنسبة للواردات العربية الإجمالية فقد ارتفعت هي الأخرى من 149.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 669.6 مليار دولار سنة 2008 ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي لدى الدول العربية خاصة النفطية منها التي ارتفعت إيراداتها من جراء ارتفاع في أسعار النفط خلال نفس الفترة.

جدول رقم (17): يوضح التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بالمليار دولار) (تابع)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات العربية الإجمالية	735.7	911.8	1197.7	1321.9	1319.7	1250.2	862	798	956.4	1095.4
الواردات العربية الإجمالية	607.3	662.1	741.5	826.5	874.1	930.1	864.3	811.1	808.8	824.6
% من الصادرات العالمية	5.9	6	6.5	7.2	7	6.6	5.2	4.7	5.4	5.7
% من الواردات العالمية	4.8	4.3	4	4.4	4.6	4.9	5.2	4.7	4.5	4.2

المصدر: صندوق النقد العربي: الفصل الثامن، تقرير التجارة الخارجية العربية للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

2.1. بعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008: اندلاع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أدى إلى تراجع في حجم التجارة العربية الإجمالية وهو ما يوضحه الجدول رقم (17)، فقد تراجعت قيمة الصادرات العربية الإجمالية إلى 735.7 مليار دولار سنة 2009 وبالتالي تراجع في نسبة الصادرات العربية الإجمالية بالنسبة للصادرات العالمية لتصبح 5.9 %، من جهة أخرى انخفضت قيمة الواردات العربية الإجمالية إلى 607.3 مليار دولار سنة 2009 الأمر الذي أدى إلى انخفاض في نسبتها في الواردات العالمية وتصبح 4.8 %.

تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى ارتفاع في حجم التجارة العربية الإجمالية، حيث ارتفعت الصادرات العربية الإجمالية ارتفاع تدريجي إلى غاية 1319.7 مليار دولار سنة 2013، كما ارتفع نسبة الصادرات العربية الإجمالية في الصادرات العالمية إلى 7 % سنة 2013. بالنسبة للواردات العربية الإجمالية ارتفعت هي الأخرى ارتفاع تدريجي إلى 930.1 مليار دولار سنة 2014 بحيث تمثل هذه القيمة نسبة 4.9 % من الواردات العالمية.

الصدمة النفطية سنة 2014 أدت إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي أدى إلى تراجع في قيمة الصادرات العربية الإجمالية تدريجيا وتصبح 798 مليار دولار سنة 2016 أي بنسبة 4.7 % من الصادرات العالمية. أما الواردات العربية الإجمالية فقد تراجعت أيضا وأصبحت 808.8 مليار دولار سنة 2017 أي بنسبة 4.5 % من الواردات العالمية.

التحسن التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية أدى لارتفاع في قيمة الصادرات العربية الإجمالية إلى 1095.4 مليار دولار سنة 2018 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في نسبتها من الصادرات العالمية وتصبح 5.7 % خلال نفس السنة. بالنسبة الواردات العربية الإجمالية فقد ارتفعت هي الأخرى إلى 824.6 مليار دولار سنة 2018 أي بنسبة 4.2 % من الواردات العالمية.

2. واقع التجارة العربية البينية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جدول رقم (18): يوضح التجارة العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بالمليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
الصادرات العربية البينية	**16.1**	**17.2**	**20.9**	**25.3**	**34**	**48.1**	**58.5**	**70.6**	**100.3**
الواردات العربية البينية	**15.7**	**17.1**	**20.4**	**21.7**	**28.9**	**44**	**53.4**	**64.7**	**90.7**
% من الصادرات العربية	**6.2**	**7.2**	**8.5**	**8.2**	**8.3**	**8.5**	**8.5**	**8.9**	**9.3**
% من الواردات العربية	**10.5**	**10.2**	**11.6**	**10.9**	**11.2**	**12.6**	**13.2**	**12.1**	**13.5**

صندوق النقد العربي، **تقرير التجارة الخارجية العربية**، الفصل الثامن، 2005، 2006.

1.2.قبل حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008: تشير البيانات الموضحة في الجدول رقم(18) إلى ارتفاع في حجم التجارة العربية البينية، حيث ارتفعت الصادرات العربية البينية من 16.1 مليار دولار سنة 2000 إلى 100.3 مليار دولار سنة 2008 ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط ومن جهة أخرى التحرير التدريجي للتبادل التجاري العربي البيني على السلع العربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

فيما يخص نسبة الصادرات البينية في الصادرات العربية الإجمالية فقد ارتفعت من 6.2 % سنة 2000 إلى 11.9% سنة 2009 رغم هذه الزيادة إلا أن هذه النسبة لا تعكس الأهداف الحقيقة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

من جانب الواردات العربية البينية فقد ارتفعت تدريجيا من 15.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 90.7 مليار دولار سنة 2008 أما نسبة الواردات البينية في الواردات العربية الإجمالية فقد ارتفعت من 10.5 % سنة 2000 إلى 13.5 % سنة 2008.

جدول رقم (19): يوضح التجارة العربية البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(بالمليار دولار) (تابع)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات العربية البينية	**87.2**	**98.5**	**103.1**	**110.4**	**112.9**	**120.8**	**106.5**	**97.4**	**104.9**	**108.7**
الواردات العربية البينية	**73.6**	**83.8**	**98.6**	**107.6**	**114.3**	**120.5**	**106.4**	**98.7**	**101.5**	**110.5**
% من الصادرات العالمية	**11.9**	**10.8**	**8.6**	**8.4**	**8.6**	**9.7**	**12.4**	**12.2**	**11**	**9.9**
% من الواردات العالمية	**12.1**	**17.7**	**13.3**	**13**	**13.1**	**13**	**12.3**	**12.2**	**12.5**	**13.4**

المصدر: صندوق النقد العربي: الفصل الثامن، **تقرير التجارة الخارجية العربية للسنوات** 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

المصدر: برنامج تمويل التجارة الخارجية، **التقرير السنوي**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2019، ص7.

2.2. بعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008: التداعيات السلبية للازمة المالية العالمية سنة 2008 على الدول العربية وأسواق النفط أدى إلى تراجع في حجم التجارة العربية البينية وهو ما تشير له البيانات الموضحة في الجدول رقم (19)، بحيث انخفضت قيمة الصادرات العربية البينية إلى 87.2 مليار دولار سنة 2009 بحيث تمثل هذه القيمة نسبة 11.9 % من الصادرات العربية الإجمالية، في المقابل انخفضت الواردات البينية العربية إلى 73.6 مليار دولار سنة 2009 أي بنسبة 12.1 % من الواردات العربية الإجمالية.

تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية ومستوى النشاط الاقتصادي لدى الدول العربية أدى إلى ارتفاع في حجم التجارة العربية البينية فارتفعت الصادرات العربية البينية إلى 120.8 مليار دولار سنة 2014 أي بنسبة 9.7% من الصادرات العربية البينية الإجمالية، من جانب الواردات العربية البينية فقد ارتفعت هي الأخرى إلى 120.5 مليار دولار سنة 2014 أي بنسبة 13% من الواردات العربية الإجمالية.

انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى تراجع في حجم التجارة البينية العربية، بحيث ارتفعت الصادرات البينية إلى 108.7 مليار دولار سنة 2018 والتي تمثل 9.9 % من الصادرات العربية الإجمالية، كما ارتفعت الواردات العربية البينية إلى 110.5 مليار دولار سنة 2018 أي بنسبة 13.4 % من الواردات العربية الإجمالية.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة العربية الإجمالية والبينية في إطار تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1. الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية والبينية في إطار تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم(20): الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية والبينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2018 (%)

السلع السنوات	الصادرات العربية الإجمالية	الصادرات البينية العربية	الواردات العربية الإجمالية	الواردات البينية العربية
الوقود و المعادن	63.4	17.2	13.6	25.9
السلع الزراعية	7.1	19.7	18.8	20.8
سلع غير مصنفة	1	4.6	2.1	7.3
مصنوعات	28.8	58.3	65.1	46.2
المواد الكيماوية	9.3	18.1	8.9	12.2
مصنوعات أساسية	5.8	18.2	17.9	17.6
آلات و معدات نقل	6.9	9.9	29.6	9.9
مصنوعات أخرى	6.8	12.1	8.7	6.5

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير التجارة الخارجية العربية**، الفصل الثامن، لسنة 2019

تشير الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم (20) الذي يمثل الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية لسنة 2018 إلى سيطرت الوقود والمعادن على إجمالي الصادرات العربية الإجمالية وذلك بنسبة 63.4% لتأتي المواد الكيمياوية في المرتبة الثانية بنسبة 9.3% وفي المرتبة الثالثة السلع الزراعية بنسبة 7.1 % ثم آلات ومعدات نقل 6.9 %. فيما يخص للهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية فمن خلال الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (20) توضح لنا ضعف القاعدة الإنتاجية لدى الدول العربية بحيث نلاحظ سيطرت آلات ومعدات نقل على إجمالي الواردات العربية الإجمالية وذلك بنسبة 29.6 % ثم السلع الزراعية بنسبة 18.8 % من إجمالي الواردات العربية الإجمالية.

وبالنسبة للهيكل السلعي للتجارة العربية البينية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فتشير الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم (20) إلى أن نسبة السلع الزراعية هي أعلى نسبة في إجمالي الصادرات العربية البينية وذلك بنسبة 19.7 %لتأتي ثم بدرجة أقل مصنوعات أساسية بنسبة 18.2 %، في المرتبة الثالثة المواد الكيمياوية بنسبة 18.1 %، لتأتي الوقود والمعادن في المرتبة الرابعة بنسبة 17.2% من الصادرات البينية العربية.

من جانب الهيكل السلعي للواردات البينية العربية احتلت الوقود والمعادن أعلى نسبة بلغت 25.9 %، ثم السلع الزراعية بنسبة 20.8 % من إجمالي الواردات البينية العربية.

2. اتجاهات التجارة العربية الإجمالية إلى أهم الشركاء التجاريين.

الجدول رقم (21): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2018 (%)

السلع السنوات	الصادرات	الواردات
الدول العربية	9.9	13.5
الاتحاد الأوروبي	15.5	26.4
الولايات المتحدة الأمريكية	5.5	7.5
اليابان	8.2	2.6
الهند	9.7	6.1
الصين	12.5	12.5
باقي دول آسيا	22.8	14.7
باقي دول العالم	15.9	16.8

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير التجارة الخارجية العربية**، الفصل الثامن، لسنة 2019.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم (21) الذي يوضح اتجاهات التجارة العربية البينية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2018 نلاحظ أن دول آسيا والاتحاد الأوروبي تعتبر أهم الشركاء التجاريين، فمن جانب الصادرات العربية أهم الشركاء التجاريين في المرتبة الأولى دول آسيا وبالدرجة الأولى الصين حيث بلغت حصتها في الصادرات العربية الإجمالية 12.5 % ثم الهند بنسبة 9.7 % واليابان بنسبة 8.2 % أما باقي دول آسيا فقد بلغت حصتها في الصادرات العربية الإجمالية 22.8 %، ثم في المرتبة الثانية دول الاتحاد الأوروبي وذلك بنسبة 15.5 %، أما الدول العربية فقد جاءت في المرتبة الثالثة حيث بلغت حصتها 9.9 % من إجمالي الصادرات العربية الإجمالية.

من جانب الواردات تعتبر أيضا دول آسيا والاتحاد الأوروبي أهم الممونين الرئيسيين للواردات العربية الإجمالية، ففي دول آسيا الصين حيث بلغت حصتها في الواردات العربية الإجمالية 12.5 % والهند 6.1 % ثم اليابان 2.6 %، أما باقي دول آسيا فقد بلغت حصتها حوالي 14.7 %، في المرتبة الثانية دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت حصتها 26.4% في الواردات العربية الإجمالية، ثم في المرتبة الثالثة تأتي الدول العربية بنسبة 13.5 % من الواردات العربية الإجمالية.

3. التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

من خلال الملحق رقم (03) نلاحظ تركز صادرات الأردن إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من السعودية بقيمة 708.7 مليون دولار والعراق بقيمة 657.1 مليون دولار، كما تركزت صادرات الإمارات العربية المتحدة في كل من السعودية بقيمة 9362.8 مليون دولار وسلطنة عمان بقيمة 8535.3 مليون دولار، وبالنسبة

لصادرات البحرين فقد تركزت في كل من السعودية بقيمة 1432.9 مليون دولار والإمارات بقيمة 2705.5 مليون دولار، كما تركزت صادرات تونس في كل من الجزائر بقيمة 423.1 مليون دولار، وليبيا بقيمة 496.2 مليون دولار والمغرب بقيمة 217.6 مليون دولار، أما صادرات الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد تركزت في كل من تونس بقيمة 1000.3 مليون دولار، ومصر بقيمة 517.6 مليون دولار، والمغرب بقيمة 512.7 مليون دولار، وتركزت صادرات السعودية إلى دول المنطقة في كل من الإمارات بقيمة 12610.2 مليون دولار، البحرين بقيمة 7460.7 مليون دولار، ومصر بقيمة 5073.7 مليون دولار، وبالنسبة لصادرات السودان إلى دول المنطقة فقد تركزت في كل من الإمارات العربية المتحدة بقيمة 944.6 مليون دولار، السعودية بقيمة 549.3 مليون دولار، ومصر بقيمة 469.1 مليون دولار، وتركزت صادرات الكويت في كل من الإمارات العربية المتحدة بقيمة 1409 مليون دولار ومصر بقيمة 1824.2 مليون دولار، أما صادرات مصر فقد تركزت في كل من الإمارات العربية المتحدة بقيمة 2693.1 مليون دولار، والسعودية بقيمة 1282.8 مليون دولار والجزائر بقيمة 482.4 مليون دولار وفلسطين بقيمة 851.2 مليون دولار، وبالنسبة للمغرب فقد تركزت صادرات المغرب في كل من الجزائر بقيمة 258 مليون دولار وتونس بقيمة 118.4 مليون دولار.

وبالنسبة للواردات العربية البينية فقد تركزت واردات الأردن إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من السعودية بقيمة 3373.2 مليون دولار والإمارات العربية المتحدة بقيمة 824.5 مليون دولار، كما تركزت واردات الإمارات العربية المتحدة في كل من السعودية بقيمة 10373.8 مليون دولار وسلطنة عمان بقيمة 3210 مليون دولار، وتركزت واردات البحرين إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من الإمارات العربية المتحدة بقيمة 1289.4 مليون دولار والسعودية بقيمة 3090.6 مليون دولار، وتركزت واردات تونس في كل من الجزائر بقيمة 971.8 مليون دولار ومصر بقيمة 418.4 مليون دولار، وتركزت واردات السعودية في كل من الإمارات العربية المتحدة بقيمة 11984.6 مليون دولار، كما تركزت واردات السودان في كل من الإمارات العربية المتحدة بقيمة 746 مليون دولار والسعودية بقيمة 648.8 مليون دولار ومصر بقيمة 417.8 مليون دولار، كما تركزت واردات العراق في كل من الأردن بقيمة 887 مليون دولار والسعودية بقيمة 1781 مليون دولار، وسلطنة عمان بقيمة 732 مليون دولار، أما بالنسبة لواردات الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تركزت في كل من السعودية بقيمة 594.5 مليون دولار وتونس بقيمة 360 مليون دولار ومصر بقيمة 357.4 مليون دولار.

المطلب الثاني: واقع التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

سوف ندرس هذا المطلب في عنصرين رئيسيين بالنسبة للعنصر الأول حول واقع التجارة الخارجية الجزائرية والتجارة البينية الجزائرية مع دول الاتفاقية، بحيث سوف ندرس فيه واقع التجارة الجزائرية قبل وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وواقع التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وبالنسبة للعنصر الثاني سوف ندرس الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي على مستوى التجارة الإجمالية الجزائرية والتجارة البينية الجزائرية مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية والتجارة البينية الجزائرية مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1. واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

الجدول رقم(22): تطور الصادرات والواردات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018		
الصادرات	65917	62886	37787	30026	35191	41168		
الواردات	54852	58580	51501	47089	46059	46197		

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع التالي، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع عليه يوم : 23 /2020/11 ، على الساعة 09:05.

1.1. قبل حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008: في ما يخص تطور الصادرات من خلال الجدول رقم (22) شهدت ارتفاع مستمر بوتيرة متزايدة خلال الفترة 2005 – 2008 لتصل إلى حدود 79298 مليون دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع في أسعار المحروقات، وبالنسبة للواردات الجزائرية فقد ارتفعت تدريجيا هي الأخرى من 20048 مليون دولار سنة 2005 إلى 39479 مليون دولار سنة 2008، لتنخفض هذه القيمة سنة 2009 إلى حدود 45194 مليون دولار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية.

2.1. بعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008: اندلا ع الأزمة المالية العالمية أدى لانخفاض في الصادرات الجزائرية الإجمالية إلى 45194 مليون دولار سنة 2009، أما الواردات الجزائرية الإجمالية فقد انخفضت إلى 39294 مليون دولار خلال نفس السنة.

عودة الصادرات إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع في أسعار البترول حيث بلغت قيمتها 73489 مليون دولار خلال سنة 2011، وبالنسبة للواردات الجزائرية الإجمالية فقد واصلت الارتفاع تدريجيا، وهذا بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي والمشاريع التنموية مما اضطرها إلى استيراد المواد التي تحتاجها هذه المشاريع.

تراجع حجم الطلب العالمي على النفط، هذا بالإضافة إلى تخمة المعروض من النفط إلى ما يقارب 2 مليون برميل يوميا في الأسواق العالمية الأمر الذي أدى إلى انهيار في أسعار النفط سنة 2014 مما انعكس سلبا في قيمة الصادرات الجزائرية وانخفضت إلى حدود 30026 مليون دولار سنة 2016، لتعود الصادرات الإجمالية بالارتفاع إلى 41068 مليون دولار سنة 2018 وذلك بسبب قيام دول مجموعة اوبيك بتخفيض إنتاج النفط، الأمر الذي أدى إلى تحسن طفيف لأسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا بالإضافة إلى حدوث تحسن في الاقتصاد العالمي من تبعات الأزمة المالية العالمية .

أما بخصوص تطور الواردات الجزائرية الإجمالية، ونتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي الذي اثر في الطلب العالمي للنفط، وبتالي حدوث انهيار في أسعار المحروقات الأمر الذي أثر سلبا على إيرادات الدولة من المحروقات، تبنت الدولة سياسة التقشف والتقليص من حجم الواردات عن طريق حصص الواردات وإيقاف بعض السلع عن استيرادها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في قيمة الواردات من 58580 مليون دولار سنة 2014 إلى حدود 46196 مليون دولار سنة 2018.

الشكل رقم(04): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2018

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نفس المرجع السابق، على الساعة 09:05.

وبالنسبة للميزان التجاري الشكل رقم(04) الذي يعتبر محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات فقد سجل فائض كانت قيمته غير مستقرة خلال الفترة 2005 – 2014 حسب تقلبات أسعار البترول من جهة وتزايد في وتيرة الواردات، ونتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية والصدمة النفطية سنة 2014 تم تسجيل عجز نتيجة التراجع الكبير في حجم الصادرات وانخفاض طفيف في حجم الواردات إلى غاية سنة 2018.

2. التجارة البينية الجزائرية مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم (23): التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2005 –2008. الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008
صادرات الجزائرية البينية	1040	1106.2	1025.5	2408.7
% من الصادرات الإجمالية	0.02	0.02	0.017	0.03
الواردات الجزائرية البينية	639	725	597.3	682
% من الواردات الإجمالية	0.031	0.033	0.021	0.017

المصدر: الإحصائيات السابقة لبرنامج تمويل التجارة العربية.

1.2. قبل حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008: فيما يخص التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الموضحة في الجدول رقم (23) فقد كان التبادل التجاري متواضع إذا ما قورن بالتبادل التجاري بين الجزائر والمناطق الاقتصادية الأخرى، بحيث بلغ حجم الصادرات الجزائرية البينية سنة 2005 حوالي 1040 مليون دولار وبنسبة 2 % من الصادرات الجزائرية الإجمالية، لترتفع هذه القيمة تدريجيا وبشكل طفيف إلى غاية 2408.7 مليون دولار سنة 2008 وبنسبة 3 % من الصادرات الجزائرية الإجمالية، أما الواردات البينية الجزائرية فقد بلغ حجمها سنة 2005 حوالي 639 مليون دولار وبنسبة 3.1 % من الواردات الجزائرية الإجمالية وقد تميزت بحالة عدم الاستقرار بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت سنة 2008 حوالي 682 مليون دولار أي بنسبة 1.7 % من الواردات الجزائرية الإجمالية.

الجدول رقم(24): التجارة البينية الجزائرية خلال الفترة 2009 –2018. الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات الجزائرية البينية	1421.1	1976.7	2396.4	2988.1	2975.1
% من الصادرات الإجمالية	0.031	0.034	0.032	0.041	0.045
الواردات البينية الجزائرية	851.1	1041.4	2415.7	2170.4	3262.7
% من الواردات الإجمالية	0.021	0.025	0.051	0.043	0.059
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات الجزائرية البينية	3286.7	2088.1	1574.2	1406.6	2107.9
% من الصادرات الإجمالية	0.052	0.055	0.052	0.039	0.051
الواردات البينية الجزائرية	2549.4	2468.6	1838.6	1680.4	2051.8
% من الواردات الإجمالية	0.043	0.047	0.039	0.036	0.044

المصدر: الإحصائيات السابقة لبرنامج تمويل التجارة العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، لسنة 2016.

برنامج تمويل التجارة العربية، إحصائيات لسنة 2020.

2.2. بعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008: الآثار السلبية للازمة المالية العالمية أدى لانخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية البينية الموضحة في الجدول رقم (24) إلى 1421.1 مليون دولار سنة 2009 أي بنسبة 2.1 % من الصادرات الجزائرية الإجمالية، أما الواردات الجزائرية البينية فقد واصلت بالارتفاع وذلك بسبب دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ وبالتالي قيام الجزائر بإعفاء المنتجات العربية من الرسوم الجمركية.

التحسن الطفيف لأسعار المحروقات أدى إلى ارتفاع في حجم الصادرات الجزائرية البينية تدريجيا إلى غاية 3286.7 مليون دولار سنة 2014 أي بنسبة 5.2 % من الصادرات الجزائرية الإجمالية، أما الواردات الجزائرية البينية فقد ارتفعت إلى غاية 2549.4 مليون دولار سنة 2014 وبنسبة 4.3 % من الواردات الجزائرية الإجمالية ، الصدمة النفطية سنة 2014 أدت إلى انخفاض في أسعار المحروقات مما أدى إلى تراجع في الصادرات الجزائرية البينية إلى غاية 1406.6 مليون دولار سنة 2017 لترتفع هذه القيمة مع التحسن الطفيف في أسعار النفط إلى 2107.9 مليون دولار سنة 2018.

من جانب الواردات الجزائرية البينية الصدمة النفطية وانخفاض في أسعار المحروقات والتي أدت إلى تراجع في مداخيل المحروقات مما أدى إلى انخفاض في قيمة الواردات الجزائرية البينية إلى 1680.4 مليون دولار سنة 2017 وبنسبة 3.6 % من الواردات الجزائرية الإجمالية ، لتشهد هذه القيمة ارتفاع طفيف لتصبح 2051.8 مليون دولار سنة 2018 أي بنسبة 4.4 % من الواردات الجزائرية الإجمالية.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية الإجمالية والتجارة البينية الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1. الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية الإجمالية:

الجدول رقم (25): الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية الخارجية لسنة 2018 (%)

	الصادرات الجزائرية الإجمالية	الواردات الجزائرية الإجمالية
الموارد الطبيعية	96	7.3
الزراعة	1	16.9
الصناعة	3	75.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التجارة العربية السمات والاتجاهات**، الكويت، النشرة الفصلية، العدد 01، السنة 2020، ص23.

يمثل الجدول رقم (25) الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية فمن جانب الصادرات تشير البيانات إلى أن تصدير الموارد الطبيعية تشكل الحصة الأكبر في الصادرات الجزائرية الإجمالية وذلك بنسبة 96 % تليها الصناعة

بنسبة ضعيفة جدا قدرها 3 %، والزراعة بنسبة 1 %، أما هيكل الواردات فمن خلال البيانات نلاحظ أن هناك ضعف في القاعدة الإنتاجية بحيث أن الصناعة تشكل الحصة الأكبر في الواردات الجزائرية الإجمالية وذلك بنسبة 75 %، كما تأتي الزراعة في المرتبة الثانية بنسبة 16.9 %، أما استراد الموارد الطبيعية فقد بلغت نسبتها 7.5 % من الواردات الجزائرية الإجمالية.

2. التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية:

1.2. التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق:

من خلال الملحق رقم (04) الذي يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية يعتبر الاتحاد الأوروبي الممون الرئيسي للجزائر وذلك بقيمة 21099 مليون دولار، نظرا لمجموعة من العوامل المساعدة أهمها وجود اتفاقيات دولية مثل الشراكة الاورومتوسطية، والموقع الجغرافي الجزائري القريب من أوربا، ثم في المرتبة الثانية دول آسيا بقيمة 11557 مليون دولار لتأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة بقيمة 3546 مليون دولار، أما الدول العربية فقد جاءت حصتها متواضعة بمبلغ 1904 مليون دولار.

من جانب الصادرات فيعتبر الاتحاد الأوروبي أيضا زبون رئيسي أمام الصادرات الجزائرية وذلك بقيمة 23386 مليون دولار سنة 2018 تليه دول آسيا بقيمة 5351 مليون دولار ودول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة بقيمة 2660 مليون دولار لتأتي حصة الدول العربية ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى بقيمة إجمالية 712 مليون دولار.

2.2. التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية حسب الدول:

من خلال الملحق رقم (05) تعتبر ايطاليا الزبون الرئيسي للصادرات الجزائرية وذلك بقيمة 6127 مليون دولار أي بنسبة 14.88% من إجمالي الصادرات الجزائرية تليها اسبانيا بقيمة 5002 مليون دولار وبنسبة 12.25% من إجمالي الصادرات وفي المرتبة الثالثة فرنسا بقيمة 4631 مليون دولار، فيما يخص الجانب العربي فتعتبر تونس أهم زبون عربي بمبلغ 952 مليون دولار أي بنسبة 2.31 % تليها المغرب بمبلغ 653 مليون دولار وبنسبة 1.59% من إجمالي الصادرات الجزائرية. فيما يخص الواردات الجزائرية الملحق رقم (05) تتصدر الصين قائمة أهم الممونين الرئيسيين للجزائر وذلك ب7850 مليون دولار لسنة 2018 وهو ما يمثل 16.99 % من إجمالي الواردات الجزائرية تليها فرنسا بقيمة 4781 مليون دولار وبنسبة 10.35% من إجمالي الواردات الجزائرية، في المرتبة الثالثة ايطاليا بمبلغ 3653 مليون دولار وبنسبة 7.91% من إجمالي الواردات، أما الجانب العربي فتعتبر المملكة العربية السعودية أهم ممون عربي بقيمة 698 مليون دولار أي بنسبة 1.51% من إجمالي الواردات الجزائرية.

3.التبادل التجاري الجزائري السلعي والتوزيع الجغرافي مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يوضح الملحق رقم (04) الصادرات الجزائرية السلعية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2018، فيما يخص الصادرات تركزت الصادرات الجزائرية مع دول المنطقة في كل من تونس بقيمة إجمالية بلغت 856.98 مليون دولار بحيث أن أهم المنتجات التي يتم تصديرها إلى تونس الوقود بقيمة إجمالية 810.28 مليون دولار والسلع المصنعة بمبلغ إجمالي بلغ 33.284 مليون دولار، تليها ثانيا المغرب بقيمة إجمالية 599.633 مليون دولار وأهم المنتجات التي تصدرها الجزائر في المغرب هي الوقود بقيمة 570.821 مليون دولار والسلع المصنعة بقيمة 24.287 مليون دولار، في المرتبة الثالثة تأتي مصر بمبلغ إجمالي قدره 469.496 مليون دولار وأهم المنتجات المصدرة إليها هي الوقود بقيمة 438.625 مليون دولار والمواد الخام الزراعية بقيمة 84.6 مليون دولار. أما في المرتبة الرابعة الأردن بقيمة إجمالية 119.04 مليون دولار وأهم السلع المصدرة إليها هي الوقود بقيمة 81.89 مليون دولار والمواد الغذائية ب34.81 مليون دولار.

بالنسبة للواردات الجزائرية مع دول المنطقة فحسب بيانات الموضحة في الملحق رقم (05) فقد تركزت أكثر في كل من السعودية بقيمة إجمالية بلغت 580.741 مليون دولار وأهم السلع التي يتم استرادها هي السلع المصنعة بقيمة 573.641 مليون دولار والوقود بقيمة 4.83 مليون دولار، في المرتبة الثانية تأتي مصر بقيمة إجمالية قدرها 444.717 مليون دولار وأهم السلع التي يتم استيرادها من مصر نذكر منها السلع المصنعة بمبلغ 254.253 مليون دولار والمواد الغذائية بقيمة 119.100 مليون دولار، ثالثا تونس بقيمة إجمالية قدرها 377.178 مليون دولار وأهم السلع التي يتم استيرادها من تونس السلع المصنعة بمبلغ قدره 315.750 مليون دولار، الوقود بقيمة قدرها 26.180 مليون دولار، أما المرتبة الرابعة الإمارات العربية المتحدة بقيمة إجمالية قدرها 269.679 مليون دولار وأهم السلع التي يتم استيرادها من الإمارات العربية المتحدة السلع المصنعة بقيمة 202.839 مليون دولار تليها الخامات والمعادن واللآلئ والذهب غير النقدي بقيمة 34.910 مليون دولار.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه التجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

واجه التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجموعة من العقبات والتي كانت حائلا أمام الزيادة في حجم التبادل التجاري وتنميته.

1. معوقات التبادل التجاري العربي البيني.

1.1. المعوقات السياسية[1]:

1- تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية، فبعضها يهيمن فيها القطاع العام والبعض الآخر يهيمن فيها القطاع الخاص، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة، وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري، وبالإضافة إلى ذلك فإن قرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية، تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.

2- ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم، بروابط وتحالفات سياسية واتفاقيات اقتصادية وتجارية ومشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها مساعدات والمنح والقروض مع دول مختلفة جعل العلاقات الاقتصادية، والتجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية.

2.1. المعوقات الاقتصادية:

- صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية، ويرجع ذلك إلى تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، واختلاف الدول العربية من حيث الأنظمة والتشريعات التجارية والجمركية، وهي أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية، وتؤدي إلى صعوبة تنفيذ القرارات المشتركة[2].

- انعدام الشفافية ونقص المعلومات حول التعامل التجاري بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة، فيما يخص الإفصاح عن الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء في المنطقة، كأن تقوم مثلا بعض الدول أعضاء المنطقة باتخاذ إجراءات أو القيام بإحداث تغيرات في عملية التقييم الجمركي لأغراض حمائية، أو القيام بعقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية ثنائية، ولا يتم إعلام الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات.

---

[1] لولاشي ليلى، **التجارة العربية البينية واقع وآفاق**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، الجزائر، مجلد 6، العدد 2، 25 ديسمبر 2016، ص423.

[2] عمر يوسف عبد الله، **المنطقة العربية للتبادل الحر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2012 -2013. ص88.

– عدم شمول قطاع الخدمات في البرامج التنفيذي للمنطقة على الرغم من دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تحرير تجارة الخدمات ، لما تحتله من أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي العربي.

– عدم اكتمال البنى التحتية في الدول العربية وذلك على صعيد المركز الحدودية الجمركية ومختبرات الفحص وأماكن الوقوف والانتظار بالنسبة للشاحنات.

– طول فترة بقاء الشاحنات المحملة بالسلع في المراكز الحدودية بحجة معاينة البضائع والتفتيش، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة المواد الغذائية والبضائع سريعة التلف.

– صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية.

– تعدد الفحوصات التي تخضع لها المنتجات وتأخير ظهور نتائجها مع ارتفاع تكلفتها وعدم اعتماد نتائج فحص الجهات في بلد المنشأ[1].

– عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة وشبكة نقل برية أو بحرية منتظمة بين الدول العربية تربط المشرق العربي بالمغرب العربي وعدم التزام بعض الدول الأعضاء بتطبيق قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بتنفيذ ما يصدر من قرارات وأحكام والتي تتعلق بالمنطقة.

– قصور بعض الأنظمة المصرفية على توفير الخدمات اللازمة لحاجات التبادل التجاري إضافة إلى عدد من القوانين التي تحكم بيئة العمل المصرفي في بعض البلدان والتي لا تراعي الديناميكية التي تحتاجها العمليات التجارية من جهة ومن جهة أخرى فهي لا زالت تخلق حواجز أمام التحويلات المصرفية، من حيث تشديد إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية وعدم تنسيقها مع بعضها البعض[2].

2. المعوقات التي تواجه التجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– ضعف التسويق: حيث تعتبر من العقبات التي تواجه التجارة الجزائرية، حيث لا يوجد فكر تسويقي بالمفهوم الحديث يشمل جميع مراحل تسويق المنتوج، بداية من الإنتاج والتكييف والتخزين، ونهاية بالتوزيع وضمان الخدمات ما بعد البيع،

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، فندق سوفتيل، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، 15-16 أكتوبر 2012، ص ص : 8 -11.

[2] نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشراكة الاوروموتوسطية على التجارة العربية البينية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014 -2015، ص189.

فهناك غياب شبه كلي للهياكل التي ترتكز عليها عملية التصدير، فلطالما كان ضعف مستوى التوضيب، عائقا للمؤسسات المصدرة بشكل يحد من قدرتها التنافسية.

– البيوقراطية: تعتبر البيوقراطية التي تطال إجراءات التصدير من أهم المشاكل التي يتلقاها المصدر، حيث يواجه عدة عراقيل يكون سببها في الظاهر طبيعة الإجراءات، لكن في باطنها هناك البيروقراطي ة الإدارية السائدة وسوء التنظيم، بالإضافة إلى العمل بالأساليب التقليدية، التي تبتعد عن تكنولوجي ا المعلومات، مما يصعب مهمة المصدر ويطيل إجراءات التصدير[1].

– انخفاض مستويات الجودة: وذلك باعتبار أن المنتجات الجزائرية لا زالت تعاني من انخفاض في مستوى الجودة والنوعية مقارنة بنوعية نفس المنتجات المنافسة في الأسواق الخارجية، مما يضعف من قدرتها التنافسية، والسبب في ذلك أساسا إلى التخلف التكنولوجي الذي تعاني منه معظم المؤسسات الجزائرية، باعتبار أن التكنولوجيا هي الأداة الوحيدة القادرة على الرفع من تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق سواء كانت الدولية أو المحلية[2].

– هشاشة البنية التحتية: إن حالة ووضعية البنية الأساسية لها تأثير كبير وتتضمن هذه البنية شبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية)، شبكات الاتصال السلكية ولا سلكية، لهذا حاولت الجزائر استغلال البحبوحة التي عاشتها لعدة سنوات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في تشييدها للمنشآت القاعدية، إلا أن وتيرة هذه الانجازات كانت بطيئة[3].

– عدم رغبة الشركات اقتحام مجال التصدير مع توفر سوق داخلية مجزية، فاعتمادها على الريع ووجود سوق محلية واسعة ومربحة لم يحفزها للتصدير، ما دام السوق المحلية كفيلة بتصريف منتجاتها.

– مشاكل اللوجستيك: إن النقائص والتأخر الملحوظ في سلسلة اللوجستيك هو أهم معيق للتجارة الجزائرية مثل مشاكل تخزين الحاويات وارتفاع في تكلفة الخدمات اللوجستية مقارنة بما هو موجود في دول المنطقة[4].

---

[1] رضا زروت، **السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، سنة 2018-2019، ص441.

[2] مسعود زيان موسى، **دور عقود نقل التكنولوجيا في تعزيز صادرات الدول العربية خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2017-2018، ص ص: 303-304.

[3] سارة دريدي، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد العالمي–الوضع الراهن وتحديات المستقبل–** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2016-2017، ص ص: 254-255.

[4] منال منصور، **إشكالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (دراسة مقارنة مع تونس والمغرب)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2017-2018، ص284.

خلاصة الفصل الثالث:

عرفت المنطقة العربية العديد من الاتفاقيات التي تسعى إلى توحيد الجهود لتسهيل التبادل التجاري فيما بينها لتتوج في الأخير بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تعتبر شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بحيث تسعى إلى التحرير التدريجي للرسوم الجمركية وصولا إلى تحرير شامل على كافة السلع ذات المنشأ العربي، ومن جهة أخرى الارتقاء إلى اتحاد جمركي كمرحلة ثانية للتكامل الاقتصادي العربي، ثم السوق العربية المشتركة، والجزائر واحدة من الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي سوف تسمح للمنتجات الجزائرية الولوج إلى الأسواق العربية والرفع من فاتورة صادرات خارج المحروقات، وتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وبالتالي تشجيع التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وباعتبار أن الدول العربية بما فيها الجزائر الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي جزء من منظومة الاقتصاد العالمي الذي شهد هذا الأخير أزمة مالية عالمية حادة اندلعت سنة 2008 والتي تختلف عن الأزمات السابقة فقد امتدت آثارها وتداعياتها على قطاعات اقتصادية مختلفة مثل سوق النفط العالمية، وارتفاع حدة البطالة، ونقس في السيولة والتي انعكست سلبا على حجم الاستثمارات الأجنبية، كما ساهمت هذه الأزمة في التأثير سلبا على اقتصاديات الدول العربية بما فيها الجزائر ولكن بنسب مختلفة وحسب درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

رغم الجهود المبذولة إلا انه يتوجب على الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عموما والجزائر خصوصا التحرك والقيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاح مسار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من خلال تنمية الاقتصاد العربي والقضاء على كافة العقبات التي تواجه التجارة البينية العربية أو على الأقل التقليل منها.

الخاتمة العامة

تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في منح الدول الأعضاء مكانة اقتصادية وأهمية كبيرة في المجال الدولي وذلك من خلال تقوية المركز التنافسي وتحسين شروط التبادل التجاري والقدرة على التفاوض بين الدول الأعضاء وذلك لما تحتويه من مؤسسات وأجهزة تعمل على تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء كما تعمل على تشكيل سوق كبيرة تعمل على زيادة الطلب على السلع محلية الصنع مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار وإدراكنا العميق بأهمية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودورها في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء خاصة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية تم تسليط الضوء على واقع التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وقد بنيت الدراسة على فرضيتين أساسيتين كان مفادهما أن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 أثرت سلبا على التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن إزالة التعريفة الجمركية والقيود الغير الجمركية غير كاف للرفع من حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال رصد مختلف المحطات والمراحل التاريخي ة المختلفة والمنهج الوصفي في تحليل الوقائع الاقتصادية في الجداول والبيانات الإحصائية المختلفة.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا لهذا البحث تم التوصل إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

– نتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية تأثر التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سلبا حيث انخفضت قيمة التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة من 2408.7 مليون دولار إلى 1421.1 مليون دولار سنة 2009.

– إزالة التعريفة الجمركية والقيود الغير جمركية غير كاف لزيادة حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالرغم من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حيث بلغ حجم التبادل التجاري البيني حوالي 3 % من حجم التجارة الجزائرية الإجمالية، رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات اقتصادية هائلة ما يجعلها تحقق مستويات مرتفعة في التبادل التجاري مع دول المنطقة وهو ما يدل على أن هناك العديد من المشاكل والعقبات في تنمية التبادل التجاري بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

نتائج الدراسة:

من خلال عرضنا لموضوع هذا البحث وتحليلنا لأهم محتوياته تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

– تأثرت التجارة البينية العربية سواء من جانب الصادرات البينية أو الواردات البينية سلبا بالأزمة المالية العالمية بحيث انخفضت قيمتها سنة 2009 وذلك بعد الارتفاع الذي شهدته سنة 2008.

– يشكل الوقود المعدني والمعادن النسبة الأكبر في هيكل الصادرات العربية البينية.

– ارتباط الدول العربية مع المناطق الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، أمريكا الشمالية، ودول آسيا أكثر من ارتباطها مع بعضها البعض داخل المنطقة، حيث أصبحت المبادلات التجارية البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أقل بكثير من المبادلات التجارية بينها وبين هاته الدول.

– تعتبر الإرادة السياسية من بين أهم العوامل المؤثرة على تطبيق الفعلي لقواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتذليل الصعوبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– بالرغم من إلغاء كافة الرسوم الجمركية ووجود العديد من القواسم المشتركة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن مستويات التجارة البينية العربية مازالت متدنية وهي في حدود 12 % من التجارة العربية الإجمالية.

– تعتبر الإمارات والسعودية من أهم الدول الأعضاء في المنطقة التي تساهم بنسبة كبيرة في التجارة العربية البينية.

– تمثل صادرات المحروقات حولي 93 % من الصادرات الإجمالية الجزائرية بحيث أن تقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية تؤثر بشكل كبير على مستوى أداء الاقتصاد الجزائري وخاصة في حجم التجارة الإجمالية الجزائرية.

– دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يحفزها على تنمية التبادل التجاري بينها وبين دول المنطقة، بحيث التقارب الجغرافي والسياسي مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يمنح لها امتيازات إضافة إلى انخفاض في تكاليف النقل لمنتجاتها، جعلها تقوم بزيادة التبادل التجاري معه على حساب الدول الأعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتركز مع الدول المتجاورة جغرافيا مثل مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، وذلك نظرا لانخفاض في تكلفة النقل والتسويق.

– يمثل حجم التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نسبة ضئيلة تمثل 3% إذا ما قورنت بحجم التبادل بين الجزائر والمناطق الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل

أهمها التشابه في الهيكل الإنتاجي بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضعف البنية التحتية، وانخفاض في جودة المنتجات الجزائرية.

- انخفاض في عدد السلع التي يتم تبادلها بين الدول العربية حيث تتمثل فقط في الوقود والمعادن والسلع الزراعية.
- كان تأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على حجم التجارة الإجمالية الجزائرية كبير، بحيث أدى ذلك إلى انخفاض كبير في مستوى الصادرات الجزائرية، والتي عرفت تحسنا بداية من سنة 2011 مدعومة بارتفاع في أسعار المحروقات أما الواردات الجزائرية فقد كان انخفاضها ضئيل مقارنة بالصادرات الجزائرية.
- انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخول الاتفاق حيز التنفيذ كان له أثر ايجابي على حجم التجارة البينية الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذا تم مقارنتها بالفترة السابقة قبل الانضمام، بحيث أدى ذلك إلى الزيادة في حجم التبادل التجاري الجزائري البيني سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن الزيادة في حجم الواردات الجزائرية كان أكثر مقارنة بالزيادة بحجم الصادرات الجزائرية اتجاه دول المنطقة.
- رغم انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحيث أصبحت السلع التي يتم تبادلها بين الجزائر ودول المنطقة معفات من الرسوم الجمركية إلا أن التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة يبقى ضعيف بحيث لا يتعدى 3 % من التجارة الجزائرية الإجمالية.
- تعدد اتفاقيات التجارية سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة والدول الأخرى الغير أعضاء في التأثر على التزام الدول العربية الأعضاء بإزالة كافة القيود الجمركية والغير الجمركية، والذي يعتبر من المعوقات الرئيسية نحو التنفيذ الأمثل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

التوصيات:

انطلاقا إلى ما تقدم من نتائج الدراسة، فإننا نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1- تسهيل الحصول على تأشيرات السفر.

2- الاهتمام بمعالجة أسباب ارتفاع التكاليف النسبية للتجارة العربية البينية.

3- إزالة كافة القيود غير الجمركية التي لا تزال تواجه حرية التجارة بين البلاد العربية

4- تعزيز جهود التعريف بالمنطقة ومتطلباتها بالتعاون بين اتحاد الغرف العربية ونقاط الاتصال الرسمية وجامعة الدول العربية[1].

5- أهمية مشاركة القطاع الخاص العربية في تمويل وتنفيذ وإدارة المشروعات الحيوية، والتي سيكون لها تأثير مباشر وقوي على حركة التجارة العربية البينية وعلى كفاءتها التنافسية، كما سيكون لها أيضا تأثير غير مباشر على حركة الاستثمار البيني وكذلك على حركة الاستثمار الخارجي الوافد إلى المنطقة.

6- أن تبادر الحكومات العربية وبالتنسيق في ما بينها، إلى وضع نظم حديثة، من قوانين وآليات، للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يشجع استقطاب استثمارات القطاع الخاص إلى مشروعات البنية التحتية للطرق والسكك والكهرباء وغيرها من الاختصاصات البنيوية الحيوية.

7- التركيز على تطوير المنافذ والمعابر الحدودية للدول العربية بما يسهل حركة انسياب التجارة العربية البينية، وكذلك حركة انتقال الركاب.

8- إقرار تطوير شامل للتبادل الالكتروني في إطار الإدارات الجمركية، بوضع نظام معلوماتي جمركي متكامل، حيث إن تبادل البيانات الورقية في التعاملات التجارية بين الدول تعيق انسياب التجارة بشكل كبير.

9- تسريع العمل لاعتماد قانون جمركي موحد يؤسس لإطلاق الاتحاد الجمركي العربي، تمهيدا للوصول إلى السوق العربية المشتركة[2].

10- التركيز على تنويع الاقتصادات العربية وتنويع قواعد الإنتاج والتصدير والأسواق، ذلك أن ضعف التنوع في المنتجات والأسواق يزيد كثيرا من احتمالات التعرض للصدمات الخارجية، والأمر لا يقتصر على الدول العربية النفطية التي يتركز إنتاجها وتصديرها في منتجات النفط والغاز ومشتقاتهما، بل يشمل أيضا الدول العربية الأخرى التي تظهر أيضا ضعفا في تنوع الإنتاج والصادرات، مقارنة مع الدول النامية الأخرى.

11- إعادة الاعتبار إلى الصناعات التحويلية حيث تحتاج الصناعات التحويلية في العالم العربي إلى إعادة النظر في السياسات القائمة التي تعيق الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، خصوصا وأن هذا القطاع يخلق من 5الى 6

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير حول التجارة العربية البينية بين تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والمعوقات الميدانية، ماي 2010، ص70.

[2] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير حول التجارة العربية البينية في ظل التحولات العربية والعالمية، أفريل 2011، ص ص:

أضعاف فرص العمل التي تزودها الصناعة الاستخراجية، إلى جانب تأثيراته المتنوعة في دفع النمو الاقتصادي وتحفيز التشابك بين القطاعات[3].

12- الدفع باتجاه تسريع مشروعات الربط ولاسيما السكك الحديدية والخطوط والمرافئ البحرية، نظرا لأهميتهما المحورية لتحقيق كفاءة التجارة الإقليمية، ذلك أن شبكات الطرق البرية العربية، وإن كانت أوضاعها تتراوح بين الممتاز والجيد والمقبول بصورة غالبة، إلا أن قدرتها على خدمة التجارة تبقى محدودة، عدا عن أن تكلفتها مرتفعة مقارنة بوسائل النقل السككي والبحري[4].

آفاق البحث:

من خلال عرضنا لموضوع الدراسة وإثارتنا للعديد من القضايا تبين لنا بان هناك نقاط هامة جديرة بالدراسة، نود أن نقترحها في شكل عناوين ليتم البحث فيها والتطرق لها مستقبلا وهي على النحو التالي:

- تداعيات أزمة كورونا على التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- آليات انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الاتحاد الجمركي العربي.
- آثار اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على التبادل التجاري البيني لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- دور التنوع الاقتصادي في تنمية التبادل التجاري بين الجزائر ودول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

[3] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمام تحديات إعادة الهيكلة في أسواق النفط العالمية، أفريل 2016، ص ص : 32-33.

[4] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2015-2016)، التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، أفريل سنة 2015، ص ص 43-44.

المـراجــع

1 – المراجع باللغة العربية

أ– الكتب:

1. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة عمان، الأردن، ط1، سنة 2007.
2. إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2012.
3. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، سنة 2013.
4. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2014.
5. جواد كاظم البكري، **فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**، مركز حمو زابي للبحوث والدراسات الإستراتجية، لبنان، ط1، سنة 2011.
6. خالد أحمد علي محمود، **اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في إطار المؤسسات الاقتصادية** ، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2019.
7. خليل الرفاعي، بسمة عولمي، **الوجيز في إدارة الأزمات في المؤسسة الاقتصادية** ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط1، سنة 2016.
8. رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة ، الجزائر، ط1، سنة 2009.
9. زينب جابر سالم وآخرون، **الاتفاقيات الدولية** ، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط 1، سنة 2008.
10. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، سنة 2004.
11. سامي حاتم العفيفي ، **التكتلات الاقتصادية العربية بين التنظيم والتطبيق** ، الدار المصرية اللبنانية، سنة 2005.
12. سهيل حسين الفتلاوي، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 2012.
13. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظريات وسياسات**، دار الفكر، الأردن، ط1، سنة 2011.
14. السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، **الاقتصاد الدولي** ، المكتبة المكية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2017.
15. طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011.

16. عبد الحليم عمار غربي، **الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية رؤى وحلول** ، مطبوعات KIE PUBLAICATION، سوريا، مارس 2017.

17. عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط1، سنة 2018.

18. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، سنة 2007.

19. عمرو محي الدين، **أزمة النمور الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة** ، دار الشروق، القاهرة، ط1، سنة 2000.

20. قصي عبد الكريم ابراهيم ، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

ب- مطبوعات جامعية محكمة:

1. بن حركو غنية، **نظريات التجارة الدولية** ، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2019.

2. حوحو سعاد، **تاريخ الوقائع الاقتصادية** ، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014-2015.

3. خروف منير ، **المالية والتجارة الدولية** ، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، سنة 2014 – 2015.

4. فراس الأشقر، **التجارة الدولية**، مطبوعة جامعية، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سوريا، سنة 2017.

5. محمد أيمن عزت الميداني، **الأزمة المالية العالمية: أسبابها، تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية، 3 مارس 2009.

6. همام نزار عبيد، **مقرر إدارة الأعمال الدولية** ، مطبوعة جامعية، المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، سوريا، سنة 2019.

ج- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- الأطروحات:

1. إيمان محمود عبد اللطيف، **الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات** ، أطروحة دكتوراه، جامعة سانتس كليمنتس العالمية، العراق، سنة 2011.
2. بشاري سلمى ، **دعم وتطوير التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2017 -2018.
3. بوعار عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية تصور لتحقيق انطلاقة تنموية في ظل مقتضيات العولمة** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012 – 2013.
4. تواتي بن علي فاطمة، الاندماج **الاقتصادي واستراتجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2013 – 2014.
5. حفيظ إلياس، **دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، سنة 2016 – 2017.
6. حملاوي سكينة، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي– (أزمة اليورو)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر سنة 2016 – 2017.
7. رضا زروت، **السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، سنة 2018-2019.
8. روابح عبد الرحمن، **أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوروبي (دراسة قياسية للفترة 2000 – 2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2018.
9. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر سابقا، سنة 2005 – 2006.

10.زعيمي رمزي، **تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2017 – 2018.

11.سارة دريدي، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد العالمي–الوضع الراهن وتحديات المستقبل–** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2016-2017.

12. سميحة بن محياوي ، **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014 – 2015.

13. صارة زعيتري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980 – 2015**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، سنة 2019.

14.فلة عاشور، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية (دراسة حالة الجزائر منذ 1994)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2012 – 2013.

15. قرمية دوفي، **الأزمة المالية العالمية وتغير المواقف حول دور الدولة (تقديم الاقتصاد الإسلامي نموذجا)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 19، جوان 2016.

16.لبعل فطيمة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2016 – 2017.

17. ليندة رزقي، **أزمة منطقة اليورو وضرورة تفعيل الاستثمارات العربية البينية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2015 – 2016.

18.محمد الأمين وليد طالب، **دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، حالة البنك المركزي الأوروبي (B C G) والأزمة المالية 2007 – 2008**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2015 – 2016.

19.مسعود زيان موسى، **دور عقود نقل التكنولوجيا في تعزيز صادرات الدول العربية خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2017-2018.

20.معروف جيلالي، **التجارة الخارجية: معطيات جديدة وأثرها على دول الجنوب** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، سنة 2016 – 2017.

21. مغاري عبد الرحمان، **تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، سنة 2011.

22.منال منصور، **إشكالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(دراسة مقارنة مع تونس والمغرب)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2017-2018.

23.موسوس مغنية، **أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2015 – 2016.

24.نادية العقون ، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج " دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2012-2013.

25. نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشراكة الاوروميتوسطية على التجارة العربية البينية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014 – 2015.

26.وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا)** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014 – 2015.

27. وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، سنة 2018 -2019.

28.وهيبة بن داودية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لدول شمال إفريقيا** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2013 -2014.

29. يسعد عبد الرحمن، **دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية (دراسة حالة الجزائر 1990 – 2013)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2014 -2015.

2 – الرسائل الجامعية:

1. أحميمة خالد، **أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2005 – 2011)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2012 – 2013.
2. باريك مراد، **التحري التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2013 -2014.
3. بالحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة الماجستير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، سنة 2010 – 2011.
4. بلال محمد سعيد المصري، **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية، (دروس مستفادة)** ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، سنة 2016.
5. بن شاعة رضا، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991 إلى 2013**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016 -2017.
6. بهية بوكروح، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للأسباب والتداعيات والحلول (2007–2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2011.
7. بورحلة ميلود، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم وآفاق** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2010 – 2011.
8. بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي – دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2010 – 2011.

9. الجوزي فتيحة، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006.

10. خاطر سعدية، **التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية 2008**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2014-2015.

11. داودي ميمونة، **ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929 – 1933) والأزمة المالية (2007 – 2008)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2014.

12. شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2011-2012.

13. صونيا بتغة، **ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية: آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، سنة 2007 – 2008.

14. عروسي سميرة، **أثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية الناشئة (2008 – 2011)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2012 – 2013.

15. عطاء الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، سنة 2010 – 2011.

16. فيروز سلطاني، **تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2017-2018.

17. فيصل نافع كعيد العاني، **تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية** ، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2010.

18. ليلى عشوب، **الأزمة المالية العالمية وإمكانية حلها من خلال البنوك اللاربوية** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، سنة 2010-2011.

19.مونيا بتغة، **ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع المسيلة، الجزائر، سنة 2007 – 2008.

20.هبايش فوزية، **دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة (حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، سنة 2011 – 2012.

21.وليد الحفاف، **إصلاحات إزالة القيود الغير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2009.

22.عمر يوسف عبد الله، **المنطقة العربية للتبادل الحر** ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2012 -2013.

د– المجلات العلمية المحكمة:

1. إبراهيم عاكوم، **أسواق الأوراق المالية العربية، انعكاسات وعبر من الأزمة المالية العالمية** ، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2009.
2. أبو بكر خوالد، خير الدين بوزرب، **فعالية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة في مواجهة فيروس كورونا (COVID-19) : تجربة كوريا الجنوبية نموذجا** ، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 2، العدد2 خاص، سنة 2020.
3. أحمد عجيل جاسم، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأثرها على الصناعات العراقية** ، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، المجلد 4، العدد 4، سنة 2020.
4. أحمين شفي، **اقتصاديات البلدان العربية وتداعيات الأزمة الحالية وتحديات التنمية " أي نمط تنموي بديل"**، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، العدد 8، سنة 2013.
5. إسكندر نشوان، **عصام الطويل، تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات – من وجهة نظر الخبراء –**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 24، العدد 4، سنة 2016.
6. أسماء سي علي، **تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002 –2017) –دراسة تحليلية–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، المجلد 15، العدد 21، سنة 2019.

7. أسماء عدائكة، السايح بوزيد، **السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات (مجلس التعاون الخليجي أنموذجا 2010 – 2016)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 4، جوان 2018.

8. باسم خميس عبيد، أحسان جبر عاشور، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي في العراق** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 8، العدد 16، سنة 2016.

9. بحري بسمة، **ترقية صادرات القطاع الزراعي بين الفرص والتحديات** ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، جوان 2018.

10. بديعة لشهب، **الأزمة المالية العالمية " محاولة في الفهم والتجاوز"** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 52، سنة 2010.

11. بكراوي عبد الله، **الأزمة المالية للنظام الرأسمالي وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، سنة 2015.

12. بورقبة قويدر وآخرون، **دورة حياة المنتج كمدخل لترشيد الخيارات الإستراتجية للمؤسسات** ، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، سنة 2020.

13. تقي عبد السالم، **مستقبل التجارة العربية البينة في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 28، سنة 2011.

14. توات عثمان، عيه عبد الرحمن، **تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربي**ة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 53 – 54 / شتاء – ربيع سنة 2011.

15. تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 6، سنة 2008.

16. جمال الدين زروق، **الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية** ، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2011.

17. حسن لحساسنة ، عبد الواحد غردة ، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد2، جوان 2012.

18. حمزة بعلي، بلال مشعلي، **تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد1، العدد1، 1 سبتمبر 2016.

19. حملاوي ربيعة، منصري نجاح، **مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة الاوروومتوسطية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 33، جانفي 2014.

20. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة "**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد 6، سنة 2009.

21. خياري زهية، **مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة** ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر2019.

22. درار عياش وآخرون، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2011، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 2، العدد 27، سنة 2013.

23. رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)، مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 23، العدد 1، سنة 2007، ص203.

24. رشا مصطفى عوض، **اتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل** ، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2008.

25. زهية لموشي، **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي** ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 9، العدد 33 ، سنة 2013.

26. زهية لموشي، **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي** ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد9، العدد 33، سنة 2013.

27. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الآفاق)**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 8، أفريل 2016.

28. سامية جدو، **قراءة تقييمية في نظريات التجارة الدولية: من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية**، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزائر، المجلد 32، العدد3، سنة 2018

29. سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (2008)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2013.

30. سلمان عثمان، **مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 28، العدد 2، سنة 2006.

31. سلمان محمد الديراوي، **الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات الخليج العربية**، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 20، العدد الأول، فلسطين، يناير 2016.

32. سلمان محمد الديراوي، **الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية**، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، فلسطين، المجلد 20، العدد 1، يناير 2016.

33. سمير حنا بهنام، **أثر تحرير التجارة الخارجية في نمو القطاع الصناعي الأردني للمدة (1990 – 2012)**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 37، العدد 118، سنة 2018.

34. شتاتحة عمر، عبد الحفيظ أحمد، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية الجزائر نموذجا**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 03، سنة 2015.

35. شهاب حمد شيحان وآخرون ، **التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق الأوسطي** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، مجلد 8، عدد 26، سنة 2012.

36. شهاب حمد شيحان وآخرون ، **التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق الأوسطي** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، مجلد 8، عدد 26، سنة 2012.

37. شويكات محمد، روابح عبد الرحمن، **قراءة في الأزمة المالية العالمية " أزمة الرهن العقاري"** ، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، المجلد 1، العدد1، الجزائر، 25 جوان 2014.

38. صلاح محمود عبد المحسن عرفه ، **التحليل الاقتصادي لأثر انضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، جامعة المنصورة، مصر، مجلد 7، العدد 1، يناير 2016.

39. طارق الحاج، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 20، سنة 2009.

40. طبني خديجة وآخرون،**تبعات الأزمات المالية والاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية للفترة 2000 –2018**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020.

41. طيب جميلة، غيدة فلة، **حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا** ، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 1، العدد 12، سنة 2015.

42. عبد الرزاق حمد حسين، **التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 1، العدد 1، سنة 2011.

43. عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012.

44. عبد الصمد سعودي، بلقاسم سعودي، **دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية الناتجة عن التحرير المالي (دراسة تطبيقية بالمحاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA)**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد9 ، العدد 1، 5 أفريل 2018.

45. عبد العزيز عبدوس، **تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 13، سنة 2013.

46. عبد الغني دادن، **أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة** ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012.

47. عبد الكريم جابر شنجا ، **التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة: ما المطلوب ؟** ، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، العدد 2، مارس 2011.

48. عبد اللطيف شهاب زكري ، **الاتفاقيات تجارية رئيسية في العالم(EA - ASEAN-NAFTA) دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 66، سنة 2007.

49. عطية عز الدين وآخرون، **دور الالتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل عولمة الأزمات المالية " قياس أثر الأزمة المالية 2008 على مجموعة سامبا المالية"** مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، مجلد 03، عدد 01، جوان 2018.

50. علي عبد كريم حسين الجابري، **الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العالمي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 20، سنة 2009.

51. عمر يوسف عبد الله، **المنطقة العربية للتبادل الحر** ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر، سنة 2012 -2013.

52. عيواج طالب، **تأثير التبعية الاقتصادية على حرية المنافسة** ، مجلة الحقوق وعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 6، العدد1، سنة 2019.

53. فريد كورتل، كمال رزيق ، **الأزمة المالية مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 20، سنة 2009.

54. قادري علاء الدين، فيلالي بومدين، **تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 01، سنة 2013.

55. قحطان رحيم وهيب السامرائي، عدنان كريم فرهاد البياتي، **تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الصناعة المصرفية الإسلامية** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، العراق، سنة 2011.

56. قحطان عبد السعيد، **الأزمة المالية الآسيوية 1997– الأزمة المالية العالمية 2008 (الأسباب، الآثار والدروس المستفادة)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 21، 2009.

57. قرمية دوفي، **الأزمة المالية العالمية وتغير المواقف حول دور الدولة – تقديم الاقتصاد الإسلامي أنموذجا–**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 19، جوان 2016.

58. كمال بن موسى، عبد الرحمن بن ساعد ، **الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، سنة 2011.

59. لكحل أمين، بودلال علي، **أثر أزمة الرهن العقاري على عقود الشراكة القطاع العام والقطاع الخاص** ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، سنة 2017.

60. لولاشي ليلى، **التجارة العربية البينية واقع وآفاق** ، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، الجزائر، مجلد 6، العدد 2، 25 ديسمبر 2016.

61. مالكي رشيد، بغداد شعيب، **قراءة في إمكانيات ووضعية التكامل الزراعي العربي** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنراست، الجزائر، المجلد7، العدد 6، سنة 2018.

62. مجدي علي محمد غيث، **نظرية هكشر–أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي**، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، ملحق 2، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، سنة 2014.

63. محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، **دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية (حالة الأزمة المالية العالمية 2007 –2008)**، مجلة الاجتهاد والدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، المجلد 8، العدد1، سنة 2019.

64. محمد السيد سليم، **خبرات التكامل الآسيوية و دلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيان)** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 366، سنة 2009.

65. محمد أمين لزعر، **هل استفادت الدول العربية من اتفاقيات التجارة الإقليمية مع الدول المتقدمة ؟: حالة المغرب –الاتحاد الأوروبي** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 19، العدد1، يناير 2017.

66. محمد صالح عبد الله المنهالي، **الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 30، سنة 2012.

67. محمود حميد خليل، **التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة 2003 –2008**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 34، سنة 2011.

68. معراج هواري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي** ، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 4، العدد 8، سنة 2007.

69. منصف شرفي، فارس قاطر، **الأزمة الآسيوية (الجذور، الآليات والدروس المستفادة)** ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012.

70. موالدي سليم، **اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان"** ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 3، سنة 2012.

71. ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، **أثر جائحة فيروس كورونا (COVID -19)على الاقتصاد العالمي**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد2، العدد2 خاص، سنة 2020.

72. ناجي ساري فارس، **آثار الأزمات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد العراقي** ، مجلة الاقتصاد الخليجي، العراق، العدد 33، أيلول 2017.

73. نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة (تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية مابين 2008 إلى 2010)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 55 -56 / صيف – خريف 2011.

74. هندرين حسن حسين، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 89، سنة 2011.

75. هيل عجمي جميل، **الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة** ، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 19، العدد 1، سنة 2003.

76. وسام حسين علي، أحمد حسين بتال، **العلاقة السببية بين الأزمة المالية العالمية وأسعار النفط الخام** ، مجلة كلية المعارف الجامعة، جامعة الأنبار، العراق، العدد 15، سنة 2011.

77. وصاف عتيقة، **دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية العالمية (حالة الدول العربية)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد14، سنة 2013.

78. يوسف مسعداوي، **الأزمات المالية العالمية : الأسباب والنتائج المستخلصة منها** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 365، سنة 2009.

هـ– الملتقيات والمؤتمرات:

1. أبو بكر بوسالم، أسماء وناس، **دور التمكين النفسي للممرضين في الحد من الأزمات الصحية، دراسة ميدانية في المؤسسة الاستشفائية بالأغواط** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال ودورها في الوقاية من الأزمات دراسة بعض التجارب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يومي 04 – 05 ماي 2015.

2. أحمد أبوبكر علي بدوي، **الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الجهود الإصلاح المالي**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2010.

3. أسماء دردور، نسرين بن زاوي ، **الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20 – 21 أكتوبر 2009.

4. بلال خلف السكارنه، **الأزمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والآفاق المستقبلية)**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث بعنوان خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28 – 29 / 4 / 2009.

5. بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلال، **تداعيات الأزمة المالية الراهنة على أسواق المال والتجارة العربية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 – 27 فيفري 2012.

6. بوالكور نور الدين، شرون عز الدين، **الدول العربية بين ضرورة التكتل الاقتصادي وتحديات الأزمات المالية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول واقع التكتلات زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، سنة 2012.

7. بوداوود فاطمة الزهراء، الزاوي أسماء، **أثر انهيار أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر (دراسة في السياسات البديلة) قسم العلوم السياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 10 -11 أكتوبر 2017.

8. ثريا الخزوجي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق المستقبلية، جامعة الإسراء، الأردن، يومي 28 – 29 أفريل 2009.

9. حسين عبد المطلب الأسرج، **الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي، 20- 21 أكتوبر 2009.

10. زهية كراش، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة، **الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي المالي نموذجا)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 5 – 6 ماي 2009.

11. عبد السلام عقون، كمال رزيق، **الأزمة المالية الراهنة جذورها رأسمالية وحلولها إسلامية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 – 21 أكتوبر 2009.

12. عدنان أحمد الصمادي، **الأزمة المالية الراهنة: أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، ديسمبر 2010.

13. فتيحة عقون، راضية مدي، **التمويل الإسلامي كبديل لمواجهة وتجاوز الأزمة المالية العالمية وآفاقها المستقبلية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 – 27 فيفري 2012.

14. قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، **الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، (حالة الجزائر)** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول الأزمة العالمية الراهنة انعكاساتها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2009.

15. كمال رزيق، فريد كورتل ، **الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية** ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق المستقبلية، جامعة الإسراء، الأردن، يومي 28 – 29 أفريل 2009.

16. محمد الناصر حميداتو، **تأرجح النمو**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 9 – 10 نوفمبر 2016.

17. محمد زيدان، محمد يعقوبي، **تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل تكتلات اقتصادية للدول النامية (دراسة حالة الميركوسور، الآسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26 – 27 فيفري 2012.

18. مرزوقي رفيق، بوهزة محمد، **الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية** ، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 -21 أكتوبر 2009.

19. ملياني حكيم، شوقي طارق، **المشتقات المالية من أدوات لا تحوط والتغطية ضد المخاطر إلى مسببات للأزمات المالية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول المنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين صناعة

المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 5- 6 ماي 2014.

20. نوري منير، حمدي معمر، **الأزمة المالية المكسيكية 1995 والحلول المقترحة** من طرف خوزيه إنجل جوريا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بالوادي، يومي 26 – 27 فيفري سنة 2012.

و- التقارير:

1. الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحديات تنمية التجارة العربية البينية**، القاهرة، مصر، يومي 8 – 9 سبتمبر 2001.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2005.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2006.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2007.
5. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2008.
6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2009.
7. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2010.
8. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2011.
9. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2012.
10. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2013.
11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2014.
12. صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2015.
13. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2016.
14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2017.
15. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2018.
16. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن (التجارة الخارجية)، سنة 2019.
17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي سنة 2019.

18. منظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2001.

19. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، **قواعد المنشأ في إطار اتفاقية أغادير**، الأردن، سنة 2011.

20. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير حول التجارة العربية البينية بين تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والمعوقات الميدانية**، ماي 2010.

21. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير حول التجارة العربية البينية في ظل التحولات العربية والعالمية**، أفريل 2011.

22. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمام تحديات إعادة الهيكلة في أسواق النفط العالمية**، أفريل 2016.

23. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2015–2016)**، التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، أفريل سنة 2015.

ي– المواقع الإلكترونية:

1. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، **عن اتفاقية أغادير**،
http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=185، تم الاطلاع عليه يوم 04 / 03 / 2019، على الساعة 57 :10.

2. فورين بوليسي، الركود يلاحق العالم ...ما الدروس المستفادة من الأزمة المالية 2008، الجزيرة، قطر، متوفر على موقع الجزيرة نت،
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/8/26/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9 ، تاريخ الاطلاع: 2020/08/04، على الساعة 17: 12.

3. وزارة التجارة الجزائرية، **منطقة التبادل العربي الحر**،
https://www.commerce.gov.dz/ar، تاريخ الاطلاع: 27 / 02 / 2019.

4. المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، الجداول الإحصائية، **http://dhaman.net/ar/** ، تاريخ الاطلاع 26 / 06 / 2020، على الساعة 02: 1

5. قاعدة البيانات(أطلس بيانات العالم)، الولايات المتحدة الأمريكية، **https://ar.knoema.com/** تاريخ الاطلاع: 20 /05 / 2020، على الساعة 12:11.

6. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique**، تم الاطلاع عليه يوم: 23 /2020/11، على الساعة 09:05.

ز- مراجع أخرى:

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية** ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، بدون سنة

2. جامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية)، **إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** ، قرار مجلس اقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د ع 59، بتاريخ 19 / 2 / 1997.

3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة**، الخرطوم، السودان، نوفمبر 2000.

4. جامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي)، اتحاد الغرف العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (دليل تعريفي)**، سنة 2015.

5. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، السودان، سنة 2018.

6. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 46، الجزائر، جوان 2019.

7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التجارة العربية السمات والاتجاهات** ، الكويت، النشرة الفصلية، العدد 01، السنة 2020.

8. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية** ، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، فندق سوفتيل، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، 15-16 أكتوبر 2012.

3 – المراجع باللغة الأجنبية:

أ– المراجع بالفرنسية:

1. Lahsen Abdelmalki, René Sandretto, Le commerce international: analyses institutions et politique des états, Deboeck Supérieur, 1er édition, juin 2017.
2. Michel Rainelli, le commerce international, la découverte, Paris, 9eme edition, 2003.
3. Salah Mouhoubi, La face cacheé de la crise financiére mondiale, L'HARMATTAN, Paris, 2009.

ب– المراجع بالانجليزية

1. Burnard hoekman, jamel zarrouk, changes in cross-border Trade costs in the pan-arab free Trade area . 2001 – 2008, the world Bank, August 2009.
2. Gary Clyde Hufbauer and Claire Brunel , Maghreb regional and global integration: adream to be fulfilled, Peterson Institute For International Economics, Washington , septembre 2008.
3. Institute of Southeast Asian Studies, MERCOSUR Economic integration: lessons for ASEAN, report, Singapore, 2009.
4. Miroslav N. Jovanovic, the economics of international integration , Edward Elgar Publishing, UK, 2006.
5. Pierre-Richard Agénor, Marcus Miller, The asian financial crisis , causes , contagion, and consequences, Cambridge University Press, United kingdom, 2006.
6. Valerio F. García , Black December: Banking Instability, The Mexican Crisis, and Its Effect on Argentina, THE WORLD BANK, USA, 1997.

الملاحق

الملحق رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب توقعات عام 2020 (الوحدة: مليار دولار)

الدولة	متوسط 2000-2015	2016	2017	2018	2019	2020
السعودية	450	644.9	688.6	786.5	779.3	783.3
الإمارات	249.1	357	377.7	414.2	405.8	414
مصر	178.8	332.5	236.5	249.6	302.3	353
العراق	109.6	175.2	195.5	224.2	224.5	232.7
قطر	97.2	151.7	166.9	191.4	191.8	195.2
الجزائر	133.9	160	167.4	173.8	172.8	178.6
الكويت	104	109.4	119.5	141.6	137.6	139.6
المغرب	77.4	103.3	109.7	118.5	119	124.5
سلطنة عمان	47.2	65.5	70.6	793	76.6	78.7
لبنان	-	51.2	53.4	56.4	58.6	60.5
الأردن	20.9	39.3	40.8	42.3	44.2	46.4
تونس	36.9	41.8	39.8	39.9	38.7	39.6
البحرين	21.2	32.3	35.4	37.7	38.2	39.3
ليبيا	45.1	18.5	30.6	41	33	34.1
السودان	-	55.6	45.9	34.3	30.9	33.7
اليمن	24.1	28.1	24.6	27.6	29.9	23
فلسطين	7.4	13.4	14.5	14.6	14.4	14.6
موريتانيا	3.4	4.7	4.9	5.2	5.7	5.9
الصومال	4	4.2	4.5	4.7	5	5.2
جيبوتي	1.4	2.6	2.8	2.9	3.2	3.4
إجمالي الدول العربية	1675.8	2377.8	2415.1	2671.1	2696.8	2790.8
العالم	56952	75824	80262	84930	86599	90520
% الدول العربية/العالم	2.9	3.1	3	3.1	3.1	3.1
مجموعة الدول المتقدمة	38987	46476	48465	51243	51744	53455
مجموعة الدول الناشئة والنامية	17965	29348	31797	33687	34855	37065
الدول العربية/الدول الناشئة والنامية %	9.3	8.1	7.6	7.9	7.7	7.5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، آفاق الاقتصادات العربية 2020، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، العدد 4، سنة 2019، ص15.

الملحق رقم (02) إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الإجمالية للمشاريع) ما بين عامي 2003 و2018

حسب الترتيب التنازلي (بالمليون دولار)

الدول المستقبلة / الدول المستثمرة	مصر	السعودية	سلطنة عمان	الجزائر	الأردن	ليبيا	الإمارات	العراق	المغرب	البحرين	قطر	لبنان	سورية	تونس	السودان	الكويت	اليمن	جيبوتي	فلسطين	الصومال	جزر القمر	موريتانيا	الإجمالي
الإمارات	49 161,6	21 210,0	20 549,0	15 275,8	16 202,9	883,7		14 549,7	13 828,4	5 082,7	7 992,7	7 766,0	3 745,2	893,4	848,4	3 132,1	609,8	1 742,4	55,1	9,5		15,3	183 553,6
الكويت	6 138,1	5 023,7	2 350,6		1 131,2	138,9	8 768,9	870,3	1 109,9	7 746,1	774,1	2 052,4	5 098,5	270,8	18,5		600,9	864,9			27,5	42 985,3
البحرين	3 769,2	1 126,3	499,4		1 983,8	20 181,4	1 181,4	141,8	246,0		2 887,5	101,1	178,2	6 000,0	94,1	109,6	178,2	15,3				38 693,3
قطر	15 671,8	2 829,7	4 112,0	2 761,9	356,3	387,5	1 086,5		106,8	26,6		126,0	452,1	189,4	1 054,5	290,2	807,6	864,9	1 050,0		104,1	27,0	32 304,8
السعودية	12 820,4		1 334,4	932,5	2 988,7	65,9	7 098,4	117,6	639,9	1 258,8	126,0	1 900,8	419,5	59,5	131,4	118,4	556,7			150,0			30 719,0
مصر		2 526,6	736,0	4 329,2	1 182,6	389,5	1 085,2	786,0	181,8	81,7	363,3	20,0	296,0	17,9	1 888,2	6,5	42,0			9,5			13 942,0
لبنان	2 330,0	190,7	78,5	55,0	253,0	9,5	1 267,4	3 743,8	10,8	47,8	107,2		298,2	11,0	228,1	60,5							8 691,5
الأردن	314,8	609,0	184,5	111,7			962,4	744,0	23,8	75,7	32,4	15,1	36,0		6,2	6,5			125,7				3 247,8
سلطنة عمان	239,3	1 169,2		2,4	20,4	6,8	298,6			287,8	123,0	20,4				151,8	172,2			256,9			2 748,8
تونس	254,6	106,5	9,1	1 032,0		353,0	10,7		84,2		46,6							9,1				9,5	1 915,3
الجزائر								44,5						138,5			850,2						1 033,2
المغرب	10,8			145,3		516,8	82,9				15,1			56,7								9,5	837,1
ليبيا	19,0			321,0			23,8							9,5									373,3
سوريا	141,3						100,1																241,4
العراق		15,1			16,0		127,3					15,1											173,5
اليمن	9,5	15,1			16,1		15,1				15,1		15,1					11,0		9,5			106,5
جيبوتي																				94,1			94,1
السودان				11,0																			11,0
الإجمالي	90 880,4	34 821,9	29 853,5	24 977,8	24 151,0	22 933,0	22 108,7	20 997,7	16 231,6	14 607,2	12 483,0	12 016,9	10 538,8	7 646,7	4 269,4	3 875,6	3 817,6	3 507,6	1 230,8	529,5	104,1	88,8	361 671,5

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الجداول الاحصائية، متوفر على الموقع التالي http://dhaman.net/ar/ ، تاريخ الاطلاع 26 / 06 / 2020 على الساعة 15 ; 12

الملحق رقم (03): اتجاهات التجارة البينية العربية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2018 (مليون دولار)

	البلد المصدر / البلد المستورد	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن
الأردن	الصادرات	-	261	69.9	9.9	92.2	708.7	83.6	46.5	657.1	34.8	158.5	138.7	241.5	107.2	37.2	110.7	11.3	48.4
	الواردات	-	824.5	109.7	17.9	79.8	3373.2	38.5	70.4	2.3	48.9	48.4	116.8	44.7	73.9	0	552.5	19.7	0.1
الإمارات	الصادرات	786.8	-	1216.4	154.7	242.9	9362.8	651.5	112.3		8535.3	37.9	55.9	1424.7	558.9	59.2	919.6	720.7	697.1
	الواردات	349	-	3142.8	128.8	19.5	10373.8	923.6	44.5	232.6	3210	12.7	0	1917.5	458.4	483.5	2379.6	108.2	115.3
البحرين	الصادرات	125.4	2705.5	-	306	38.8	1432.9	14.7	0.1	65.2	1087.1	0.4	17.5	457	35.1	7.8	471.1	138.6	42.3
	الواردات	48.9	1289.4	-	4.8	0.2	3090.6	14.4	2.5	0.3	121.9	0.3	0	110	32.8	0	87.2	10.9	0.5
تونس	الصادرات	20.1	80.4	1	-	423.1	48.7	3.4	39.9	9.2	10.5	0.4	20.6	7.1	19.8	496.2	57.8	217.6	1.7
	الواردات	18.2	164.7	16	-	971.8	236.7	13.2	2.5	0	7	0	22.4	16	9.9	51.7	418.4	104.9	1.1
الجزائر	الصادرات	34.4	6.5		1000.3	-	6.1			1.6	0.1		5.3		8.6	7.5	517.6	512.7	
	الواردات	116.3	257.5	17.5	360	-	594.5	2.6	27.6	0.3	46.9	1.4	51.7	1.4	38.4	0	357.4	178.4	0
السعودية	الصادرات	3189.9	13610.2	7469.7	237.8	652.1	-	659.6	1.5	1130.1	1294.1	17.6	0.5	2010.6	502.3	129.9	5073.7	596.4	908.2
	الواردات	775.5	11984.6	1526.5	65.8	7.3	-	573.1	99.5	8.1	1713.6	11.2	5.3	411.8	279.3	7.4	1522.4	179	151.8
السودان	الصادرات	23	944.6	6.9	12.6	5.6	549.3	-	22.1	1.1	3.1	0	35.7	7.7	30.3	0.5	469.1	0.1	14.4
	الواردات	96.2	746	1.8	5.6	0	648.8	-	5.6	0	159.4	0	29.1	62.6	7.2	0.3	417.8	1.6	4
سورية	الصادرات	120							-	320					80				
	الواردات	48.2							-	752					245				
العراق	الصادرات	2	201	0	0	0	11	0	8.6	-	0	0	46.5	0	3.8	1511.5	0	0	0
	الواردات	887	0	75	17	2	1781	3	144	-	732	1	112	0	202		62	28	0
عمان	الصادرات	38.5	2123.3	146.6	3.7	7.5	1641.8	59.4	4.4	523.3	-	3.7	1588.6	367.8	23.6	14.6	74.1	5.2	830.3
	الواردات	39.4	11287.4	266.2	1.9	0.2	1228.4	5.9	2	0	-	0	877.7	17.5	9.2		71.6	4.8	342.6
فلسطين	الصادرات	153.2	38.5	3	0.3		77.3				3.6	-	10.1	0.7			69.5	2.3	0
	الواردات	165.1	40.2	0.5	0		111.3				3.9	-	15.6	0.8			89.9	1.8	
قطر	الصادرات	175.9	83.4		32.3	92.8		17.2	0.2	82.5	889.1		-	849.6	47.6	3.8	418.7	54.6	0.7
	الواردات	189.8	59.2	9.7	27.9	16.6	15	102.2	13	47.3	982.2		-	326.8	168.5	0.2	25.6	63.2	2.6
الكويت	الصادرات	41.5	1409	103.8	15.1	1.4	388.5	3.3	26.7		16.5	0.7	208.3	-	254.8	0.5	1824.2	24.9	9.4
	الواردات	133	2570.2	284.8	40.4		1853.1	10.6	17.1	0.1	250.9	5.5	72.5	-	146.5	0	314	2.9	5.1
لبنان	الصادرات	85.7	457.4	15	10.1	36.6	212.5	9.5	205.4	147.3	23.8	0	133.4	76.5	-	9.5	70.9	15.9	8.6
	الواردات	129	588.6	21	27	31.3	502.6	46.5	91.7	5.2	21.8	0	38.6	270.2	-	130.5	548.9	92.5	1
ليبيا	الصادرات		10.2		16.2	9.7	9.4	0	28.9		5.6		0.2		48.5	-	106.4	93.8	
	الواردات	21.1	62.7	16.9	165.2	13.9	45.9	1.5	14.1		4.1		1.8	0.5	0.2	-	9.7	23.6	0.7
مصر	الصادرات	270.6	2693.1	56	18.4	482.4	1282.8	94	42.6	456.3	17.5	851.2	130.1	191.3	68.9	25.1	-	35.5	17.2
	الواردات	173	974.8	158.1	111.7	288	5349.8	224.8	67.1	1701.7	368.9	0.6	571.7	2357.6	70.7	26.4	-	154.1	40.6
المغرب	الصادرات	20.3	49.3	2.7	118.4	258	97	35	56.1	20.7	8.5	3.7	37.7	8.5	76	71.3	63.3	-	5.4
	الواردات	20.6	963.6	81.8	253.1	754.6	1102.2	0.5	8.9	0.1	34.5	0.5	52.6	26.3	21.2	58.3	534.4	-	0
اليمن	الصادرات	0.1	99.9	1.3	1.1	0	124	0	0.1	0	50.1	0	0	0.2	0.4	0.4	11.4		-
	الواردات	47.3	650.9	10.8	1.5		657.5	52.2	14.6	0.3	190		3.3	9.9	8	0	19.1	6.2	.

المصدر: برنامج تمويل التجارة الخارجية، الإحصاءات التجارية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الموقع التالي: https://atfp.org.ae/english/trd_stat/trdstats_ar.htm، تم الاطلاع عليه يوم 2020/11/23، على الساعة 10:25.

الملحق رقم (04): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

المناطق الاقتصادية	الواردات الجزائرية بالمليون دولار أمريكي			الصادرات الجزائرية بالمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2017	2018*		2017	2018*	
دول الاتحاد الأوربي	20 298	21099	3.95	20386	23386	16.03
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	5 953	5837	6.56-	6465	6950	7.50
الدول الأوربية الأخرى	1 910	1542	19.27-	40	40	0.00
دول أمريكا الجنوبية	3 209	3546	10.50	2530	2660	5.14
آسيا	12 369	11557	6.56-	3595	5351	48.85
اوقيانوسيا	-	-	-	71	-	-
الدول العربية	1 542	1904	23.48	799	712	10.89-
الدول المغاربية	592	546	7.77-	1 273	1 669	31.11
الدول الإفريقية	186	166	10.75-	103	132	28.16
المجموع	**46059**	**46 197**	**0.30**	**35 191**	**41 168**	**16.98**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع التالي، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع عليه يوم : 23 /2020/11، على الساعة 09:30.

الملحق رقم (05): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية حسب الدول لسنة 2018.

الحجم: بالمليون دولار

الصادرات الجزائرية			الواردات الجزائرية		
البلد المستورد	الحجم	%النسبة	البلد المصدر	الحجم	%النسبة
ايطاليا	6127	14.88	الصين	7850	16.99
اسبانيا	5002	12.15	فرنسا	4781	10.35
فرنسا	4631	11.25	ايطاليا	3653	7.91
الولايات المتحدة الأمريكية	3857	9.37	اسبانيا	3535	7.65
بريطانيا	2771	6.73	ألمانيا	3179	6.88
تركيا	2318	5.63	تركيا	2310	5
هولندا	2250	5.47	الأرجنتين	1892	4.10
البرازيل	2248	5.46	الولايات المتحدة الأمريكية	1628	3.52
الهند	1622	3.94	الهند	1299	2.81
الصين	1311	3.18	كوريا الجنوبية	1208	2.61
كوريا الجنوبية	1264	3.07	البرازيل	1202	2.60
بلجيكا	1225	2.98	روسيا	911	1.97
البرتغال	1111	2.70	السعودية	698	1.51
تونس	952	2.31	بولندا	667	1.44
المغرب	653	1.59	بلجيكا	617	1.34

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع التالي، http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique ، تم الاطلاع عليه يوم : 23 /2020/11 ، على الساعة 09:40.

الملحق رقم (06): الصادرات الجزائرية السلعية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2018 .

الوحدة 1000 s

الدول العربية	إجمالي منتجات سلعية	مواد غذائية	مواد خام زراعية	الوقود	سلع مصنفة	خامات والمعادن واللآلئ والذهب
تونس	856988	10011.9	2886.1	810284.2	33413.9	391.81
المغرب	599633.1	4427.9	3.3	570821	24287.8	93.07
مصر	469496	17246.4	84.6	438625.8	13538.8	0.43
الأردن	119049.5	34819.9	14.5	81892.8	2322.1	0.21
موريتانيا	55951.4	54910	-	-	1032.3	9.01
الكويت	50611.2	1365.7	-	49204.6	41	-
الإمارات	43089.1	13702.9	199.1	25160	3975.8	51.39
لبنان	42282.6	18301.3	135.4	23712.2	133.6	-
ليبيا	31574.3	28519.6	-	-	3054.8	-
السودان	11412.6	4.3	-	11401.8	6.5	-
سورية	7580.2	7384.9	-	1.1	194.2	-
السعودية	7305.5	5729.3	92.9	8.7	1474.6	0.11
قطر	3198.6	3054.6	0.4	-	143.5	0.02
العراق	507.8	419.5	-	-	88.3	-
اليمن	146.8	146.8	-	-	-	-
البحرين	142.9	29.2	-	-	113.7	-
سلطنة عمان	109.5	80.3	0.4	-	26	2.84
الصومال	27.5	27.5	-	-	-	-
جيبوتي	1.2	-	1.2	-	-	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التجارة العربية السمات والاتجاهات**، الكويت، نشرة فصلية، العدد 1، سنة 2020، ص23.

الملحق رقم (7): الواردات الجزائرية السلعية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2018

الوحدة 1000 s

الدول العربية	إجمالي منتجات سلعية	مواد غذائية	مواد خام زراعية	الوقود	سلع مصنفة	خامات والمعادن واللآلئ والذهب
تونس	377178.8	22412.5	744.1	26160.6	315750.2	12111.4
المغرب	263354.9	83346.9	349.4	-	172168	7490.6
مصر	444717.6	119100	960.5	646.4	254253.7	69756.9
الأردن	125387.5	3721.9	805.8	0.4	120732.3	127
موريتانيا	251.2	248.2	-	-	3.1	-
الكويت	16046.4	-	-	0	16046.4	-
الإمارات	269679.5	7789.8	231.7	23907.7	202839.8	34910.5
لبنان	41634.7	4572.3	144.9	-	36335.5	582
ليبيا	142.4	-	0	-	140.8	1.6
السودان	4533.8	3647.8	879.6	-	6.7	-
سورية	27795.2	24901.3	14.3	38.9	2803.9	36.7
السعودية	583741.9	4020.4	134.9	4832.6	573641.7	1112.3
قطر	64589.4	-	-	0.1	64455.2	134
العراق	119.8	102.5	-	-	17.4	-
اليمن	22	-	-	-	22	-
البحرين	59880.9	-	-	-	17381.9	42499
سلطنة عمان	77264	458.3	0	-	75335.4	1470.3
الصومال	2	-	2	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-
فلسطين	1945.1	-	-	-	1945.1	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التجارة العربية السمات والاتجاهات**، الكويت، نشرة فصلية، العدد 1، سنة 2020، ص23.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد بنيت هذه الدراسة على طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على التبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟

وعلى أساس هذه الإشكالية المطروحة، افترضنا أن التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأثر سلبا من تبعات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، كما أن إزالة التعريفة الجمركية والقيود الغير جمركية غير كاف لزيادة حجم التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن مستوى حجم التبادل التجاري الجزائري مع دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضعيف إذا ما قورن بحجم التبادل التجاري بين الجزائر والمناطق الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى العديد من المشاكل أهمها التشابه في الهيكل الإنتاجي بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضعف البنية التحتية، وانخفاض في جودة المنتجات الجزائرية.

الكلمات الافتتاحية : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأزمة المالية العالمية سنة 2008، التجارة الخارجية الجزائرية، حجم التبادل.

Summary:

This study deals with the reality and prospects of Algerian trade exchange with the countries of the Greater Arab Free Trade Area in light of the global financial crisis of 2008, and this study is based on posing the following problem:

What is the impact of the global financial crisis in 2008 on trade exchanges between Algeria and the countries of the Greater Arab Free Trade Area?

On the basis of this problem at hand, we assumed that the Algerian trade exchange with the countries of the Greater Arab Free Trade Area was negatively affected by the consequences of the global financial crisis in 2008, and that the removal of tariffs and non-tariff restrictions is not sufficient to increase the volume of Algerian trade exchange with the countries of the Arab Free Trade Zone Agreement. The study concluded with many results, the most important of which is that the level of the Algerian trade exchange with the countries of the Greater Arab Free Trade Area agreement is weak when compared to the volume of trade exchange between Algeria and other economic regions, mainly due to many problems, the most important of which is the similarity in the productive structure between Algeria and the Greater Arab Free Trade Area countries, poor infrastructure, and a decline in the quality of Algerian products.

Key Words: Greater Arab Free Trade Area, The global financial crisis of 2008, Algerian foreign trade, The volume of the exchange.